البحث العلمي

حَقِيقتُه، ومصادرُه، ومَادَّتُه، ومَنَاهِجُه، وكتابتُه وطِباعتُه، ومناقشتُه

تأليف
الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني

ⓗ عبد العزيز بن عبدالرحمن الربيعة ، ١٤١٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الربيعة، عبدالعزيز بن عبدالرحمن

البحث العلمي : حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه. ـ الرياض.

٢ / ٣١٥ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٩ ـ ٤١٨ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ ـ ٤٢٠ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (ج٢)

١ ـ البحث ٢ ـ طرق البحث أ ـ العنوان

ديوي ٠٠١،٢٤ ١٨/٢٠٠١

ردمك : ٩ ـ ٤١٨ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع : ١٨/٢٠٠١

٠ ـ ٤٢٠ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (ج٢)

الطبعة الثانية

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

يطلب الكتاب من المؤلف بالعنوان الآتي :

المملكة العربية السعودية، الرياض

ص. ب ٥٧٨٣٧ الرمز البريدي ١١٥٨٤ الرياض.

بسم الله الرحمن الرحيم

البحث السادس عشر

مقدمة البحث، وخاتمته

مقدمة البحث:

معنى المقدمة في اللغة، والمراد بها هنا:

المقدمة تقوم على ثلاث حروف أصول، هي القاف، والدال، والميم، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل صحيح يدل على سَبْق ورَعْف [سَبْق] ثم يتفرّع منه ما يقاربه، يقولون: القدَم: خلاف الحدوث، ويقال: شيء قديم، إذا كان زمانه سالفاً . . . وقادمة الرَّحل: خلاف آخرته . . . ومقدِّمة الجيش: أوله».

وقال الفيروز آبادي[2]: «قَيْدُوم الشيء: مُقَدَّمه وصَدْره . . . ومن الجبل أنْفٌ يتقدم منه».

والمقدَّمة: بفتح الدال وبكسرها، والكسر أفصح، فتكون اسم فاعل (قدَّم) المضعفة اللازمة، بمعنى: تقدّم، ومنه قول الله تعالى: ﴿لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾[3] على الصحيح.

والمقدمة نوعان: مقدمة فنّ، ومقدمة كتاب.

فمقدمة الفنّ: هي ما يتوقف عليه الشروع في الفن، كمعرفة حدّه وموضوعه وغايته؛ لأن من لم يتصور الفن بتعريف جامع لجميع مسائله مانع لغير مسائله من الدخول فيه، لا يتصور طلبه لخصوص ذلك الفن؛ لعدم التمييز بينه وبين غيره مثلاً؛ لأنه لا يميّز الداخل في الفنّ من الخارج عنه، فَعُلِم أن تعريفه مثلاً ممّا يتوقف عليه الشروع فيه.

---

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٦٥، ٦٦، مادة (قدم).

(٢) القاموس المحيط، ٤/ ١٦٢، مادة (القدم).

(٣) سورة الحجرات، الآية ١.

أما مقدمة الكتاب، فهي أعمّ مطلقاً من مقدمة الفنّ، وهي (أي مقدمة الكتاب) ما قدّم أمام المطلوب، لارتباط بينهما توقّف على معرفته الشروع في المطلوب.

فمعرفة الأحكام الخمسة (الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة) مثلاً، من مقدمة الفن، ومن مقدمة الكتاب.

وخطبة ألفية ابن مالك - مثلاً - من مقدمة الكتب، وليست من مقدمة الفن.

ونحن نريد في هذا البحث مقدمة الكتاب.

أهمية المقدمة:

المقدمة عبارة عن رسم للمعالم الرئيسية للبحث في صورته النهائية، من تحديد لموضوعه، وبيان للأسباب الداعية إلى البحث فيه، وعرض لخطته، ووصف لطريقة بحثه، إلى غير ذلك مما ينبغي وضعه في المقدمة.

وهي مطلع البحث، وأول ما يواجه القارئ، وبها يبدأ قراءة البحث، ومن خلالها يتكون لديه الحكم المبدئي عن مستواه العلمي، والاستمرار في قراءته أو عدم ذلك، بناء على ما تصوّره من مستوى علمي لهذا البحث.

ولهذا ينبغي العناية التامة بالمقدمة؛ حتى تعطي صورة صادقة للبحث، وحتى يستطيع قارئها إصدار الحكم الصائب على البحث من حيث مستواه، وحتى تجذب القارئ وتشوقه لمتابعة القراءة في البحث.

ولهذا وجب في كتابتها العناية بالأفكار قوة ووضوحاً، وترتيباً وتسلسلاً، وبخطة البحث دقة وترتيباً، وبما يوضع في المقدمة من نقاط شمولاً لها وترتيباً.

ووجب في كتابتها العناية بالألفاظ فصاحة ووضوحاً، وبالأسلوب قوة ووضوحاً وسلاسة وتشويقاً للقارئ.

مكان المقدمة ووقت كتابتها:

مكان المقدمة في أول البحث بعد المحتوى (فهرس الموضوعات).

ووقت كتابتها بعد الانتهاء من كتابة البحث، وما يتبعه من ملحقات - إن وجدت - وما اعتمد عليه من مصادر؛ وذلك لأن المقدمة رسمٌ للمعالم الرئيسيَّة للبحث في صورته النهائية، وهي لا يكتمل تبيُّنها للباحث إلاّ بعد انتهائه من كتابة البحث.

ما ينبغي أن يوضع في المقدمة:

ينبغي أن يوضع في المقدمة ما يأتي:

١ - البدء بالبسملة ثم حمد الله والثناء عليه والاستعانة به، والصلاة والسلام على محمد؛ فإن البدء بالبسملة أمر مشروع بالحث عليه والتنفير من تركه من النبي عليه الصلاة والسلام حيث قال: «كل أمر لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع»[1] أي مقطوع البركة، والحديث عام في الأمور العلمية وغيرها.

أما حمد الله والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله فقد ورد الحث

(١) أخرجه الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة (السيوطي: الجامع الصغير، ٢/ ٩٢).

على البدء بهما في قول النبي ﷺ : «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله أقطع» [(١)]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة»[(٢)]، كما ورد البدء بهما في أمور كثيرة، وصارت عادة للمؤلفين من علماء الإسلام يبدأون بها مؤلفاتهم في مختلف المجالات العلمية.

٢ ـ الاستفتاح المناسب للموضوع.

٣ ـ الإعلان عن الموضوع والتعريف به في ضوء المشكلات التي ستثار فيه.

فيعلن عن (المشكلة) موضوع البحث، ويحدده تحديداً دقيقاً واضحاً، بحيث يتضمن هذا التحديد جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها، وذلك في تعريف وافٍ بعبارة موجزة.

٤ ـ صلة موضوع البحث بالموضوع العام للعلم الذي يجرى البحث في محيطه.

٥ ـ صلة موضوع البحث بالموضوع الخاص الذي يجرى فيه البحث.

وإذا كان هناك نظريات علمية قد قُدِّمتْ في هذه المشكلة، فينبغي الربط بين المشكلة وبين هذه النظريات «خاصة إذا كان هدف الباحث هو اختيار إحدى النظريات، أو إدخال متغيّرات جديدة إلى النظرية القائمة، أو الاستفادة من تقدم المقاييس والاختبارات العلمية في إلقاء أضواء جديدة على النظرية القائمة»[(٣)].

(١) أخرجه البيهقي في السنن عن أبي هريرة (السيوطي: الجامع الصغير ٢/ ٩٢).

(٢) أخرجه الرهاوي عن أبي هريرة (السيوطي: الجامع الصغير ٢/ ٩٢).

(٣) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ص ٦٠٤.

٦ ـ أهمية الموضوع.

فيذكر الباحث أهمية هذا الموضوع بالنسبة للموضوع الذي ينضوي موضوع البحث تحت مفرداته، وبالنسبة للموضوع العام الذي يجري فيه البحث، ويذكر الأسباب الأخرى المستمدة من جوانب أخرى يتبين بها أهمية هذا الموضوع.

٧ ـ الدراسات السابقة للموضوع.

«متى بدأت هذه المشكلة، وما تطوّرها؟ ومن أي الزوايا درستْ؟ ومَن هؤلاء الذين بحثوا فيها؟ وإلى أي حدّ انتهى بها الباحثون؟ ثم ما هي النقطة التي ستبدأ منها الدراسة الجديدة؛ لأنها لم تبحث أو لم تستوف بحثا من قبل؟»(١).

وفي عرضه للدراسات السابقة للموضوع يمكن أن يذكر «تعريفاً بالمشكلات التي تم بحثها، والخطوات المنهجية التي اتبعت في كل دراسة، وأهم النتائج التي أمكن الوصول إليها، مع مناقشة نواحي القوة والضعف في كل دراسة، وغالباً ما يصل الباحث من وراء هذا العرض إلى تحديد النقاط التي أغفلتها الدراسات السابقة، والتي يمكن أن يتناولها ـ كلها أو بعضها ـ بالدراسة والبحث»(٢).

والباحث «بهذا يضع وصفاً دقيقاً للحالة العلمية حول موضوع رسالته،

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢) عبد الباسط محمد حسن: المصدر السابق، ص ٦٠٤.

وما وصل إليه من تطوّر قبل أن يعالجه هو وقبل أن يسير به خطوات أخرى إلى الأمام»[1].

ويتبين بذلك ما أضافه الباحث من جديد في بحثه للموضوع، من خلال المقارنة بين نتائج دراسته، ونتائج الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

٨ ـ الأسباب الداعية لبحث الموضوع.

فيذكر الباحث الأسباب الداعية لبحث الموضوع، وذلك من واقع بيانه لأهميته، ومن واقع الدراسات السابقة التي تبيَّن إغفالها لبعض النقاط، أو عدمُ وفائها ببحث الموضوع، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدعو للتأليف والبحث، من جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو تفصيل مجمل، . . . إلخ.

٩ ـ أهداف البحث في هذا الموضوع.

يرسم الباحث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من وراء إجراء البحث في هذا الموضوع.

والأهداف تُستوحى من الأسباب الداعية لبحث الموضوع، وهناك أهداف أخرى تتعلق بالباحث نفسه، من أنه يتخذ من البحث مجالاً للمتعة العقلية، أو التأمل الفكري، أو النفع للآخرين.

١٠ ـ أهم المصادر المعتمد عليها في بحث الموضوع، وبيان أوجه الاعتماد.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٥.

فيذكر الباحث أهم المصادر التي اعتمد عليها في بحثه، مما له أهمية متميزة في إمداده بمعلومات جديدة أو ذات أثر كبير في البحث الذي يتصدى لدراسته.

ومن الأفضل أن يقسم أهم المصادر المعتمدة إلى مجموعات، ويربط بين كل مجموعة وبين النقطة التي حصلت لها الفائدة من هذه المجموعة.

كأن يقول: إن كتب أصول الفقه، مثل المستصفى للغزالي، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي، والمحصول في علم الأصول للرازي، كانت ذات أهمية خاصة في بحث....

وإن كتب الفقه، مثل المحلّى لابن حزم، والمبسوط للسرخسي، والمغني لابن قدامة، قد أمدتني بمعلومات مفيدة في بحث...

وإن كتب التفسير، مثل جامع البيان للطبري، والكشاف للزمخشري، وأحكام القرآن لابن العربي، كانت كبيرة الفائدة في بحث...

١١ ـ الخطة التي سيقام عليها بحث الموضوع.

فيذكر الباحث الخطة التي سيقيم بحثه عليها، وهي جملة العناوين الرئيسية في البحث، من أبواب، وفصول، ومباحث، ومطالب، ومسائل؛ معللاً ما يحتاج وضعه في هذه الخطة إلى تعليل، وبهذا يضمن الباحث سيره في بحثه على خطة مرسومة واضحة، ويمنع نقد من يعترض عليه بعدم بحث أمور لم ترد في الخطة.

وقد يضع الباحث بعد المقدمة وقبل الخطة ما يسمى بالتمهيد أو التوطئة،

ويكتب فيه ما به يتوصل إلى صلب الموضوع .

كما يضع بعد الخطة ما يتبعها من خاتمة للبحث ، وملحقات ووثائق ، وفهارس للمصادر ولكل ما يحتويه البحث من أعلام ونصوص قرآنية وحديثية وغير ذلك .

١٢ ـ إذا كان البحث في موضوع اجتماعي ، فلا بد من تحديد مجالات البحث الثلاثة : البشري ، والمكاني ، والزماني .

ففي المجال البشري يشرح الطريقة التي اتبعت في اختيار مفردات البحث ، هل هي طريقة الحصر الشامل ، أو طريقة العيِّنة .

وفي المجال المكاني يحدد البيئة التي أجريت فيها الدراسة .

وفي المجال الزمني يحدد الفترة التي استغرقتها عملية جمع البيانات(١) .

١٣ ـ منهج الباحث في بحث الموضوع .

فيرسم الباحث منهجه في بحث الموضوع ، من حيث منهجه في جمع المادة العلمية ، ومن حيث منهجه الفكري في الاستفادة من المادة العلمية في بناء البحث ، فبأيها يأخذ؟ أيأخذ بالمنهج الاستنباطي ، أم يأخذ بالمنهج الاستقرائي ، أم يأخذ بالمنهج الوصفي . . . إلخ ، ومن حيث منهجه في الألفاظ والأساليب التي يصوغ بها المادة العلمية ، ومن حيث منهجه في بحث التعريفات ، ومن حيث منهجه في بحث المسائل الخلافية ، ومن حيث منهجه في المصطلحات وماورد في البحث من أسماء لمسائل من حيث بيان

(١) عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق ، ص ٦٠٤ ـ ٦٠٥ .

مدلولاتها أوعدم ذلك، ومن حيث منهجه فيما يوضع في الحاشية، ومن حيث منهجه في الأحاديث من حيث تخريجها وبيان درجتها والحكم عليها قبولاً أو رداً أو عدم ذلك، ومن حيث منهجه في الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث من حيث الترجمة لهم أوعدم ذلك، ومن حيث منهجه في الآيات القرآنية رسماً وعزواً إلى سورها أو عدم ذلك، ومن حيث منهجه في الأبيات الشعرية من حيث نسبتها إلى قائليها أو عدم ذلك، ومن حيث منهجه في الفهرسة للمصادر والأعلام والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية، إلى غير ذلك مما يحتاجه البحث من فهارس.

وإذا كان هناك بيانات يقوم البحث عليها، فلا بدّ من الإشارة إلى «الأدوات التي استخدمت لجمع البيانات، ويتعين على الباحث أن يشير إلى نوع التدريب الذي تلقاه جامعو البيانات والتعليمات التي زُوّدوا بها. . .، وشرح الطرق التي اتُّبعت في تصنيف وجدولة وتحليل البيانات»[1].

١٤ ـ بيان المراد بالمصطلحات التي جرى استعمالها في البحث.

١٥ ـ الجهد الذي بذله الباحث في بحث الموضوع.

وفي هذا يذكر الباحث ما بذله في سبيل هذا البحث من جهد، سواء كان جهداً فكرياً، أم جهداً بدنياً، أم جهداً مالياً، معطياً خلاصة عن الطرق التي أمكن القيام بها، وتم بذل جهده فيها، من أجل الحصول على النتائج

---

(١) عبد الباسط محمد حسن: المصدر السابق، ص ٦٠٥.

التي توصّل إليها البحث.

١٦ ـ الصعوبات التي واجهت الباحث في بحث الموضوع.

فيذكر الباحث الصعوبات التي واجهته في البحث في مختلف مراحله من بحث عن المصادر، وجمع للمادة، واستنباط منها... إلخ، ويذكر الوسائل التي اتّبعها للتغلب على هذه الصعوبات.

وعلى الباحث أن يبدو في هذا الأمر وفي غيره مما يذكره صادقاً، متواضعاً، متلمِّساً الصواب حيث وجد، فلا يدّعي ما لم يقم به ولا يتكثر، ولا يعجب بما وصل إليه ولايتكبّر، ولا يسوّل لنفسه أنه استولى في بحثه على صواب الرأي، بل الخير أن يشير إلى جهده الذي بذله في صدق وتواضع ورغبة في الوصول إلى الحق، تاركاً للقارئ تقديره وتقويمه، بل ينبغي أن يذكر أن جهده جهد بشر يعتريه النقص والقصور، ويطلب التقويم والتسديد ممن يملك ذلك، بل يحسن الاعتراف بنقص البحث، وأن جهده فيه «لم يحقق إلا قدراً محدوداً، راجياً أن تتكفل الأيام المقبلة باستكمال الباقي»[1].

١٧ ـ الشكر والتقدير لمن ساعد في إعداد البحث وإخراجه.

ويرى بعض الكاتبين في منهج البحث أن يخصص لهذه النقطة ورقة مستقلة تلي ورقة العنوان مباشرة، ويكون عنوانها: تقدير واعتراف، أو:

---

(١) علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي ص ١١٦.

شكر وتقدير، أو نحو ذلك.

وسواء كان مكانها في ورقة مستقلة، أم ضمن محتويات المقدمة، فإن لوجودها ما يبرّره، ذلك أن الباحث كثيراً ما يحتاج إلى من يساعده، وكثيراً ما كان هناك جهات وهيئات وأشخاص قدمت له مساعدات ذات قيمة أثناء بحثه، ومن حق هؤلاء الاعتراف لهم بما قدموه من مساعدة، والشكر لهم بما بذلوه من عون؛ إذ من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

فيشكر الله قبل كل شيء على ما يسّر من إتمام البحث، ثم يشكر الهيئة التي رشحته للبحث (إذا كان عضو بعثة أو معيداً أو غير ذلك) ويشكر الدولة التي استضافته، والجامعة التي قبلته، والكلية التي ضَمَّتْه، والقسم الذي رعاه وتخصص فيه.

ثم يشكر الأستاذ الذي أشرف على بحثه ووجهه وأرشده.

ثم يذكر باختصار جهات وأشخاصاً آخرين قدموا له مساعدة ملموسة، ويشمل ذلك:

١ ـ جامعات كان لها مساعدة في بحثه.

٢ ـ دوائر حكومية قدمت له شيئاً أعانه في بحثه.

٣ ـ مكتبات كان لها أثر ملموس في بحثه.

٤ ـ دور تعليم أمدَّته بشيء استفاد منه في بحثه.

٥ ـ أساتذة آخرين غير المشرف وجَّهوه وساعدوه.

٦ ـ إخواناً وزملاء قدموا له مساعدات كان لها أثر في بحثه.

٧ ـ أفراداً أعاروه مخطوطات أو كتباً نادرة.

٨ ـ مدير مكتبة أو أميناً لها قدم له تسهيلات ذات قيمة.

٩ ـ موظفاً في مكتبة لمس منه تعاوناً كان له الأثر الجيد.

وعلى الباحث وهو يكتب الشكر أن يتذكر أنه يكتبه في صدر بحث علمي، يَتَحَرَّى الحقيقة، ويلتزم الصدق، ويتوخى الموضوعية، وينبذ المجاملة والنفاق، وعلى هذا فلا يكتب في الشكر والتقدير إلا ما هو حق وصدق، ولا يبالغ فيه بتجاوز الحقيقة، أو بالطول الذي قد يفقده أثره الحقيقي.

ولا يحمّل من قدموا له هذه المساعدات مسؤولية البحث، ولا ما جاء فيه من معلومات وآراء.

هذه هي الأمور التي ينبغي أن توضع في المقدمة.

ولا شك أن مادتها تختلف باختلاف البحوث، وباختلاف الباحثين، وباختلاف الظروف المحيطة بالبحث والباحث، وبالعوامل الأخرى التي لها أثر في منهج البحث، ولا بدّ أن يشير الباحث إلى كل ذلك.

وقد جرت العادة بتذييل المقدمة باسم الباحث وعنوانه مشفوعاً بتاريخ كتابتها[1] .

(١) ينظر فيما تقدم من هذا المبحث : شلبي : المصدر السابق، ص ١٣٤ـ١٣٥ ، عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق، ص ٦٠٣ - ٦٠٥ ، علي جواد الطاهر : المصدر السابق، ص ١١٦ـ ١١٧ ، أبو سليمان : المصدر السابق، ص ٨٣ ، ٨٤ ، غازي عناية : المصدر السابق، ص ١٧٩ـ ١٨١ ، ثريا ملحس : المصدر السابق، ص ١٥٤ .

خاتمة البحث:

معنى الخاتمة في اللغة، والمراد بها هنا:

الخاتمة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الخاء والتاء والميم، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل واحد، وهو بلوغ آخر الشيء، يقال: خَتَمْتُ العَمَلَ، وختم القارئ السورة، فأما الختم، وهو الطَّبْعُ على الشيء، فذلك من الباب أيضاً؛ لأن الطبع على الشيء لا يكون إلا بعد بلوغ أخره. . . . . والنبي ﷺ خاتمُ الأنبياء؛ لأنه آخرهم، وختام كل مشروب آخره، قال الله تعالى: ﴿ختامه مسك﴾[2] أي إن آخر ما يجدونه منه عند شُربهم إيّاه رائحة المسك».

والمراد بالخاتمة هنا: آخر البحث مما يرسم خلاصته، ويوضح نتائجه، ويرصد توصياته.

أهمية الخاتمة:

الخاتمة كما قلنا: عبارة عن رسم خلاصة للبحث، وإعطاء صورة سريعة عن نتائجه، ورصد للتوصيات التي هدى البحث إليها.

---

(١) مقاييس اللغة، ٢/ ٢٤٥، مادة (ختم)، وانظر الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٤/ ١٠٢، مادة (ختمه).

(٢) سورة المطففين، الآية ٢٦.

ونتائج البحث التي تضمها الخاتمة، هي أهم جزء في البحث؛ إذ البحث كله لا يعني القارئ في شيء حتى تقدم له نتائجه؛ إذ إنها الإسهام الأصيل والإضافة العلمية التي تهم القارئ، وهي الدليل الواضح على قيمة البحث وعلى مستوى الباحث.

هذا علاوة على أنه يغلب على القارئ أن يطّلع على الخاتمة قبل اطلاعه على البحث؛ ليقرّر ما إذا كان البحث يستحق القراءة أوْ لا.

ومن هنا يتبين أهمية الخاتمة.

وإذا كانت الخاتمة بهذه الأهمية، فيجب عند كتابتها العناية التامة بالأفكار قوة ووضوحاً وترتيباً، وبالأسلوب قوة ووضوحاً وسلاسة وتشويقاً للقارئ.

ما تقدم يكون في البحوث التي لها نتائج خاصة، تستخلص من البحث كله.

«وقد يُستغنى في بعض الحالات عن الخاتمة، وإنما يتوقف ذلك على موضوع البحث وطبيعته؛ لأن هناك بحوثاً لا تحتاج إلى خاتمة خاصة؛ لسببين، أولهما: لتجنّب التكرار، إذ إن النتائج قد ذكرت في المقدمة. وثانيهما: لأن الموضوع المختار قد لا يحتاج بطبيعته إلى الخاتمة»[1].

---

(١) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٧٣ـ ٧٤.

وانظر في أهمية الخاتمة شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧، أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٨٥.

مكان الخاتمة ووقت كتابتها:

مكان الخاتمة في آخر البحث .

وهنا لا يخلو الحال إما أن تكون هوامش البحث في آخره أو لا .

فإن كانت في آخره ، جاءت الخاتمة تالية للهوامش وقبل الملحقات ـ إن وجدت ـ وإن لم توجد كانت قبل فهرس المصادر .

وإن لم تكن الهوامش في آخر البحث ، جاءت الخاتمة تالية لنص البحث وقبل الملحقات ـ إن وجدت ـ وإن لم توجد كانت قبل فهرس المصادر .

أما وقت كتابتها ، فبعد الانتهاء من بحث الموضوع وكتابته .

ما ينبغي أن يوضع في الخاتمة:

كثير من الباحثين والمؤلفين لا يحرر في ذهنه المقصود بالخاتمة تحريراً دقيقاً .

ولهذا نجدهم يتجهون في موضوعها اتجاهات شتى .

فبعضهم يجعلها محض تكرار لما كتبه في البحث ، لكن على طريق التلخيص .

وبعضهم يجعلها موضع مسألة أو مبحث من صميم موضوع البحث ، نسي بحثه في صلب الموضوع ، وأراد أن يتداركه بكتابته في الخاتمة .

وبعضهم يجعلها نصيحة عامة للمسلمين أو خاصة لفئة منهم .

وبعضهم يجعلها موضعاً لوثائق اعتمد عليها في بحثه .

ولكن المقصود بالخاتمة لا يساعد على هذه الاتجاهات .

ومن أجل تحقيق المقصود بالخاتمة ، ينبغي أن يوضع فيها ما يأتي :

١ ـ خلاصة البحث :

يرسم الباحث خلاصة البحث ، وذلك بالتعرض لعناوينه الرئيسية وموضوعاته وأفكاره الرئيسية بصورة مختصرة .

وعليه ـ وهو يعرض ذلك ـ أن يعلم أن أهم شيء في البحث هو نتائجه التي انتهى إليها ، لذلك يعرض هذه الخلاصة وكأنها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى أهم شيء في البحث ، وهو نتائجه .

وفي سبيل ذلك ينبغي التركيز على بعض النقاط الرئيسية والأفكار ذات الصلة الوثيقة بنتائج البحث وتحليلها .

٢ ـ أهم النتائج التي انتهى إليها البحث :

يرسم الباحث صورة سريعة لما استطاع أن يسهم به في خدمة العلم بهذا الإنتاج .

ويرسم في هذه الصورة مواطن الكشف والتجديد في البحث ، وآراءه ووجهات نظره سواء بالنسبة لجوهر الموضوع أم بالنسبة لجزئياته ، ويرسم النتائج التي انتهى إليها البحث ، ومدى قوة هذه النتائج أو ضعفها .

٣ ـ المقترحات التي هدى إليها البحث :

كذلك يرسم الباحث مقترحات وتوصيات عن أمور جديرة بالاهتمام

والإبراز وجذب انتباه القارئ انقدحت في ذهنه من خلال بحثه، وهي تستأهل البحث، لكنه «لم يتمكن هو لظروف مَّا من القيام بها، ويوصي مَنْ تمكنه أهليته وظروفه أن يسير بها مرحلة إلى الأمام»(١).

«ويشترط أن تكون هذه المقترحات والتوصيات ذات صلة وثيقة بالنتائج التي أمكن الوصول إليها، وأن تكون محدّدة تحديداً دقيقاً، وتتجلّى مهارة الباحث في الربط بين ما يتوصّل إليه من نتائج وبين ما يقترحه من حلول للمشكلات التي أسفرت عنها الدراسة والتي تشير إليها نتائج البحث بدون مبالغة أوحشو أو تطويل. . . وبذلك يفتح الباحث أمام غيره من الباحثين آفاقاً جديدة للدراسة والبحث، ويضع أمامهم مشكلات يمكن الاستفادة بها في بحوث قادمة»(٢).

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) عبد الباسط محمد حسن: المصدر السابق، ص ٦٠٦.

وانظر ـ أيضاً ـ فيما ينبغي أن يوضع في الخاتمة: أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٨٥، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٥، محمد عجّاج: المصدر السابق، ص ١١٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٧٣.

المبحث السابع عشر

ملحقات البحث ووثائقه

معنى الملحقات في اللغة، والمراد بها هنا:

الملحقات جمع «مُلْحَق» والمُلْحق في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي اللام والحاء والقاف، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل يدلُّ على إدراك شيء وبُلوغه إلى غيره، يقال: لَحِق فلان فلاناً فهو لاحق . . . ولحِقْتُه: اتَّبَعْته».

ويقول الفيروز آبادي[2]: «اللّحق ـ محركةً ـ شيء يُلْحق بالأول، ومن التمر: الذي يُلحق بالأول».

فالملحق لغة: الذي أتْبِعَ بغيره.

والمراد بالملحق هنا: ما ليس من صميم موضوع البحث وليس وثيق الصلة به، لكنه مفيد في الموضوع؛ لما له من صلة به وإن كانت غير وثيقة.

ويسمى مُلْحقاً؛ لأن الباحث يذكره بعد نصّ البحث تابعاً له.

ولهذا فإن بعض الكاتبين في مناهج البحث يسمي الملحق والفهارس، كفهرس المصادر، وفهرس الأعلام، وفهرس البلدان والأماكن، وغيرها، يسميها توابع؛ لأنها تتبع البحث عادة، ولاتدخل في جوهره[3].

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٢٣٨، مادة (لَحق).

(٢) القاموس المحيط، ٣/ ٢٨٠، مادة (لَحق).

(٣) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٢ .

أسباب وضع الملحقات في مكان خاص بها:

الأفضل ألا يقدم الباحث على وضع ملحق للبحث ما دام ذلك ممكناً.

فإذا دَعَتْ الحاجة إلى وضعه، كأن يكون هناك أمور مفيدة لكن ليس لها علاقة وثيقة بالموضوع، فإن هذا يخوِّل للباحث أن يقدم على وضعه في بحثه.

ولكن ينبغي أن يضعه في مكان خاص به، ولا يضعه في صلب البحث، وذلك حتى يتحاشى الاستطراد، وحتى لا يقطع انسجام الموضوع وتسلسل الأفكار.

وينبغي أن يكون الإقدام على وضع الملحقات - كما قلنا - مربوطاً بالحاجة إليها، دون أن يتجاوز الأمر ضمّ أمور لا علاقة لها بالبحث(١).

ما ينبغي أن يوضع في الملحقات:

يوضع في الملحقات الأمور الآتية:

١ ـ ما للموضوع فائدة منه، ولكنه ليس وثيق الصلة به.

٢ ـ الاستبانات، والرسائل الشخصية، والأسئلة الخاصة، التي أقام الباحث عليها بعض نتائج بحثه.

٣ ـ الخرائط ونماذج الأشكال.

٤ ـ الجداول.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧ ـ ١٣٨، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٦.

٥ ـ الإحصاءات الخاصة .

٦ ـ الرسوم البيانية .

٧ ـ وسائل الإيضاح .

٨ ـ فصل خاص من كتاب، له صلة بموضوع البحث .

٩ ـ صور لبعض صفحات مخطوط أو أكثر(١) .

معنى الوثائق في اللغة والمراد بها هنا:

الوثائق جمع وثيقة، والوثيقة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول ، وهي الواو ، والثاء، والقاف، وهي كما يقول ابن فارس(٢) : «كلمة تدل على عقد وإحكام، ووَثَقْتُ الشيء : أحكمته . . . والميثاق : العهد المحْكَم» .

وقال الفيروز آبادي(٣) : « . . . الوثيق المحْكَم . . . وأخذ بالوثيقة في أمره أي بالثقة . . . والوَثاق : ما يُشَدّ به . . . وثَّقه توثيقاً : أحكمه» .

فالوثيقة لغة : هي الشادة للشيء المحكمة له .

والمراد بها هنا : النصّ الذي يؤيد أمراً يتحدث عنه الباحث .

---

(١) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق، ص ١٥٧ ، ثريّا ملحس : المصدر السابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٣ ، عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق، ص ٦٠٦ .

(٢) مقاييس اللغة ، ٦/ ٨٥ ، مادة (وثق) .

(٣) القاموس المحيط ، ٣/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، مادة (وثِق) .

أسباب وضع الوثائق في مكان خاصٍّ بها:

ينبغي وضع الوثائق في مكان خاصٍّ بها ، ولا توضع في صلب البحث؛ لأن وضعها في صلب البحث يقطع انسجام الموضوع وتسلسل الأفكار؛ لطولها.

ثم إنها ليست من كلام الباحث وتأليفه، فالأولى بها أن تكون منفصلة عن كلامه في مكان خاصٍّ بها[1].

مكان الملحقات والوثائق:

إذا كان الملحق من نوع ما للموضوع منه فائدة، كمعلومات تفصيلية ليست وثيقة الصلة بالموضوع ، وكان التفصيل فيها قصيراً، فإنها توضع في الحاشية بأسفل الصفحة، دون ذكر عنوان لها بلفظ (ملحق) مثلاً.

أما إذا كان التفصيل طويلاً، أو كان من الأنواع الأخرى مما يوضع في الملحق، أو كانت وثائق، فينظر: «فإن كانت المادة العلمية مختلفة العناصر، فمن الأفضل أن تضع ملحقاً في نهاية كل قسم، فيعطَى الملحق رقماً مستقلاً وعنواناً خاصاً يوضحه، يشار إلى كل هذا في المحتويات بعبارة مختصرة تدل عليها، بدلاً من ذكرها بشكل مطول»[2].

وإن لم تكن المادة العلمية كذلك، فيوضع في آخر البحث على صفحة أوصفحات مستقلة، بعد صفحة معنونة بـ (ملحق البحث) أو (ملحقات

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٨ .

(٢) اقتبسه أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٧ .

البحث) أو (ملحقات البحث ووثائقه) أو (وثيقة البحث) أو (وثائق البحث) حسب الموجود من ذلك .

ولكن أين مكان الملحقات والوثائق بالتحديد إذا أريد وضعها في آخر البحث؟

يرى كثير من الكاتبين في مناهج البحث أن مكانها بعد مصادر البحث ، وأن مصادر البحث هي التي تلي صلب البحث إن لم تكن الهوامش في آخر البحث ، ولم يكن للبحث خاتمة ، وإن كانت الهوامش في آخر البحث ولم يكن للبحث خاتمة ، فإن المصادر تلي الهوامش ، وإن كان للبحث خاتمة ، فإن المصادر تلي الخاتمة .

وحجة هؤلاء في قولهم : إن مكان الملحقات والوثائق بعد مصادر البحث «أن المصادر أوثق صلة بالرسالة ، وأن الملاحق والوثائق شيء زائد ، من الممكن الاستغناء عنه بعد أن أشير في صلب البحث إلى ما يحتاجه البحث مما ورد في هذه الملاحق وتلك الوثائق»[1]

وهناك فريق آخر يرى أن مكان الملحقات والوثائق ، قبل مصادر البحث ، أي في آخر البحث ، فإن لم تكن الهوامش في آخر البحث ، ولم يكن للبحث خاتمة ، وضعت الملحقات والوثائق بعد صلب البحث مباشرة .

وإن كانت الهوامش في آخر البحث ولم يكن للبحث خاتمة ، وضعت بعد الهوامش مباشرة .

وإن كان للبحث خاتمة ، وضعت بعد الخاتمة مباشرة .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

ويعضد هؤلاء رأيهم بأن الصلة العلمية بين الملحقات والوثائق وبين البحث واضحة جداً، «ثم إن المراجع قد تشمل المصادر التي أخذت منها هذه الملاحق وتلك الوثائق، ومن ثمّ لزم أن تثبت مصادر الرسالة بعد كل شيء علمي وردت الإشارة إليه»[1].

ولعل هذا الرأي هو الراجح، وهو الذي أسير عليه في بحوثي.

توثيق الملحقات والوثائق ونظام الإشارة إليها:

ينبغي توثيق الملحقات والوثائق، وذلك «بتدوين المصادر المعتمدة، إما قبل الاقتباس أو بعده، ويشار إليها في الهامش»[2].

كما ينبغي أن يشار للملحقات والوثائق «بأرقام مسلسلة لكل منهما، وتوضع الإشارة على نفس السطر بين قوسين مثل (انظر الملحق رقم ١) وبعد ذلك تستمر في الكلام.

أما الملحق أو الوثيقة، فيوضع رقمه في أعلى، ثم تكتب تحت الرقم [عنواناً] أو عبارة تحدِّد ما ورد في الملحق أوالوثيقة»[3].

ويشار إلى هذه الملحقات والوثائق في المحتوى بعبارة مختصرة تدل عليها، بدلاً من ذكرها بطريقة مطولة.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٩ .
(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣ .
(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٠ .

المبحث الثامن عشر

مراجعة البحث، وتصحيحه

معنى المراجعة والتصحيح في اللغة والمراد بهما هنا:

المراجعة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي: الراء والجيم والعين، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل كبير مُطَّردٌ منقاس، يدل على ردٍّ وتكرار، تقول: رجع يرجع رجوعاً، إذا عاد... والمرجوع: ما يرجع إليه من الشيء، ... والرَّجيع: الجرَّة؛ لأنه يُرَدَّد مضغها... وأرجعت الإبل: إذا كانت مهازيل فسمنت، وَحَسُنَتْ حالها، وذلك رجوعها إلى حالها الأولى».

وقال الفيروز آبادي[2]: «الرجعة: عود المطلق إلى زوجته... الرجع: المطر بعد المطر... والرجيع: كل مردَّد... والترجيع في الأذان: تكرير الشهادتين جهراً بعد إخفائهما وترديد الصوت في الحلق... وراجعه الكلام: عاوده».

فالمراجعة لغة: هي المعاودة والرد على الشيء وتكريره.

والمراد بها هنا: العودة إلى البحث بعد الانتهاء منه وقراءته وفحصه؛ لتنقيحه وتهذيبه، ووضعه في الصورة المناسبة.

وأما التصحيح في اللغة، فيقوم على حرف الصاد والحاء المشدّدة، وهي كما يقول ابن فارس[3]: «أصل يدل على البراء من المرض والعيب، وعلى الاستواء، من ذلك الصحة: ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب».

---

(١) مقاييس اللغة، ٢/ ٤٩٠، ٤٩١، مادة (رجع).
(٢) القاموس المحيط، ٣/ ٢٨، مادة (رجع).
(٣) مقاييس اللغة، ٣/ ٢٨١، مادة (صح).

وقال الفيروز آبادي[1]: «أصحّ الله تعالى فلانا: أزال مرضه... ورجل صُحْصُحٌ وصُحْصُوحٌ، بضمهما: يتتبّع دقائق الأمور، فيحصيها ويَعْلَمُها».

فالتصحيح في اللغة: إذهاب السقم والتبرئة من كل عيب.

والمراد به هنا: تنقيح البحث وتهذيبه، ووضعه في الصورة المناسبة، بعد العودة إليه وقراءته وفحصه.

والغرض من المراجعة: هو تنقيح البحث، وتهذيبه، ووضعه في الصورة المناسبة شكلاً وموضوعاً.

والمراجعة تأتي بعد الانتهاء من كتابة البحث.

ولا شك أن الانتهاء من كتابة البحث مرحلة يعقبها حالة من التعب والإرهاق؛ نتيجة لما بذله الباحث في تلك المرحلة من جهد متتابع، وصبر طويل على المعاناة من البحث في كل ما يستلزمه.

وإذا كان الباحث يبذل أثناء بحثه هذا الجهد، ويتحمل تلك المعاناة، فليس غريباً أن يصيبه الكلل في بعض خطوات بحثه، فيصاب بسهو، أو يقع في خطأ، أو يقصرّ في إعطاء مسألة حقها الكامل من البحث، أو يتجاوزها دون بحث.

---

(١) القاموس المحيط، ١/ ٢٣٣، مادة (الصُّح).

وحيث كان الباحث بعد انتهائه من كتابة البحث، في هذه الحالة من التعب والإرهاق، فإنه ينبغي أن يعطي نفسه وقتاً من الراحة والاستجمام بعد الانتهاء من كتابة البحث، حتى إذا بدأ مرحلة المراجعة والتصحيح وجد نفسه مرتاح البال، متجدد النشاط، متيقظ الفكر، وهذا يساعده عند المراجعة على القدرة على معرفة جوانب النقص، وسرعة التنبه للأخطاء والعمل على تداركها، والرغبة في إعطاء المسائل التي قصّر فيها أو تجاوزها حقها من البحث، فيخرج البحث بهذا على الوجه المطلوب شكلاً ومضموناً.

أهمية المراجعة والتصحيح:

تبدو أهمية المراجعة والتصحيح في أن ا لباحث يبذل أثناء بحثه جهداً شاقًا متتابعًا، ويصبر صبراً طويلاً على المعاناة التي يستلزمها البحث، وهذا له أثر في كلال الذهن وضعف التحمل، وهذا يؤدي إلى الوقوع في السهو أو الخطأ أو التقصير، إضافة إلى ما يُصاحبُ ذلك من عدم الإتقان للبحث في جانبه الشكلي، من وضع للفواصل، والعلامات الإملائية موضعها، وإثبات للأقواس في مواضع الاقتباس، ونحو ذلك.

ولا شك أن هذا يورث طعناً في البحث، ويضعف مستواه، ويقلل من قيمته، ويضعف الثقة به.

وقد يبدو للباحث بما بذله من جهد، وما تحمله من صبر، وما أصابه من تعب، وما حلَّ به من كلال في سبيل هذا البحث، أنه قد بلغ الغاية في

بحثه، وشارف على النهاية في صواب نتائجه، وأخرج عمله هذا في جميع جوانبه على وجه من الصواب شكلاً ومضموناً.

ويكفي لتبديد هذا الظن أن يعطي بحثه هذا لشخص له معرفة بموضوع البحث؛ لقراءته وتأمله وفحصه؛ حيث سيندهش هذا الباحث لنتيجة هذه القراءة والفحص؛ إذ إن هذا الشخص سيكون باستطاعته أن يُخرج من الأخطاء والنقص والغموض ما لم يكن للباحث على بال مما لو ترك استخراجه لنفسه، لم يستطع ذلك.

وفي المراجعة التامة والفحص المتأمل والتصحيح الدقيق، إزالة لما في البحث من نقص، ورفع لمستواه، وتقوية للثقة به، وإخراج له بالمظهر اللائق به.

وبهذا تبدو أهمية المراجعة والتصحيح[1].

ما يُراجع في هذه المرحلة للتأكد من وجوده وصوابه، أو تداركه بالتصحيح إن لم يكن الأمر كذلك:

هذه مرحلة مهمة من مراحل البحث كما ذكرنا، وبها يتمّ وضعه في صورته المناسبة شكلاً ومضموناً.

وفي هذه المرحلة أمور كثيرة ينبغي التأكد من وجودها وصوابها، أو

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٨، ١٥٧.

تداركها بالتصحيح إن لم يكن الأمر كذلك، ومنها:

١ ـ الكلمات والجمل، من حيث فصاحتها وسلامتها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

وإذا لم يكن عند الباحث قدرة على ذلك، فلا مانع من أن يستعين ببعض المتخصصين في هذا المجال؛ لتصحيح البحث من هذا الجانب؛ للمحافظة على التعبير الفصيح السليم، والمعنى المقصود، وحتى لا يُعاب الباحث في هذا الجانب.

٢ ـ الأسلوب، من حيث وضوحه وسلاسته.

٣ ـ الأفكار والمعاني، من حيث وضوحها والترابط بينها وترتيبها، وتدرّجها من فكرة إلى أخرى، ومن فقرة إلى أخرى، ومن مبحث إلى آخر، بحيث تقود كلها إلى نتيجة البحث.

٤ ـ الأفكار والنقط المهمة، من حيث البدء بها من أول السطر؛ لأن ذلك أدعى إلى إثارة الانتباه، وأكثر عوناً على الفهم، وأكثر تنسيقاً للبحث.

٥ ـ التكرار، من حيث تجنبه، سواء في الأفكار، أم في العبارات.

٦ ـ العناوين، من حيث اختصارها ووضوحها ودقتها ودلالتها على المقصود، ووضعها في مكانها المناسب.

٧ ـ موضوعات البحث، من حيث صلة بعضها ببعض، سواء بالنسبة للعناوين الرئيسية وصلتها بالعنوان العام للبحث، أم بالنسبة للعناوين الفرعية وصلتها بالعناوين الرَّئيسية.

٨ ـ المادة العلمية المقتبسة، من حيث مناسبتها للموضوع الذي أُلحقتْ به، ومن حيث الطريقة التي وضعت بها في مكانها، بحيث وضع لها من التمهيدات ما يوحي بصلتها بالموضع الذي أُلحقتْ به، وما يجعلها ملائمة للنص السابق عليها.

٩ ـ المناقشات، من حيث صحتها، والآراء المرجَّحة، من حيث صوابها.

١٠ ـ مصادر البحث، من حيث جودتها، وترتُّبها على المنهج الذي رسمه الباحث.

١١ ـ المقدِّمة، من حيث توافر ما ينبغي توافره فيها، من الإعلان عن موضوع البحث، وتوضيحه، وأهميته، والأسباب الدافعة للبحث فيه، وخطة بحثه، والطريقة المتبعة في بحثه.

١٢ ـ الخاتمة، من حيث توافر ما ينبغي توافره فيها، من خلاصة للبحث، ونتائجه، والتوصيات التي هدى إليها.

١٣ ـ علامات الترقيم، من حيث وجودها في البحث، واستعمالها الاستعمال الصحيح.

١٤ ـ الآيات القرآنية، من حيث نقلها نقلاً صحيحاً، وعزوها لسورها.

١٥ ـ الأحاديث النبوية، من حيث توثيقها وتخريجها.

١٦ ـ جميع ما حواه البحث، من حيث أهميته وارتباطه الوثيق به.

١٧ ـ الخطوط الأفقية، من حيث وضعها تحت ما يحتاج لذلك من كلمات وجمل.

١٨ ـ موضوعات البحث بعضها مع بعض، من حيث التناسق الشكلي بقدر الإمكان[1].

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق ص ٨١، ١٢٨-١٢٩، ١٥٧.

المبحث التاسع عشر

فهارس البحث

معنى الفهارس في اللغة والمراد بها هنا:

الفهارس: جمع فهرس، يقال: فَهْرس يُفهرس فَهْرسَةً و(الفهرس) بكسر الفَاء «الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، وهو معرَّب (فِهْرِست) وقد فهرس كتابه»[1] .

وفهرس الكتاب فهرسة: عمل له فهْرساً.

قال صاحب المنجد[2]: «الفهرسُ والفهرست : كتاب تجمع فيه أسماء الكتب. دفتر في أول الكتاب أو آخره يتضمن ذكر ما فيه من الأبواب والفصول [جمعه] فهارس. والكلمة من الدخيل».

وقد ذكر محمد سليمان الأشقر أن هذه الكلمة معرَّبة من الفارسية، وأن دلالتها اتسعت بعد تعريبها، حيث صارت تطلق أيضاً على الترتيب حسب الحروف ، فقال[3]: «وهذه الكلمة معرّبة من الفارسية، فا(الفهْرسْت) في الفارسية (قائمة مواضيع الكتاب أو قائمة كتب المكتبة) إلا أن هذه اللفظة بعد أن استعملت في العربية تطورت دلالتها حتى دخل فيها في العصر الحاضر معنى الترتيب حسب الحروف عند كثير ممن يستعملونها.

والبعض يطلقون (الفهرس) على أي قائمة تدل على موضع المعلومات، سواء أكانت مرتَّبة على الحروف أم كانت غير مرتبة عليها».

---

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٢/ ٢٣٨، مادة (القلنفس).

(٢) ص ٦٢٩، مادة (الفهرس والفهرست).

(٣) الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، ص ١٣ .

والاستعمال العربي الفصيح لكلمة (فهرس) من حيث لفظها «هو أن تقول: (الفهْرِس) بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء. وهذا هو الموافق للأوزان العَربية، فقد استعمل العرب وزن (فعْلِل) ومنه (الهجْرِس) لولد الثعلب، و(الزِّبْرِجُ) للذهب، والسحاب الأحمر الرقيق.

«أما (فهْرست) فلا توافق الأوزان العربية؛ إذ ليس عندنا في الفصيح (فعْلِلْتَ). فالأولى إسقاط التاء، لتوافق الوزن العربي. وكذلك (الفَهْرَسْتُ) أيضاً غير مقبول.

وبعض المؤلفين والناشرين يقولون: (فَهْرَسَةُ) الكتاب. وهذا استعمال غير دقيق؛ لأن (الفَهْرَسةَ) المصدر، وهي عمل (المُفَهْرِس) وليس القائمة»[1].

ويُعنى بالفهرسة اصطلاحاً: «ترتيب ألفاظ معيّنة حسب ترتيب معيَّن للدلالة على مواضع ورد مدلولها في كتاب معيّن أو مكتبة أو نحو ذلك»[2]

والفِهْرِس نوعان: فِهْرِس مصنّف، وفهرس هجائي:

«أما الفهرس المصنّف، فهو ما تكون الألفاظ فيه مرتَّبة بعضها مع بعض في ترتيب تصنيفي يراعي جمع كل صنف وحده، فيسرد ألفاظ ذلك الصنف كلها، ثم ينتقل إلى صنف آخر قريب الصلة بالصنف الأول، ثم إلى ثالث، وهكذا»[3].

---

(١) محمد سليمان الأشقر: الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢) الأشقر: المصدر السابق، ص ١١.

(٣) الأشقر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وأما الفهرس الهجائي، فهو ما تكون الألفاظ فيه مرتّبة بعضها مع بعض على أساس ما بينها من «صلة حرفية محضة، لادخل لها بالمدلولات، فترتب الألفاظ حسب ما تقتضيه مكوناتها الحرفية من التقديم والتأخير، فيقدم ما أوّله (ألف) على ما أوّله (باء)، وما أوله (باء) يقدم على ماأوله (تاء) وهكذا إلى النهاية، دون أي اعتبار لكون مدلول ما أوله (باء) مثلاً أعمّ مما أوله (ألف) أو أرقى منه منزلة، أو أقدم منه زمناً، أو أسبق منه وروداً في الكتاب الذي يُفْهرَس، ولا لغير ذلك من الاعتبارات»[1].

والغرض من هذا الأخير، هو كشف المصادر التي اعتمد عليها البحث، أو كشف ما يحتويه من أفكار وآراء وأعلام ونصوص قرآنية وحديثية وشعرية، وغير ذلك من الفهارس المتنوعة التي تكشف كل جوانب البحث وما يحتويه.

والمراد بالفهرس في بحثنا هو الأخير، وهو الفهرس الهجائي.

أهمية الفهارس:

الدراسة العلمية لابد أن يلحق بها عدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث.

ولا يوجد بحث علمي من غير فهارس.

والفهارس وإن بدت ثانوية لدى بعض الناس، لكنها ذات قيمة كبيرة عرفها الغرب وأحلّها مكانة لائقة من المنهج.

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ١١-١٢.

وتبدو أهميتها فيما يأتي :

١ ـ في الفهارس توثيق للمصادر التي اعتمد عليها الباحث في بحثه ، وتوثيق لما ورد في بحثه من مادة علمية بذكر مصادرها .

وهذا يظهر في فهرس مصادر البحث .

٢ ـ في الفهارس تسهيل على القارئ للاستفادة من البحث الذي يقرؤه .

٣ ـ في الفهارس دلالة على المقدرة التنظيمية لدى الباحث والصبر على إيفاء كل جزء من أجزاء المنهج .

٤ ـ في الفهارس تسهيل على القارئ للوصول إلى مراده من أقصر طريق وبأيسر وقت ؛ لأنها تغني عن بذل الجهد في قراءة المصدر كله ، فهي بحق «توفر على الباحثين كثيراً من أعمارهم ، وأكثر منه نور أبصارهم»[١] .

٥ ـ في الفهارس كشف لكل ما يحتويه البحث ، وبدونها «تكون دراسة الكتب ولا سيما القديمة منها عسيرة كل العسر ، فالفهارس تفتش ما في باطنها من خفيات يصعب التهدي إليها»[٢]. وهذا يظهر فيما تحتويه الكتب القديمة من معلومات موضوعة في أبواب أو مسائل لا يخطر على بال الدارس أنها مبحوثة فيها .

---

(١) الأشقر : المصدر السابق، ص ١٨ .

(٢) عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشرها ، ص ٨٦ .

٦ ـ في الفهارس جمع للمعلومة الواحدة الموجودة في البحث في جميع الصفحات التي وردت فيها أمام نظر الباحث، وذلك بذكر جميع أرقام الصفحات التي وردت فيها.

٧ ـ الفهارس معيار توزن به صحة نصوص البحث، بالمقابلة بين النصوص المتناظرة، فقد تكشف عن صواب، أو عن تغيير في الرأي، أو عن خطأ فيه، أوعن سهو من الباحث.

٨ ـ الفهارس وسيلة للمقارنة بين المعلومات الواردة في البحث وبينها في بحوث أخرى، من حيث صحة ما فيها من نصوص، وصواب ما فيها من أفكار، واختلاف ما فيها من آراء(١).

ويجدر بنا أن نشير إلى أهمية قراءة كتاب «الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، مع عناية خاصة بمشكلات الفهرسة والترتيب في اللغة العربية» للأستاذ محمد سليمان الأشقر، فهو مهمٌّ في هذا المبحث من كتابنا هذا، فقد ذكر في فصوله مما له صلة بمبحثنا هذا: أهمية الفهرسة والترتيب الألفبائي، وترتيب الأعلام، وكيفية فهرسة الكتاب.

---

(١) ينظر في أهمية الفهارس عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص ٨٦، علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ١٢٨ - ١٢٩، الأشقر: المصدر السابق، ص ١٨، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٢.

أنواع الفهارس:

الفهارس ـ كما قلنا ـ كشف لما يحتويه البحث، ومحتويات البحوث تختلف من بحث إلى بحث، ومن هنا كانت الفهارس تابعة لمحتوى البحث نوعاً وعدداً، فلا يشترط أن تتوافر الفهارس أنواعاً وعدداً في بحث واحد، فقد يكون في بحث من الفهارس ما لا يكون في الآخر، وقد يكون في الآخر ما لا يكون في غيره، وقد يكون في بحث فهرس واحد أو فهرسان، ويكون في بحث آخر ثلاثة فهارس أو أربعة أو أكثر.

هذا في غير فهرس المصادر ، وما يسمى عند بعض الكاتبين في مناهج البحث بفهرس المحتويات أو الموضوعات . وسيأتي الكلام في تسميته بالفهرس.

أمّا هذان الفهرسان فلازمان في كل بحث علمي.

ويمكن أن نذكر من أنواع الفهارس ما يأتي:

١ ـ فهرس المصادر.

٢ ـ فهرس الأعلام (الأشخاص).

٣ ـ فهرس الكتب الواردة في البحث.

٤ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٥ ـ فهرس الأحاديث النبوية.

٦ ـ فهرس الآثار.

٧ـ فهرس الأمثال.

٨ـ فهرس القوافي (الأبيات، الأشطر).

٩ ـ فهرس القبائل.

١٠ ـ فهرس الملل والنحل (المذاهب، الطوائف).

١١ ـ فهرس الأماكن (البلدان، الجبال، الأنهار).

١٢ ـ فهرس المصطلحات الفنية (أو الألفاظ الحضارية).

١٣ ـ فهرس المفردات اللغوية.

١٤ ـ فهرس الأحداث والسنين.

١٥ـ فهرس الصور والخرائط.

١٦ ـ فهرس المحتويات (أو الموضوعات).

فيأخذ الباحث لبحثه من هذه الأنواع ما يمكن أن يكون في محتواه. وقد يكون في محتوى بحثه نوع آخر من الفهارس غير موجود بين ما ذكرناه، وعليه أن يأخذه ويضع فهرساً له[1].

متى تُعْمَلُ هذه الفهارس؟

فهرس المصادر يُعمل بعد الانتهاء من البحث؛ لأنه يتوقف على معرفة ما اعتمد عليه الباحث في بحثه، وهذه المعرفة تَتمُّ بعد الانتهاء من البحث.

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٨ ـ ١٣٠

أما الفهارس الأخرى، فتُعمل بعد الانتهاء من طبع البحث وترقيم صفحاته؛ لأن كل معلومة أو كلمة لا بد أن يوضع أمامها رقم الصفحة أو الصحفات التي وردت فيها، وأرقام الصفحات لا تتمُّ إلاّ بعد طبع البحث وترقيم صفحاته.

استخراج الفهارس:

استخراج فهرس المصادر، وما يسمى بفهرس المحتويات أو الموضوعات، سيأتي الحديث عنه.

أما استخراج الفهارس الأخرى فيتبع فيه ما يأتي:

١ ـ يقرأ المفهرس البحث أو الكتاب قراءة سريعة ليلمّ بمحتوياته، من أعلام، وكتب، وآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وغير ذلك مما يريد إبرازه في الفهرس.

٢ ـ يبدأ بقراءة البحث أو الكتاب مرة ثانية ويضع بقلم الرصاص خطوطاً تحت ما يريد إبرازه في الفهرس، من أعلام، وكتب، وآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، ووقائع، وغير ذلك مما يجده في البحث أو الكتاب وهو يريد إبرازه في الفهرس.

وإذا أردت مزيداً من التمييز بين محتوى كل نوع ونوع من الفهارس فاجعل الخطوط تحت محتوى كل نوع بلون خاص يختلف عن لون الخطوط تحت محتوى النوع الآخر.

٣ - يضع المفهرس لكل نوع رمزاً من عنده حسب اجتهاده مع مراعاة الدقة في المناسبة بين النوع والرمز، ويضع هذا الرمز بإزاء كل مفردة من محتويات هذا النوع.

ويفيد هذا الرمز في دلالته على نوع الفهرس وعلى تمييز ما هو بإزائه من مفردة عن غيرها مما يدخل في نوع آخر من الفهارس.

وذلك مثل أن يضع رمز (ع) لِلْعَلَم، ورمز (ك) للكتاب، ورمز (ح) للحديث، ورمز (ق) للقبائل، ورمَز (م) للمثل[١].

٤ - يعمل المفهرس هذا حتى ينتهي من البحث أو الكتاب.

وبعض الكاتبين في منهج الفهرسة، يفضِّل أن يكون هذا العمل على مراحل، ويقول: «حاول أن تصل بخطوطك وكتابة الرؤوس إلى موقف تنهي به مرحلة من الكتاب، إمّا نهاية فصل أو باب أو موقف يقتضيه المعنى وكلما كان أقلّ فهو أفضل من ٣ - ٥ صفحات مثلاً»[٢].

وبناء على هذا المنهج، فإن المفهرس لا يؤخر مرحلة صنع الفهارس التي سنتحدث عنها، حتى ينتهي من البحث قراءة وخطوطاً ورموزاً، بل إنه كلما انتهى من باب أو فصل، أو موقف، صنع فهارسه، وإذا انتهى من الباب أو الفصل أو الموقف الآخر صنع فهارسه، وأدخلها مع الفهارس المصنوعة سابقاً.

(١) ينظر عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٩.
(٢) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٥.

طريقة صنع الفهارس:

ينبغي أن يعلم المفهرس أن عليه أن يفهرس كل شيء له أهمية، سواء أكان في الصلب، أم في الحاشية[1]، أم في المقدمة، أم في الخاتمة، أم في الملحقات والوثائق.

ولصنع الفهارس طرق أمثلها طريقتان:

الطريقة الأولى: طريقة الجذاذات، وذلك بأن يكتب المفهرس فيها ما يريد فهرسته، ثم يرتبها ترتيباً هجائياً، على أوائل الكلمات ثم ثوانيها ثم ثوالثها، وهكذا.

ويهيئ لفرز هذه الجذاذات صندوقاً خاصاً، مقسَّماً إلى بيوت صغيرة، يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء.

ولهذه الطريقة عيبان:

الأول: احتمال فقد بعض الجذاذات.

الثاني: أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلي[2].

وفي طريقة الجذاذات اتّبع ما يأتي:

١ ـ خذ جذاذات بيضاء صغيرة موحدة الحجم ٣ × ٥ بوصات، أو ٢×٣

---

(١) من المؤلفين من لا يُدخل في الفهارس إلا مواد المتن مهملا بذلك ما يرد في الذيل من أعلام ومواد أخرى.

وحجته في ذلك أن المتن هو المهم، وما شُغْلُ مراجع بالحواشي (في الذيل).

ومنهم من يعامل مواد الحواشي معاملة مواد المتن؛ لأنه يرى أن مادة الحواشي متصلة بمادة المتن، وأن المراجع تهمه الحواشي كما يهمه المتن.

والمنهج الثاني أولى وأجدى. (علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠).

(٢) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٨..

بوصات، ويفضل أن تكون من ورق مسطّر إن كانت الكتابة باليد، أو ورق ساذج (سادة) إن كانت بالآلة الكاتبة، ويمكن أن تشتريها جاهزة أو تقطعها حسب طلبك، من الورق السميك.

٢ ـ خذ جذاذة واكتب عليها أول كلمة وضَعْتَ تحتها خطاً أو رمزاً للموضوع الذي أبرزته، وأمام الكلمة ضع رقم العزو، وهو رقم الصفحة التي ورد ذكر الكلمة فيها.

وبعضهم يذكر إلى جوار رقم الصفحة، رقم السطر من الصفحة، وهذا نافع مع ما يدل عليه من مبالغة في الفهرسة.

ثم خذ جذاذة ثانية، واكتب فيها الكلمة الثانية ورقم صفحتها، وهكذا حتى تنتهي من المرحلة الأولى.

وإذا تكررت الكلمة أكثر من مرة في نوع واحد من الفهارس، فاستخرج الجذاذة التي كتبت عليها أولاً واكتب فيها رقم الصفحة الأخرى.

٣ ـ عند انتهائك من المرحلة الأولى رتِّب ما تجمَّع لديك من الجذاذات بحسب الترتيب الهجائي . . . وهذا أفضل كثيراً من أن تنتظر حتى يتجمع لديك مجموعة كبيرة من الجذاذات أو حتى تنتهي من الكتاب كله، فإنك ستحتاج إلى مراجعة ما كتبت، أو استخراج بعض الجذاذات لتضيف إليها أرقاماً جديدة، أو لتتأكد من رأس موضوع مَّا هل سبق أن استعملته؟ وعلى أي وجه؟

٤ ـ اصنع بالمرحلة الثانية من البحث أو الكتاب ما صنعت بالمرحلة

الأولى، ثم رتب جذاذاته مع جذاذات المرحلة الأولى[1].

الطريقة الثانية من طرق صنع الفهارس: طريقة الدفتر المفهرس، الذي يخصص لكل حرف من الحروف أوراقاً خاصة، يُخَصَّص سطرٌ منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس.

وهذه الطريقة أضبط من طريقة الجذاذات؛ إذ تكون مواد الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة، ولكنها لا تستغني عن الطريقة الأولى، ولا سيما في الفهارس الكبيرة؛ إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات للترتيب فحسب، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها؛ ليجعله دليلاً له في كتابة الفهرس بعد ترتيبه[2].

وهناك أمور يحسن التنبيه إليها:

١ ـ إذا كانت الطريقة المتبعة هي طريقة الجذاذات، فيحسن استخدام صندوق خاص للجذاذات؛ ليسهل حفظها وتقليبها، وينبغي أن يكون مفتوحاً من وجهه الأعلى، ويزيد عرضه قليلاً عن عرض الجذاذة، وأمَّا ارتفاعه فيكون أقلَّ من ارتفاع الجذاذة بنصف بوصة، وتستخدم من هذا النوع صناديق بحسب الحاجة، وتستعمل جذاذات خاصة للحروف الإرشادية (أ ـ ب ـ ت . . . إلخ) يزيد ارتفاعها عن الجذاذات العادية المستعملة في الفهرس[3].

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٥ ـ ٩٧.

(٢) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) الأشقر: المصدر السابق، ص ١٠١.

٢ ـ يجوز أن ترقم فقرات الكتاب من أوله إلى آخره، ويكون العزو في الفهرس إلى أرقام الفقرات بدلاً من العزو إلى أرقام الصفحات.

والتجربة العملية تدل على أن العزو إلى الصفحات أيسر على القارئ والباحث.

ولكن ميزة نظام العزو إلى الفقرات أن الفهرس يبقى صالحاً للاستعمال في الطبعات اللاحقة للكتاب أو البحث؛ لأن الفقرات تحتفظ بأرقامها، أما الصفحات فالغالب أن تتغير أرقامها، فيعود الفهرس الأول غير صالح للطبعات الجديدة إلا بعد استبدال الأرقام بأرقام صفحات الطبعة الجديدة.

ولنظام العزو إلى الفقرات ميزة أخرى، وهي أنه يمكن فهرسة الكتاب فهرسة كاملة قبل أن يبدأ بطبعه، فيكون المفهرس بذلك في سعة من الوقت(١).

٣ ـ إذا انتهى المفهرس من تسجيل الكلمة في الجذاذة أو في الدفتر، وضع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها؛ وذلك لأن المفهرس جدير بأن يسلك السبيل التي تجلب إليه الطمأنينة أنّ عمله قد سار على دقة بالغة في الاستيعاب؛ إذ إن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلُب الفهرس قيمته(٢).

٤ ـ إذا كان الكتاب مكوَّناً من أكثر من جزء، فالأفضل أن تتسلسل أرقام صفحاته من الصفحة الأولى في الجزء الأول إلى الصفحة الأخيرة في الجزء الأخير.

---

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٨.

(٢) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٩.

وإن استعمل ترقيم الفقرات، فكذلك.

فإن لم يكن الكتاب مرقماً بهذه الصورة، واضطرّ المفهرس إلى أن يفهرس الكتاب كما هو، أي بترقيم خاص لكل جزء، فعليه عند كتابة الجذاذات أن يعزو إلى الجزء والصفحة، هكذا:

الغزالي ١ : ٩ ، ٢٧ و ٢ : ٥٤ ، ١٦٧ .

يعني أن الغزالي ورد ذكره في الجزء الأول في الصفحة التاسعة، والصفحة السابعة والعشرين، وفي الجزء الثاني في الصفحة الرابعة والخمسين، والصفحة السابعة والستين بعد المائة.

ويمكن استعمال إشارة الكسر (/) هكذا:

الغزالي ١/ ٩ ، ٢٧ و ٢/ ٥٤ ، ١٦٧ .

٥ ـ في كلتا الصورتين، يوضع رقم الجزء أولاً، ثم رقم الصفحة (ويخطئ بعض المفهرسين، فيجعل رقم الصفحة أولاً ثم رقم الجزء بعده) والعلة في تقديم رقم الجزء على رقم الصفحة: أن المُراجع سيبحث أولاً عن الجزء الذي ورد فيه البحث، ثم عن الصفحة من الجزء، فالبحث عن الجزء أسبق.

٦ ـ إذا تكرر ورود الكلمة التي يراد فهرستها في الكتاب، فإن من كمال الفهرسة أن يبيّن في كل موضع البحث الخاص الذي ورد في ذلك الموضع، ممّا يتعلق بالكلمة، هكذا:

الغزالي:

رأيه في العلة الشرعية ١/ ٩ .

مذهبه في الاستصلاح ١/ ٢٧ .

منهجه في قوادح العلة ٢/ ٥٤ .

ما يجوز في التقليد وما لا يجوز فيه ٢/ ١٦٧ .

فهذه الطريقة تضع المراجع أمام بغيته رأساً، وهي أفضل كثيراً من النظام المذكور قبلها، الذي يضع أمام المراجع قائمة عمياء من أرقام الصفحات لايدري أيها المطلوب.

وهذه التفصيلات تُجعل كلها في جذاذة واحدة، ويمكن استعمال جذاذات أخرى عند الحاجة إليها.

٧ ـ إذا شعر المفهرس بالحاجة إلى الإحالة، فليبادر بكتابتها قبل أن ينسى، مسبوقة بكلمة (انظر) أو حرف (ر) اختصاراً لكلمة (راجع)[١].

ودواعي الحاجة إلى الإحالة كثيرة[٢]، ومنها أن يكون لما يراد فهرسته اسم آخر أوأكثر، فيُذكر العزو في الفهرس تحت أكثر الأسماء شهرة وأحراها بأن يطلبها المراجع، ويحال من الأسماء الأخرى.

٨ ـ يُطبع الفهرس بحروف صغيرة؛ لأن من يراجع الفهرس إنما يبحث عن مادة واحدة أو مادَّتين كل مرة، والغالب ألا تستغرق مراجعته أكثر من خمس دقائق في المرة الواحدة، ولن يشق عليه أن يكون الحرف صغيراً.

---

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: الأشقر: المصدر السابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٦ .

هذا إلى جانب أنه ـ بهذه الطريقة ـ يمكن استغلال المساحة الورقية التي تتوافر في زيادة تفصيل في الفهارس تريح الباحثين.

وتقسم الصفحة في الفهرس التي تحتوي على مواد ذات كلمة أو نحوها (مثل الأعلام) إلي نهرين أو أكثر.

ومن الخطأ تجاهل هذه الطريقة؛ لأن جزءً كبيراً من الصفحة سيترك خالياً لو جعلنا نهراً واحداً[1].

وفي سلوك هذه الطريقة اقتصاد في الورق، وتحسين للمنظر، وتسهيل للمراجعة[2].

٩ ـ يميِّز المفهرس بين مادة المتن ومادة الحواشي؛ وذلك بأن يضع الحرف(هـ) قبل رقم مادة الحواشي، وتعني (هـ) الهامش، ويفضّل ـ أيضاً ـ أن يؤخر المفهرس أرقام مادة الحواشي، فلا يسجّلها إلا بعد أن تنتهي أرقام المتن من تلك المادة.

ومنهم من يكتب الأرقام التي تدل على موادّ الحواشي بحجم صغير؛ تمييزاً لها عن مادة المتن.

---

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ١٠١.

(٢) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠.

١٠ ـ يختص البحث عادة بموضوع واحد، وهذا يعني أن اسم الموضوع (علَماً كان أو مصطلحاً) يتكرر كثيراً، وإذن فلا داعي لوضع ذلك العلَم أو تلك المادة في الفهرس وشحن صفحات كاملة بالأرقام.

وعلى المراجع الذي يهمه هذا الموضوع أن يقرأ البحث كله؛ لأنّ بُغْيَتَه مُنْبَثَّة على الصفحات كلها.

كما يمكن استثناء المواد التي يكثر ترددها من درجها في الفهرس، على أن يشار إلى ذلك.

وكذلك يفعل في الإخبار عن أية مادة لا تثبت[١].

مكان الفهارس وترتيبها:

الفهارس التي نتحدث عنها، هي الأنواع التي ذكرنا بعضها، كفهرس الأعلام، وفهرس الكتب، وفهرس الآيات، إلخ، مما ليس بفهرس المصادر، و ما يسمّى بفهرس المحتويات.

ويسمي بعض الكاتبين في مناهج البحث هذه الأنواع بفهارس المفردات[٢].

وهذه الفهارس، مكانها في آخر البحث، بعد فهرس المصادر.

وأما ترتيب هذه الفهارس فله جهتان:

الجهة الأولى: ترتيب كل فهرس منها مع غيره من الفهارس.

الجهة الثانية: ترتيب كل فهرس منها في نطاقه نفسه.

---

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٥.

أما الجهة الأولى، وهي ترتيب كل فهرس منها مع غيره من الفهارس، فإن المفهرسين يختلفون في ترتيبها، بل نستطيع القول: إنه ليس هناك قاعدة يسيرون عليها في الترتيب.

ولذلك نجد بعضهم يضع فهرس الآيات، ثم يليه فهرس الأحاديث، ثم فهرس الأعلام، وهكذا إلى آخر الفهارس.

وبعضهم يغيّر في هذا الترتيب، فيقدِّم ويؤخر.

«ولكن المنهج المنطقي يقتضي [ترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للبحث، فيكون التقديم] لأهم الفهارس وأشدّها مساساً بالموضوع»(١).

ولهذا فإن أول فهرس يكون بعد آخر البحث مباشرة هو فهرس المصادر؛ لأن البحث قائم عليها.

ثم يأتي من بعده فهرس الأعلام الذين هم أصحاب المصادر التي قام البحث عليها.

ثم فهرس الكتب الواردة في البحث، لما لها من أثر في تكوين البحث.

ثم تأتي الفهارس الأخرى مرتّبة حسب أهميتها بالنسبة للبحث وشدة التصاقها به.

فإذا كان الكتاب كتاب علوم قرآن قدم فيه فهرس الآيات القرآنية، وإن

---

(١) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٩٢.

كان كتاب علوم حديث قدم فيه فهرس الأحاديث، وإن كان كتاب أصول فقه قدم فيه فهرس القواعد الأصولية، وإن كان كتاب تاريخ قدم فيه فهرس الأحداث والسنين، وإنْ كان كتاب قبائل قدِّم فيه فهرس القبائل، وهكذا. ثم تُساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف[1].

وأما الجهة الثانية: وهي ترتيب كل فهرس منها في نطاقه نفسه، فيجري ترتيب كل فهرس في نطاقه بحسب الحروف الهجائية، وهو المسمى بالترتيب الألفبائي[2]، وهو الذي أوضحناه سابقاً عند بيان نوعي الفهرس.

ويتم ذلك بوساطة صنع مجموعات من جذاذات نوع الفهرس مرتبة على الأوائل ثم الثواني ثم الثوالث وهكذا.

وينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال صندوق الجذاذات.

ولكن بعض المفهرسين يجري في ترتيب الآيات القرآنية على اتباع السورة ورقم الآية، فبعضهم مع ذلك يرتب السور على حسب ورودها في الكتاب العزيز، وبعضهم يرتب السور على حسب حروف الهجاء.

ولكن في هذا شيء من الصعوبة، وهو لا يجدي الباحث كثيراً، ولا سيما إذا كان بحثه عن آية يجهل سورتها مع علمه بلاريب ببعض ألفاظها.

هذا علاوة على أن هذه الطريقة تخالف المراد بالفهرس في هذا المبحث؛ إذ كان المراد الفهرس الهجائي، الذي يسميه بعضهم الفهرس الألفبائي.

---

(١) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) ينظر عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٩، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٥، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠.

لهذا أفضِّل أن يكون الترتيب هجائياً؛ لما ذكرت، ولأنه أسهل من غيره.

ومثل هذا يقال في ترتيب الأحاديث النبوية.

وكذلك يقال في ترتيب الأعلام والبلدان والقبائل ونحوها.

وليس في ذلك «شيء من العسر إلاّ في مراعاة الإحالات، وذلك فيما إذا ورد العلَم مرة باسمه، وأخرى بكنيته أو لقبه، فتحوّل أرقام كل من الأخيرين إلى الاسم؛ لأنه هو المعتمد في الترتيب، وينبّه المفهرس القارئ إلى ذلك»[1].

وأما الكنى والألقاب التي لم يرد لها اسم تردّ إليه؛ فإنها توضع كما هي في ترتيبها، مثل ابن القيم، وأبو اليسر، وذو الإصبع.

لكن من المفهرسين من يعتبر هذه الألفاظ، ولا يلغي منها شيئاً، فيضعها في الألف والذال.

وبعضهم يهمل ذلك، فيرتب ما أضيف إليه فقط، فابن القيم في القاف، وأبو اليسر في الياء، وذو الإصبع في الذال.

وبعضهم يهمل (ابن) و (أبو) ويعتبر (ذو)، و(أل) ونحوهما، كأم، وبنت، وأخ، وأخت.

ووجهة نظر من يهمل هذه الكلمات: أنك إذا اعتبرتها كلها أوقعت مطالع الفهرس في حيرة، فإن من المعلوم أن كلمة (ابن) يُستغنى عنها أحياناً، وتكتب أحياناً، فبعض الناس يسمي رجلاً (محمد أحمد علي) ويسميه آخر

(١) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٩٠.

(محمد بن أحمد بن علي) ونحو ذلك. وهذا يشتت ذهن المراجع الذي يريد أن يبحث في الفهرس.

كما أنه إذا لم يُلغ لفظ (ابن) و(أبو) الواقعان في أول الكني، فإن باب الألف في بعض الفهارس سيتضخّم بسبب هذين اللفظين تضخماً كبيراً يعوق حركة الباحثين؛ إذ إن من الأسهل على المراجع أن يجد الفهرس مقسَّماً باعتدال على ٢٨ باباً بدلاً من أن يجد أكثره مركزاً في باب واحد.

ووجهة نظر من يعتبر هذه الكلمات ولا يلغي شيئاً منها، أن الاعتبار أضبط وأدق وأصحّ.

والنظام الأخير، وهو إهمال (ابن) و(أبو) واعتبار ما عداهما، هو النظام الغالب بين المفهرسين، وهو الذي نسير عليه.

والأمر كله لا يعدو الجري على نظام خاص[١].

«وأما ترتيب الشعر، فإنه متنوّع الضروب: وأقلّ صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء، ثم الألف اللينة في آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام: الساكنة، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة»[٢].

(١) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٩٠-٩١، الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣. وقد عقد في هذا المصدر فصلاً خاصاً في ترتيب الأعلام، انظره في ص ٨١-٨٧.

(٢) عبد السلام هارون: المصدرالسابق، ص ٩١.

فهرس المصادر:

أهمية فهرس المصادر:

تقدم في مبحث «مصادر البحث» المراد بمصادر البحث، وبيان أهمية مصادر البحث.

أما أهمية فهرس المصادر، فتبدو في أنها بيان للأسس التي قام عليها البحث، وتم بها بنيانه، وآتى بها نتائجه وثماره.

كما أنها عنوان شرف البحث ودليل صدق أصوله التي نشأ عنها.

وهي أيضاً جزء أساسي في توثيق البحث وإضفاء صفة العلمية عليه.

كما أنها عامل مهمّ في اطمئنان القارئ والمراجع على ما ورد في البحث من صحة في المعلومات وصدق في نسبتها إلى مصادرها.

وهي أيضاً تساعد القارئ على الرجوع إلى مصادر البحث إذا أراد التأكد من صحة ماورد فيه، أو الاستزادة مما يريد الرجوع فيه إلى مصادره.

وفهرسة المصادر توثيق لما اعتمد عيه الباحث في بحثه من مصادر بذكر اسمها ومكان وجودها إن كانت مخطوطة، وبيان طبعتها ومكان ذلك وسنته إلى غير ذلك من معلومات إن كانت مطبوعة.

ولهذا ينبغي العناية بفهرس المصادر إعداداً ودقة وترتيباً قدر المستطاع[1].

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠..

ماذا تشمل المصادر؟ :

يرى بعض الباحثين أن المصادر تشمل الكتب المتصلة بالموضوع إذا قرأها الباحث واستفاد منها، سواء كانت الاستفادة قليلة أم كثيرة، وسواء كانت الاستفادة بالاقتباس النصي أم بأخذ الأفكار، وسواء كانت الاستفادة إسهاماً فعلياً في تكوين البحث أم كانت إمداداً بمادة مفيدة وإن لم تكن أساسية في تكوين البحث.

وبعضهم يضيف إلى ذلك كل ما استأنس به الباحث أو رجع إليه من مصادر، فأفاده في تفهم الموضوع وهضم مادته، ولو لم يقتبس منه نصاً أو يأخذ منه فكرة.

والذي ينبغي أن يقال: إن المصدر هو ما كان له أثر في تكوين البحث أيّاً كان نوع هذا الأثر، سواء بالاقتباس النصي أم بأخذ الأفكار.

وما يساعد على فهم الموضوع وهضم مادته إذا كان يصاحبه وجود الأفكار فيه مما له أثر في البحث، فيعتبر من المصادر.

أما ما عدا ذلك فلا يعتبر من المصادر.

فما لم يسهم إسهاماً فعلياً في تكوين البحث أو لم يمدَّه بمادة مفيدة وإن لم تكن أساسية في تكوينه فليس بمصدر.

ولذلك فإن الكتب التي ترد في البحث عرضاً دون أن يكون لها إسهام في البحث، لا تعدّ من المصادر ولا تذكر معها.

وكذلك ما لم يؤخذ منه نص ولا فكرة ولو قرأه الباحث واستأنس به، لا

يذكر مع المصادر؛ إذ لو أجزنا ذكره مع المصادر لكان هذا وسيلة لأن يتكثر بعض الباحثين بذكر كتب في المصادر لمجرد استئناسهم بها، أو لعلمهم بأنها عالجت الموضوع ولو لم يرجعوا إليها[1]. ولو أجَزْنا هذا، لجاز أن يذكر الباحث كل الكتب التي أمدته بالعلم وارتقت بمواهبه حتى صار قادراً على القراءة و الكتابة والاستيعاب والتحليل.

ومع ذلك فإن بعض الباحثين الذين يهمهم التّكثُّر بذكر المصادر، لا يقتصرون في تكثرهم على ما ذكرنا، بل يتجاوزون ذلك بذكر عناوين بعض الكتب التي ليس لها صلة بالبحث في فهرس المصادر، وذلك لمجرد شهرتها، وتضخيم البحث بذكرها، والإيحاء للقارئ بالجهد الذي بذله في دراستها، ولا شك أن هذا كذب وخداع سرعان ما يكتشفه القارئ المتخصص، فيفقد به الثقة في الأمانة العلمية للباحث، ويضعف به مكانته العلمية[2].

ولهذا يحذر الباحث من أن يكتب مصدراً لم يطّلع عليه، ويجب أن يكون عنده فكرة عن كل كتاب دوّنه في مصادره، وعن محتوياته بوجه عام، وعن طريقته في التأليف، وميول مؤلفه، وعصره، وقيمة الكتاب على العموم، وكثيراً ما تثار في المناقشة أمثال هذه الموضوعات.

وينصح بعض الباحثين أن يُتْبع الباحث كل مصدر بموجز عن ناحية

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤١، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠.

الاتصال بين المصدر والبحث، وبملخص قصير عن محتويات المصدر وروحه في البحث واتجاهات مؤلفه السياسية والدينية، إذا كانت له اتجاهات معينة(١).

مكان وضْع كل نوع من الكتب التي ترد في البحث أو ما يتَّصل به:

بعض الباحثين يرى أن الكتب التي قرأها الباحث وانتفع بها انتفاعاً عامّاً دون أن يقتبس منها نصاً أو فكرة، تُذكر مع المصادر في فهرس المصادر.

وبعضهم يرى أن مكانها هو المقدمة، وتذكر على أنها كتب عالجت الموضوع من زوايا مختلفة، دون أن يكون لها إسهام فعليّ في تكوين البحث.

وبعض الباحثين يرون أن الكتب التي توضع في فهرس المصادر هي التي ذكرت في الحواشي؛ لأنها هي التي أسهمت فعلاً في تكوين البحث.

ولكن الواقع أن بعض ما يذكر في الحاشية من كتب يرد ذكره عرضاً دون أن يكون له أثر فعليّ في تكوين البحث.

ولهذا ينبغي أن يكون مكان وضع كل نوع من الكتب التي ترد في البحث وما يتصل به على النحو الآتي:

١ ـ كتب تذكر في المقدمة وفي الحاشية وفي فهرس المصادر، وهذه الكتب هي المصادر الأساسية التي أسهمت فعلاً في إنتاج البحث.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٦.

٢ ـ كتب تذكر في الحاشية حيث ترد، وفي فهرس المصادر، دون أن تذكر في المقدمة، وهي الكتب التي أمدّت البحث بمادة مفيدة وإن لم تكن كتباً أساسية في الموضوع.

٣ ـ كتب تذكر في المقدمة فقط، وهي الكتب التي عالجت الموضوع من زوايا أخرى، وانتفع الطالب بها انتفاعاً عاماً، وبها استطاع أن يحدد موضوعه.

٤ ـ كتب تذكر في الحاشية فقط، وهي التي ترد في الكتاب عرضاً، دون أن تسهم فعلاً في تكوين البحث، بحيث لو تركت لم يتأثر الموضوع بتركها[1].

استخراج مصادر البحث:

من السهل على الباحث في هذه المرحلة تحضير مصادر البحث؛ حيث قد استخرجها من قبل.

ذلك أننا في مبحث «مادة البحث» من هذا الكتاب، قد أوصينا الباحث بأن يضع جذاذة أو جذاذتين لكل مصدر بعد تدوينه للمادة العلمية منه في الجذاذات.

ويدون في الجذاذة معلومات كاملة عن المؤلف وعن المصدر، كما يدون أهم النقط التي استفادها من المصدر.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

كما ذكرنا هناك الطريقة التي ينبغي أن يسير عليها في تدوين المعلومات في جذاذة المصدر.

مكان فهرس المصادر:

بعض الباحثين يرى أنه يمكن وضع فهرس المصادر بعد المقدمة، كما يمكن تأخيره.

ولكننا نرى أن التأخير أشهر، ولعله أنفع[1].

وإذا ارتضينا تأخير مكانه، فما هو بالتحديد؟

بعض الباحثين يضع مصادر كل باب أو فصل في نهايته، بحيث يكون كل باب مستقلاً بفصوله وحواشيه ومصادره، ثم يذكر في نهاية البحث المصادر العامة للبحث.

ولا مانع من اتباع هذه الطريقة إذا كان لكل باب أوفصل مصادر خاصة، وإن كان يعيبها تفرّق مصادر البحث بين ثناياه، وهذا يحمّل الباحث والقارئ عبئا في الرجوع إلى هذه المصادر.

وغالب الباحثين يضع مصادر البحث كلها في نهاية البحث، بحيث يكون فهرس المصادر أول الفهارس، وبعد نهاية نص البحث إن لم يكن هناك خاتمة ولا هوامش ولا ملحقات في آخر البحث، وبعد الخاتمة إن وجدت ولم توجد هوامش ولا ملحقات، وبعد الهوامش إن وجدت ولم توجد ملحقات، وبعد الملحقات إن وجدت.

---

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٤.

ونحن نختار هذه الطريقة، حيث تتميز بشهرتها بين الباحثين، واتصافها بالترتيب المنطقي، فضلاً عن أنها تسهل على الباحث والقارئ الرجوع إلى المصادر[١].

طرق توزيع المصادر وتنظيمها إذا وضعتْ كلها في آخر البحث:

إذا وضعت المصادر كلها في آخر البحث، فإن هناك طرقاً لتوزيعها وتنظيمها:

الطريقة الأولى: توزيعها وتنظيمها على النحوالآتي:

١ ـ المخطوطات.

٢ ـ الكتب العربية (المطبوعة).

٣ ـ الكتب التي كتبت بلغات أجنبية (وتدوَّن بلغتها).

٤ ـ الكتب التي لا يُعرف مؤلِّفوها، والوثائق، والأحكام القضائية، والخطابات، ودوائر المعارف، والمجلات العلمية، والصحف.

وقد لا توجد مخطوطات مثلاً، وعلى هذا تكون الأقسام ثلاثة بدل أربعة[٢].

ويرى بعض الباحثين أن هذه الطريقة هي أحسن الطرق، كما يرى أنه «يفضل اتباع هذا التوزيع إذا كثرت المصادر، وكثر كل نوع من هذه الأنواع

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٣، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٣ ـ ١٤٦، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣.

الأربعة، فإذا كانت المصادر قليلة، فيمكن ذكرها مندمجة ومرتبة ترتيباً هجائياً»[1].

الطريقة الثانية: توزيعها وتنظيمها على النحو الآتي:

١ ـ المصادر القديمة.

٢ ـ المصادر الحديثة.

٣ ـ المصادر الأجنبية (وتدوّن بلغتها)[2].

ويرى بعض الباحثين في الطريقتين السابقتين أنه «لا حاجة إلى هذا الفصل؛ لأنه يضيع الفائدة التي وجد من أجلها الفهرس، أي تسهيل ربط الإحالة بالجزء والصفحة»[3].

الطريقة الثالثة: توزيعها وتنظيمها وفق علومها، كل علم يستقل بمصادره، فتذكر ـ مثلاً ـ كتب التفسير، ثم كتب الحديث، ثم كتب الفقه، ثم كتب أصول الفقه، ثم كتب اللغة العربية، ثم كتب التراجم، وهكذا بحسب مصادر موضوع البحث.

وهذه المصادر في كل علم يمكن أن تقسم في نفسها تقسيماً موضوعياً أصغر مما سبق.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٢) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٥، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٣) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٥.

فالمصادر الأصولية يمكن تقسيمها حسب عقيدة مؤلفها، أو مذهبه الفقهي.

والمصادر الفقهية يمكن تقسيمها حسب المذاهب الفقهية المختلفة.

ومصادر اللغة يمكن تقسيمها حسب المعاجم، وكتب الصرف.

ومصادر التاريخ يمكن تقسيمها حسب الأماكن والبلدان والسنين[١].

ويرى بعض الباحثين أن «التنظيم على هذه الطريقة مفيد ومساعد جداً، خصوصاً إذا كانت دراسة البحث تسير على نفس الطريقة في تقسيم البحث وتنظيمه»[٢]. كما أنها أكثر فائدة للمتخصصين[٣].

وهذه الطريقة يتخللها بعض الصعوبات عندما يتوافر في الكتاب الواحد معالجة موضوعات كثيرة تنتمي إلى أقسام متعددة.

وفي مثل هذه الحال يصنف الكتاب مع المصادر التي أكثر موضوعاته تنتسب إلى موضوعاتها.

ويمكن أن يضع هذا الكتاب مع مصادر كل علم يشتمل هو على موضوعات تنتمي إليها، ولكنه يحيل في المعلومات عن هذا الكتاب إلى مكانه في مصادر العلم الذي أكثر موضوعاته تنتسب إليه.

وحينئذ قد «تصبح قائمة المصادر طويلة جداً، فلا بدّ لها من ملحق خاص بفهرستها»[٤].

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣١، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣١.

(٣) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٤) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢.

الطريقة الرابعة: توزيعها وتنظيمها حسب قيمتها ونوعها وانتسابها لأصحابها، وذلك أن بعض المصادر تكون أساسية في بحث الموضوع، وبعضها يكون ثانوياً، وبعض المصادر يكون كتاباً، وبعضها يكون مقالة أو بحثاً في دورية، وبعض المصادر يكون منسوباً لصاحبه، وبعضها يكون غير منسوب لصاحبه.

فتوزع المصادر وتنظم على هذا الأساس، فيكون هناك مصادر أساسية، ومصادر ثانوية، ومصادر يعنون لها بالكتب، ومصادر يعنون لها بالدوريات، ومصادر معروفة المؤلف، ومصادر مجهولة المؤلف.

وهذا النوع من التوزيع والتنظيم للمصادر «مفيد بالنسبة للباحث الذي يريد أن يبرهن على اهتمامه وعنايته بالبحث، وربما يكون الأمر صعباً بالنسبة للقارئ في البحث عن عنوان معين»(١).

كما أن من المصاعب التي تتخلل هذه الطريقة أن بعض المصادر قد يشتمل على مادة علمية أساسية وعلى مادة علمية أخرى ثانوية، مما يجعله قابلاً لأن يوضع في أكثر من قسم.

وفي مثل هذه الحال يصنف الكتاب مع المصادر التي أكثر مادته شبيهة بمادتها.

ويمكن أن يضع هذا الكتاب مع مصادر كل قسم يشتمل هو على مادة شبيهة بمادتها، ولكنه يحيل في المعلومات عن هذا الكتاب إلى مكانه في مصادر القسم الذي أكثر مادته شبيهة بمادتها.

---

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢.

وحينئذ قد يطول فهرس المصادر، فلا بدّ له من فهرسة تكون مفتاحاً لهذا الفهرس الطويل[1].

الطريقة الخامسة: توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفين، بحيث ترتب المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً هجائياً معتمداً على الحرف الأول للمؤلف، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا.

وهذا الترتيب هو المسمى بالترتيب الهجائي أو الألفبائي.

وتمتاز هذه الطريقة بأنها توفر على الباحث تكرار ذكر اسم المؤلف فيما لو كان قد رجع لأكثر من كتاب لمؤلف واحد، إذ يكتفي بتدوين اسم المؤلف أو شهرته أولاً، ثم يعرض تآليفه الأخرى.

والترتيب الهجائي قد يكون مبنياً على ما اشتهر به المؤلف، أو على اسمه[2].

وإذا كان الترتيب على أساس الشهرة، أو على اسم المؤلف «وكان الكتاب مجهول المؤلف، أدرجته في حرف الميم في تسلسل (مجهول المؤلف) من أسماء المؤلفين، ولكن إذا كان لديك بين مصادرك أكثر من كتاب مجهول المؤلف، فإن هذه الطريقة لا تجدي في الإحالة؛ لذا حسن أن

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق ١٣٢.

(٢) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٤، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٤٨.

تحيل إلى الكتاب نفسه، وأن تدرج اسم الكتاب في سلسلة المصادر، كأنه اسم المؤلف»[1].

والترتيب على أساس الشهرة، يكون بأخذ أشهر أجزاء الاسم، وفهرسته تحت ذلك الجزء.

فنجعل - مثلاً - الأجزاء الآتية من أسماء أصحابها هي الأساس في الترتيب: الخطيب البغدادي، الآمدي، طه حسين؛ لأن هذه الأجزاء هي أشهر ما في أسماء أصحابها «وقد غلب على المثقفين الاكتفاء بها عند الإشارة إلى أصحابها، وإن كان الاسم أشهر استعمل رأساً، كما تقدم في: طه حسين»[2].

والترتيب على أساس الاسم دون الشهرة، يكون بأخذ العلم الذي أطلق على الشخص عند ولادته كإبراهيم وعلي ومحمد... إلخ، مع الإشارة إلى الأب.

«وأصحاب هذه الطريقة لا ينظرون إلى الشهرة، فيوقعون المراجع في المتاهات عندما يبحث عن ترجمة شخص اشتهر بغير اسمه...

وعند الموازنة بين الطريقتين نستطيع أن نقول: إن الأولى أسهل عند البحث، وإن الثانية أدق:

---

(١) علي جواد الطاهر: المصدرالسابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٤.

أما سهولة الطريقة الأولى فواضحة؛ لأن المراجع يذهب رأساً إلى الشهرة، فيبحث عن موضعها من الترتيب، فيجد بغيته حالاً.

بخلاف الطريقة الثانية، فكثيراً ما يكون الاسم الشخصي مجهولاً، أو يكون اسم الأب مجهولاً.

وأما دقة الطريقة الثانية، فهي آتية من أن الشهرة للشخص الواحد قد تكون متعددة، فيقع المراجع في حيرة، ومن أمثلة ذلك (أبو حاتم محمد بن حبان البستي)، فبعض المؤلفين يشير إلى هذا الرجل بكنيته (أبو حاتم) وبعضهم يقول عنه (ابن حبان) بينما يقول آخرون: (البستي).

أما اسم الشخص فلا يكون إلا اسماً واحداً.

ولذلك نرى أكثر المفهرسين الذي يتحرون الدقة يسيرون على الطريقة الثانية في القديم والحديث.

فعليها سار ابن حجر في (الإصابة)... وياقوت الحموي الرومي في (معجم الأدباء).

وفي الحديث سار عليها الزركلي في (الأعلام) وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين)»[1].

ومع هذا فإننا «نفضل اتباع الطريقة الأولى (الفهرسة تحت الشهرة) لأننا إذا اتفقنا على أن الغرض من الفهرسة هو التسهيل على الباحثين، فلا بدّ من

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥.

أن نصل بذلك التسهيل إلى غايته، وباستعمالنا (الشهرة) نضع المراجع أمام مطلوبه رأساً»[1].

ولكن لابدّ من الإحالات الكافية، حيث يحتاج إليها.

ومن ذلك أن يذكر بعد (الشهرة) اسم الشخص واسم أبيه تمييزا بين المشتركين في شهرة واحدة، ويذكر اسم الجد وأنواع أخرى من التمييز إن احتيج إليها، فالعلم الشخصي المفهرس يكتب هكذا:

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، موفق الدين.

ويذكر بعد كل مؤلف ما له من مصادر.

وبعض الباحثين لا يرضى بهذه الطريقة، وهي توزيع المصادر وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفين، سواء على أساس الشهرة أو على اسم المؤلف، ويقول في نقده لترجيح بعض الباحثين لهذه الطريقة: «ولا مبرر لهذا الترجيح سوى أنه مقتبس من الكتب الأجنبية»[2].

الطريقة السادسة: توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفات، بحيث ترتب الكتب والبحوث وغيرها من المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً هجائياً، معتمداً على الحرف الأول من عنوان الكتاب أو البحث، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا.

---

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨.

وتمتاز هذه الطريقة بسهولتها وبالسرعة في أخذ المعلومات عن المصدر بوساطتها[1].

الطريقة السابعة: توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين، بحيث ترتب المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً أبجدياً معتمداً على الحرف الأبجدي الأول للمؤلف، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا.

وهذا الترتيب هو المسمى بالترتيب الأبجدي للمؤلفين.

والترتيب الأبجدي، قد يكون مبنياً على ما اشتهر به المؤلف، أو على اسمه.

وما قلناه من تفصيلات وتعليلات وترجيحات ونقد في الطريقة الخامسة ـ وهي توزيع المصادر وتنظميها حسب الحروف الهجائية للمؤلفين ـ يقال في هذه الطريقة.

وكما أن بعض الباحثين امتدح الطريقة الخامسة، وبيّن الطريقة في ترتيب المصادر المجهولة المؤلف عند كثرتها، فكذلك امتدح بعض الباحثين هذه الطريقة، وهي طريقة توزيع المصادر وتنظيمها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين، وذكر أنه يسلك في ترتيب المصادر المجهولة المؤلف عند كثرتها نفس الطريقة التي تسلك في ترتيبها عند كثرتها في الطريقة الخامسة، فقال: «الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين: وهذا أبسط وأحسن تنظيم بالنسبة

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢.

للمصادر القليلة . وإذا كان من بينها مصادر لا تحمل أسماء مؤلفيها ، فيجري ترتيبها أبجدياً حسب عناوينها»[١] .

ويذكر بعد كل مؤلف ما له من مصادر .

وكما أن بعض الباحثين لا يرضى بالطريقة الخامسة ، فإنه أيضاً لا يرضى بهذه الطريقة ، ويرى أنه لا مبرِّر لترجيح من رجحها سوى أنها مقتبسة من الكتب الأجنبية[٢] .

الطريقة الثامنة : توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفات ، بحيث ترتب الكتب والبحوث وغيرها من المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً أبجدياً معتمداً على الحرف الأبجدي الأول من عنوان الكتاب أو البحث ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، وهكذا .

وهذه الطريقة تمتاز بما امتازت به الطريقة السادسة ، من حيث السهولة والسرعة في أخذ المعلومات عن المصدر بوساطتها[٣] .

الطريقة التاسعة : توزيعها وتنظيمها حسب الترتيب التاريخي لوفاة المؤلف أو لنشر المصدر .

ويقصد بذلك أن يراعى في توزيع المصادر وتنظيمها الترتيب الزمني لوفاة المؤلف إذا كان المصدر قديماً ، ولنشر الكتاب إذا كان المصدر حديثاً .

---

(١) أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٢) ينظر محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٣) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

وهذه الطريقة تتناسب مع ما للتاريخ من دور مهم في الأسبقية إلى المعلومات أو المكتشفات، كما أنها تتلاءم مع تتبع المراحل التاريخية أو التطورية.

والباحث هو الذي يستطيع أن يختار من الطرق ما يوافق طبيعة بحثه.

وبعض الباحثين يرى أنه يبدأ في طريقة الترتيب التاريخي باسم المؤلف ثم شهرته[1].

طريقة تدوين المصادر في فهرس المصادر:

تدوين المصادر في فهرس المصادر يتمثل في كتابة معلومات كافية عن المؤلف أو الباحث، وعن الكتاب أو البحث ونحوهما مما اعتمد عليه الباحث من مصادر.

وتختلف طريقة التدوين تبعاً للطريقة التي يسلكها المفهرس في توزيع المصادر وتنظيمها:

(وينبغي على الباحث في هذا أن يلتزم طريقة واحدة أثناء كتابة البحث ويسير عليها ويعمل فهرس المصادر في الترتيب على وفقها، حتى يمكن إدراك المنهج الذي يسير عليه الباحث، ومن الأفضل الإشارة إليه في المقدمة حتى يكون القارئ على بصيرة)[2].

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤، ١٧٥، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٤٤، ٤٧.

أولا : أما عن المؤلف أو الباحث ، فإن سلك الترتيب عليه بحسب ما اشتهر به ، فإنه يلغي هذه الملحقات (ابن - أبو - أل) .

وبعد الاسم الذي اشتهر به المؤلف يذكر بعد نقطتين اسمه الكامل ، ثم بين قوسين تاريخ وفاته إذا كان قد توفي .

وتكتب أسماء الأعلام المحدثين مبدوءة بالاسم الأول إذا اشتهر به المؤلف ، مثل : طه حسين . أحمد شاكر .

وإذا كانت هناك ألقاب ، فإن الاسم يكتب أولاً مجرداً من الألقاب ، ثم يتبعه الاسم بألقابه بعد نقطتين .

وإذا كان الكتاب مجهول المؤلف أدرجته في حرف الميم في تسلسل «مجهول المؤلف» من أسماء المؤلفين ، ولكن إذا كثرت المصادر المجهولة المؤلف ، فإنه يدرج الكتاب في سلسلة المصادر كأنه اسم للمؤلف .

وإذا كان للمؤلف أكثر من شهرة وضعت أشهر ما عرف به في تسلسله ، وإزاءه اسمه الكامل ، واسم الكتاب . . . إلخ ، حتى إذا بلغت التسلسل الهجائي للشهرة الثانية ، وضعتها في مكانها ، ووضعت إزاءها بعد نقطتين (ينظر) وأحلت على الشهرة الغالبة .

وإذا كان للكتاب مؤلفان فأكثر ، فإنهم يذكرون ترتيباً بحرف العطف ، ويكون ترتيبهم على أساس معيَّن ، إما من حيث الأهمية ، أو تاريخ الوفاة ، أو حسب الذكر على صفحة الكتاب .

ثانياً: وإن سلك المفهرس الترتيب على المؤلف بحسب اسمه الشخصي، لا بحسب شهرته، أتبعه بذكرلقبه وكنيته وشهرته وتاريخ وفاته إذا كان قد توفي.

وينبغي التنبيه إلى أنه يجب كتابة اسم المؤلف وكذلك شهرته وكذلك لقبه، كدكتور، أو أستاذ، أو شيخ، يجب كتابة ذلك كما هو مكتوب على الكتاب.

ثالثاً: وأما عن الكتاب أو البحث أو غيرهما من مصادر، فإن كان سالكاً الترتيب على المؤلف أو الباحث شهرة أو اسما، فإنه يعقب ذلك بذكر المصدر متّبعاً ما يأتي:

١ ـ إن كان المصدر مخطوطاً ذكر عنوانه، ثم البلد الذي يوجد به، ثم مكان وجوده ورقمه حيث يوجد. وإن لم يكن في مكتبة عامة أو متحف، فيكتب كلمة (خاص) ثم اسم المجموعة التي ينتسب إليها المخطوط.

وإن كان للمؤلف أكثر من مخطوط معتمد عليه رتبت ترتيبا هجائياً من حيث الحرف الأول للعنوان، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا، مع عدم اعتبار (أل). وكتبت جميعها بعد اسم المؤلف وتاريخ وفاته.

٢ ـ وإن كان المصدر كتاباً عربياً مطبوعاً، ذكر عنوانه كاملاً، ثم اسم المحقق كاملاً إن وجد، أو أسماء المحققين كاملة، إن كانوا أكثر من واحد، ثم مكان الطبع، ثم اسم المطبعة، وتاريخ الطبع، والناشر، ورقم الطبعة

التي اعتمد عليها الباحث إن كان الكتاب قد طبع أكثر من مرة، والسلسلة، ورقم الكتاب من السلسلة إن وجدت.

وإذا كان الكتاب ذا أجزاء ذكر عدد أجزائه، والجزء الذي رجع إليه. وإذا اختلفت تواريخ طبع الأجزاء ذكر تاريخ طبع الجزء الأول والجزء الأخير واضعاً بين التاريخين خطاً أفقياً.

وليس مسئولاً عن تقصّي هذه المعلومات إن لم يجدها في المصدر نفسه، ولكنه ملزم بأن يشير إلى ما لم يجده بأنه لم يجده، فإذا لم يجد مكان طبعه قال: د، م: أي دون ذكر لمكان الطبع، وإذا لم يجد تاريخ الطبع، قال: د، ت: أي دون تاريخ للطبع، وهكذا.

ويمكن ألا يتعرض لما لم يذكر من معلومات.

ويكتب الغربيون اسم المؤلف بحروف خاصة، واسم الكتاب بحروف خاصة، من حيث الحجم، والاستقامة والميلان، وكلاهما يتميز عن الحروف المعتادة في الكلمات الأخرى.

وإذا كان الكتاب مُتَرْجماً ذكر اسم المترجم بعد عنوان الكتاب.

وإن كان للمؤلف أكثر من كتاب معتمد عليه رتبت ترتيباً هجائياً، مع عدم اعتبار (أل) وكتبت جميعها بعد اسم المؤلف وتاريخ وفاته إن كان قد توفي.

وإذا كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب رجعت إليه، كتبت إزاء المصدر المهم الذي أكثرت الأخذ منه: (من دون نص) أي أنك إذا ذكرت المؤلف وذكرت بعده الجزء والصفحة، فإنك تعني هذا الكتاب.

وتُتْبع ما بين القوسين (أي من دون نص) المعلومات الأخرى من التحقيق والطبع وما إليهما.

ثم تبدأ على سطر جديد واضعاً خطاً قصيراً تحت الخط القصير الذي وضعته بعد اسم المؤلف في الكتاب السابق، إن لم تجْرِ على ترقيم المصادر. وتذكر اسم الكتاب الثاني مع المعلومات اللازمة، ثم الكتاب الثالث، وهكذا حتى تنتهي كتب المؤلف.

وإذا رجعت إلى كتاب واحد في أكثر من طبعة، كتبت قبل أحسن الطبعات، وهي التي تبنّيتَ الأخذ منها: (من دون نص)، ومعنى هذا أنك تشير إليها عندما تستشهد وتذكر الجزء والصفحة في الحواشي، وإلاّ فإنك تنص على الطبعة في الحاشية.

٣ ـ وإن كان المصدر كتاباً مطبوعاً بلغة أجنبية رتب ترتيباً هجائياً بحسب الاسم الأخير للمؤلف، وكتبت المعلومات عنه بلغته التي طبع بها: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ثم باقي المعلومات السابقة.

٤- الوثائق والأحكام القضائية والخطابات ودوائر المعارف والمجلات العلمية والصحف والمصادر التي تمّ إعدادها من قبل هيئة علمية، ونحو ذلك: تذكر العنوانات العامة لها، ثم يذكر ما يناسب من معلومات أخرى، كالعدد للمجلة ومكان الطبع وتاريخه، واسم الكاتب، والعنوان الخاص للبحث، و رقم صفحته، إلى غير ذلك من معلومات تناسب المصدر وتزيد في تحديده وبيانه.

وهذا في حالة ما إذا اعتمد الباحث على عدة بحوث أو مقالات من دائرة معارف أو إحدى المجلات .

أما إذا اعتمد على بحث أو بحثين ، فإنه يذكرهما تحت اسم مؤلفهما في تسلسله الطبيعي من حروف الهجاء ، ويكتب إزاءه المعلومات اللازمة عن الدائرة أو المجلة ، ثم عنوان البحث .

رابعاً: وأما وإذا سلك المفهرس الترتيب على الكتاب أو البحث أو غيرهما من مصادر ، فإنه يذكر أولاً عنوان المصدر كاملاً مرتباً له دون اعتبار (أل) ، ثم يتبعه باسم المؤلف كاملاً ، وتاريخ وفاته إن كان قد توفي .

ثم بعد ذلك يذكر جميع المعلومات عن المصدر مما ذكرناه سابقاً ، من تحقيق له إن وُجد له محقق ، ومكان طبعه إن كان مطبوعاً ، . . . إلخ .

التنبيه إلى أمور تتعلق بفهرس المصادر:

ينبغي التنبيه إلى أمور تتعلق بفهرس المصادر ، وهي :

١ ـ يحسن ألا تدون أرقام الصفحات المستفاد منها في فهرس المصادر إلا إذا كان المصدر بحثاً أو مقالة في موسوعة أو مجلة علمية أو صحيفة أو نحو ذلك .

٢ ـ كل مصدر يبدأ تدوينه في سطر جديد .

وبعض الباحثين يرى ألاّ حاجة إلى كتابة أرقام للمصادر .

وبعضهم يضع أرقاماً للمصادر ، ويختلفون في طريقة وضع الرقم .

فبعضهم يضع أرقاماً متسلسلة تبدأ من أول مصدر وتنتهي بنهاية آخر مصدر، ويضع الرقم أمام المصدر نفسه من كتاب أو بحث أوغيرهما.

وبعضهم يضع الأرقام المتسلسلة أمام المؤلف، بحيث إن الذي يحمل الرقم هو المؤلف، ولا يحمل رقماً آخر ولو تعددت المصادر المستفاد منها إذا كانت من تأليف شخص واحد.

وبعضهم يضع لكل فئة من المصادر عند توزيعها أرقاماً مستقلة بها.

والأمر لا يعدو مجرد اصطلاح، ولا مشاحَّة في الاصطلاح.

٣ ـ تُتَبَّعُ المسافة المزدوجة بين المصادر في الكتابة[١].

المقارنة بين تدوين المصادر في فهرس المصادر وتدوينها في الحواشي:

إذا نظرنا إلى تدوين المصادر في فهرس المصادر وتدوينها في الحواشي، وجدنا أن هناك تشابهاً في المادة التي تدوَّن بها معلومات الموضعين، وتشابهاً في الترتيب لهذه المعلومات أيضاً.

وإذا نظرنا إلى المقصود من كل منهما، وجدنا أن المقصود من تدوين المصادر في فهرس المصادر يختلف عن المقصود من تدوينها في الحواشي.

---

(١) ينظر فيما تقدم: علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٦، شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٣ ـ ١٤٦، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣ ـ ١٧٥، الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥.
وانظر معلومات تفصيلية في هذا الموضوع في أبي سليمان: المصدر السابق، ص ٤٢-٦٦.

فالغرض من تدوين المصادر في فهرس المصادر هو وضع معلومات وافية شاملة عن المصدر فيما يتصل باسم المولف وبعنوان الكتاب مثلاً، وبالمعلومات الأخرى عنه، من حيث تحقيقه، وطبعه، ومكان طبعه، وتاريخ طبعه، ورقم طبعته، وأجزاؤه. . . إلخ.

أما الغرض من تدوين المصادر في الحواشي فهو إعطاء القارئ معلومات محدَّدة في صفحة أو فصل معين، أو تحديد المكان الذي اقتبس الباحث منه مادته العلمية بالتعيين.

ولاختلاف المقصود منهما نجد بينهما فروقاً تتَّضح فيما يلي:

١ ـ المصدر في فهرس المصادر يوضع له معلومات شاملة وافية، من حيث اسم المؤلف وعنوان المصدر، والمعلومات الأخرى التي توضحه من جميع الجهات.

أما المصدر في الحواشي فلا يوضع له من المعلومات سوى ما يتبين به المعلومات المحدّدة في مكان الإحالة، اكتفاء بفهرس المصادر فيما سيذكر فيها من معلومات وافية شاملة عنه.

هذا وإن كان بعض الباحثين يرى أن المصدر في الحاشية يوضع له معلومات وافية شاملة عند ذكره أول مرة.

٢ ـ المصدر في فهرس المصادر لا يحتاج في المعلومات عنه إلى وضع رقم الجزء ورقم الصفحة المستفاد منهما، حيث إن المقام هنا هو إعطاء الوصف

عن عموم المصدر لاخصوص جزء بعينه أو صفحة بعينها .

ويستثنى من ذلك ما إذا كان «الاقتباس جزءاً أو فصلاً من كتاب ، أو بحثاً في دورية ، وفي هذه الحالة لابدَّ من تدوين الرقم الأول والأخير له ، وكذلك إذا كان القسم يطالب منسوبيه بتدوين عدد صفحات كل مصدر رجع إليه الباحث ، فإنها تدوّن في نهاية المعلومات عن المصادر» . (١)

٣ ـ المصدر في فهرس المصادر تكون المعلومات عنه سائرة على نسق معيَّن من ذكر اسم المؤلف وعنوان المصدر وجميع المعلومات الأخرى عنه .

ويكون هذا النسق سائراً في جميع المصادر .

أما المصدر في الحواشي فإن المعلومات التي توضع له تكون خاضعة لسياق النص ، فلو كان اسم المؤلف وعنوان المصدر غير مذكورين في النص ، ذكرا في الحاشية ، ثم يذكر الجزء والصفحة .

ولو كان اسم المؤلف مذكوراً في النص ، لم يذكر في الحاشية واكتفي بذكر عنوان المصدر ورقم الجزء والصفحة .

ولو كان اسم المؤلف وعنوان المصدر مذكورين في النص ، لم يذكرا في الحاشية ، واكتفي بذكر رقم الجزء والصفحة .

---

(١) أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

٤ ـ المصدر في فهرس المصادر يكون مكانه وفق قاعدة معينة في التوزيع والتنظيم والترتيب اختارها الباحث مما أوضحناه سابقاً من الترتيب حسب الشهرة أو اسم المؤلف أو اسم الكتاب.

أما المصدر في الحواشي، فيوجد حيث توجد الاستفادة من مادته اقتباساً أو أفكاراً ولا يخضع في وجوده أو مكان وجوده لغير ذلك.

٥ ـ المصدر في فهرس المصادر تدون أسماء مؤلفيه وأسماء محققيه كلها مهما بلغ عدد المؤلفين وعدد المحققين.

أما المصدر في الحواشي، فإنه إذا اشترك في تأليفه أو في تحقيقه اثنان أو ثلاثة، ذكرت أسماء جميع المؤلفين، وأسماء جميع المحققين.

وإذا اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة، ذكر اسم من اشتهرت صلة المصدر به، أو الاسم الأول حسبما هو موجود على غلاف المصدر، وأضيفت كلمة (وآخرون).

وكذلك يصنع مع المحققين.

٦ ـ هناك أمور شكلية يختلف فيها المصدر في فهرس المصادر عنه في الحواشي، من وضع خط تحت عنوان المصدر وعدمه، ومن وضع بيانات النشر بين قوسين وعدم ذلك، ومن جعل الفاصلة هي العلامة الإملائية الفاصلة بين وحدات معلومات المصادر، أو النقطة[1].

الفرق بين فهرس المصادر هنا وقائمة المصادر الأولى:

الفرق بينهما يتضح فيما يلي:

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

١ ـ فهرس المصادر ـ هنا ـ لا يحتوي إلا على ما كان من المصادر له أثر في تكوين البحث أيّاً كان نوع هذا الأثر، سواء بالاقتباس النصي، أم بأخذ الأفكار، وما يساعد على فهم الموضوع وهضم مادته إذا كان يصاحبه وجود الأفكار فيه مما له أثر في البحث.

أما قائمة المصادر الأولى، فإنها تحتوي على كل مصدر يُظنّ به وجود معلومات متصلة بموضوعات البحث، وقد يتبين بالاطلاع فيما بعد أن بعضها لا يحتوي على ذلك، فيتم إلغاؤه وعدم أخذ شيء منه.

٢ ـ فهرس المصادر ـ هنا ـ يختلف في أهميته وفي المقصود منه وفي طريقة إعداده عن قائمة المصادر الأولى في أهميتها وفي المقصود منها وفي طريقة إعدادها، مما ذكرناه في مكانه مفصَّلاً.

٣ ـ فهرس المصادر ـ هنا ـ إنما يتم صنعه بعد نهاية البحث؛ حيث إن الباحث إنما يدون في فهرس المصادر ما كان من المصادر له أثر في تكوين البحث، وهذا إنما يُعلم به بعد أن ينتهي البحث.

أما قائمة المصادر الأولى فيتم إعدادها في أول البحث، قبل الشروع في جمع المادة العلمية.

المحتوى:

المحتوى: هو ما يضم جميع ما في البحث من عنوانات رئيسيَّة وفرعية ومفردات الموضوعات بَدْءاً بالمقدمة وانتهاءً بالفهارس، مرتبة حسب ورودها في البحث.

وبعض الباحثين يسميه الفهرس، أو الفهرست، أو فهرس الموضوعات.

وقد كان يسمى سابقاً بذلك.

بل كان في أصل معناه في لغته التي عُرِّب منها يدل على ترتيب ما في الكتاب من عنوانات وموضوعات، حيث قال صاحب المنجد[1]: «... والفهرست: ... دفتر في أول الكتاب أو آخره يتضمن ذكر ما فيه من الأبواب والفصول» «(والفهرست) في الفارسية (قائمة) مواضيع الكتاب»[2].

ولكن لما صار المراد بالفهرس في بحثنا هو الفهرس الهجائي، وهو ما تكون الألفاظ فيه مرتبة بعضها مع بعض على أساس ما بينها من «صلة حرفية محضة، لا دخل لها بالمدلولات [ولا بالترتيب حسب الورود، بل المراد ترتيبها] حسب ما تقتضيه مكوناتها الحرفية من التقديم والتأخير»[3]، لما صار المراد بالفهرس هذا المصطلح، لم يصح تسمية ما يضمّ ما في البحث مرتباً حسب وروده في البحث فهرساً، بل ينبغي أن يوضع له اسم اخر ونحن نرى أن يكون هذا الاسم (المحتوى).

(١) ص ٦٢٩، مادة (الفهرس والفهرست).

(٢) الأشقر: المصدر السابق، ص ١٣.

(٣) الأشقر: المصدر السابق، ص ١٣.

ما يشمله المحتوى:

المحتوى يشمل جميع ما في البحث من عناوين رئيسية وفرعية ومفردات الموضوعات، بدءاً بالمقدمة وانتهاءً بالفهارس.

فهو على هذا يشمل المقدمة، والتمهيد، وعناوين نص البحث: من عناوين للأبواب والفصول والمباحث، وعناوين لمفردات الموضوعات الداخلة تحت الفصول والمباحث، كما يشمل الخاتمة والجداول والرسوم والخرائط والصور والملحقات والوثائق، والفهارس على اختلافها، مع الإشارة إلى أرقام صفحات ما يشمله المحتوى.

نظام تدوين ما يشمله المحتوى:

١ ـ نظام تدوين المقدمة في المحتوى:

لايحتاج الباحث عند الإشارة الى المقدمة في (المحتوى) إلا إلى ذكر كلمة (مقدمة) بخط ظاهر، ثم يتبعها بنقط أفقية حتى قبيل نهاية الصفحة، فيذكر الحرف الذي ابتدأت عنده المقدمة والحرف الذي انتهت عنده، ويضع بينهما خطاً أفقيًا، مثل:

المقدمة . . . . هـ ـ ي

٢ ـ نظام تدوين التمهيد في المحتوى:

يضع في منتصف الصفحة كلمة (التمهيد) وتحتها من أول السطر العنوان العام للتمهيد بحروف ظاهرة، وأمام هذا العنوان إذا تبقّى فراغ في السطر

نقط أفقية، وقبيل نهاية السطر يوضع رقم الصفحة التي ابتدأ عندها الكلام على التمهيد، ثم بعد خط أفقيّ رقم الصفحة الأخيرة للتمهيد.

وبحروف أصغر وبعد ترك فراغ قدره مسافتان تحت هذا العنوان، وفراغ في أول السطر قدره سنتيمتر واحد تكتب العناوين الفرعية للتمهيد واحداً تحت الآخر، وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي بها هذا العنوان دون حاجة لرقم الصفحة الأخيرة لهذا العنوان الفرعي، وهكذا. وتترك مسافة واحدة بين كل عنوانين فرعيين.

وإذا انتهى التمهيد تركت مسافتان وابتدأ الباب الأول، أو الفصل الأول - حسب التخطيط المرسوم في البحث-.

٣ ـ نظام تدوين صلب البحث في المحتوى:

تكتب عبارة (الباب الأول) أو (الفصل الأول) ـ حسب التخطيط المرسوم في البحث ـ في منتصف الصفحة، وتحتها ـ من أول السطر ـ العنوان العام لهذا الباب أو الفصل ـ حسب التخطيط ـ بحروف ظاهرة، وأمام هذا العنوان ـ إذا تبقّى فراغ في السطر ـ نقط أفقية، وقبيل نهاية السطر يوضع رقم الصفحة التي ابتدأ عندها الكلام على هذا الباب أو الفصل، ثم بعد خط أفقي رقم الصفحة الأخيرة لهذا الباب أو الفصل.

وبحروف أصغر وبعد ترك فراغ قدره مسافتان تحت هذا العنوان، وفراغ في أول السطر قدره سنتيمتر واحد، تكتب العناوين الفرعية (عناوين الفصول) إذا كانت منحدرة من باب، وإن كانت منحدرة من فصل فهي (مباحث) أو (أقسام).

وتكتب هذه العناوين الفرعية واحداً تحت الآخر، وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي بها هذا العنوان دون حاجة لرقم الصفحة الأخيرة لهذا الفصل، أو المبحث، أو القسم – حسب التخطيط المرسوم–.

وتترك مسافة واحدة بين كل عنوانين فرعيين.

وإذا كان هناك عناوين مفردات تحت العنوان الفرعي ذكرت، ثم ذكر العنوان الفرعي الآخر بعدها.

فإذا انتهى الباب الأول، أو الفصل الأول ـ حسب التخطيط ـ تركت مسافتان، وابتدأ الباب الثاني، أو الفصل الثاني ـ حسب التخطيط ـ على هذا النظام، وهكذا.

٤ ـ نظام تدوين الخاتمة في المحتوى:

تكتب كلمة (الخاتمة) في منتصف الصفحة، ويعمل فيها من النظام ما عُمل في التمهيد.

٥ ـ وبعد ذلك يشار في المحتوى إلى الجداول والرسوم والخرائط والصور والملحقات والوثائق إذا وجدت أو وجد منها ما يستحق تدويناً خاصاً، ويترك فراغ قدره سنتيمتران تقريباً بين كل نوعين من هذه الأنواع.

ويشمل التدوين هنا رقم الجدول أو الرسم البياني . . . والتوضيح الذي كتب عنه، ثم رقم الصفحة التي ورد بها.

٦ ـ وبعد ذلك يشار في المحتوى إلى الفهارس الموجودة في البحث، كفهرس المصادر، وفهرس الأعلام، وفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية.

ويترك فراغ قدره سنتيمتران تقريباً بين كل نوعين من هذه الفهارس .

ويشمل التدوين عنوان الفهرس ورقم الصفحة التي ورد بها .

مكان المحتوى في البحث:

من الباحثين من يضع المحتوى في آخر البحث ، أي بعد آخر فهرس في بحثه .

وبعضهم يضعه في أول البحث بعد الورقة التي كتب فيها (شكر وتقدير) التي تلي عنوان البحث .

وبعضهم يضع محتوى واحداً، ويجعله تفصيلياً .

وبعضهم يضع محتويين : أحدهما مختصر ، والآخر مفصّل .

ولعل وضعه في أول البحث أولى ؛ لأنه المفتاح الذي يفتح به القارئ ما في البحث من كنوز ، والمصباح الذي يضيء للقارئ الطريق للعثور على ما فيه من معلومات .

ولا شك أن القارئ يبدأ قراءة البحث من أوله ، فإذا كان المحتوى في أول البحث سهل على القارئ الاطلاع على ما يحتويه البحث من موضوعات ، ولم يعد في حاجة إلى البحث عنها كما لو كانت في نهاية البحث[1] .

---

(١) ينظر فيما تقدم : شلبي : المصدر السابق، ص ١٣٢ ـ ١٣٤ ، علي جواد الطاهر : المصدر السابق، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، الأشقر : المصدر السابق، ص ١٣ ، غازي عناية : المصدر السابق، ص ٢١٤ .

المبحث العشرون

حجم البحث

المراد بحجم البحث:

المراد بحجم البحث: ما يتكون منه من كلمات كتبت بها مادته، وصفحات استوعبت الألفاظ والأساليب التي خرج البحث بها، وذلك من حيث عدد الكلمات، وعدد الصفحات.

ولا شك أن البحوث تختلف من حيث ذاتها ومن حيث الباحث الذي يقوم بها، ومن حيث الراغب في القيام بهذا البحث.

أما البحوث من حيث ذاتها فتختلف من حيث السعة والضيق، فقد يكون بعض الموضوعات واسعاً بحيث يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه إلى صفحات كثيرة.

وقد يكون بعض الموضوعات ضيقاً لا يحتاج في إيفائه حقه من الصفحات ما احتاجه الموضوع الواسع.

كما أن البحوث من حيث ذاتها تختلف من حيث كثرة المادة الموجودة لموضوع البحث وقلتها، فقد يكون بعض الموضوعات غنياً بالمادة العلمية التي تجعله يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه إلى صفحات كثيرة، وقد يكون بعض الموضوعات قليل المادة العلمية، لا يستطيع الباحث بها أن يُخرج بحثه في صفحات كثيرة.

كما أن البحوث من حيث ذاتها تختلف من حيث طبيعتها، فالموضوع الذي يعالج مشكلة علمية في الطب أو العلوم أو نظرية رياضية لا يحتاج في إيفائه حقه من البحث إلى صفحات كثيرة، والموضوع الذي يعالج مشكلة

أدبية أو تاريخية يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه من البحث إلى صفحات كثيرة .

وأما البحوث من حيث الباحث الذي يقوم بها ، فتختلف من حيث قدرة الباحث العلمية ، ومن حيث طريقته التي يسلكها في معالجة البحث .

أما من حيث قدرة الباحث العلمية ، فقد يكون متمرساً في البحث العمي قادراً عليه ، ولا شك أن مَنْ هذه صفته سيتوافر لديه من المادة العلمية وينكشف له من جوانب البحث ويتولد لديه من الملحوظات والمناقشات والإضافات ما يجعل البحث يحتاج إلى صفحات كثيرة .

أما إذا لم يكن الباحث على مثل تلك الدرجة من القدرة والتمرس ، فإنه لا يستطيع أن يُخرج بحثه بمثل ما أخرجه القادر المتمرس كماً وكيفاً .

كذلك يدخل في قدرة الباحث ما يقوم به الطلاب من بحوث :

فالبحث الصفي الذي يكلَّف به الطالب أثناء دراسته في المرحلة الجامعية قبل حصوله على درجة «البكالوريوس» أقل صفحات من صفحات بحث «الماجستير» الذي يكلف به الطالب بعد اجتيازه المرحلة الجامعية وحصوله على درجة «البكالوريوس» ؛ إذ المقصود من البحث الصفي مجرد تدريب الطالب الجامعي على إعداد البحوث وتنمية مواهبه وتوسيع مداركه وتنظيم أفكاره والقدرة على التعبير عما يجول في نفسه بأسلوب جيد ، في حين أن بحث «الماجستير» تخصصي يقصد منه إضافة الجديد والحصول على تجارب في البحث أكثر مما حصل في البحث الصفي .

وبحث «الدكتوراه» الذي يكلف به الطالب بعد حصوله على درجة «الماجستير»« أكثر صفحات من صفحات بحث الماجستير؛ لأن بحث «الدكتوراه» هو أعلى بحث تخصصي يقصد منه إضافة الجديد ، وإثراء المكتبة بأفكار جديدة، ونظريات مبتكرة، وتكوين الشخصية العلمية الجادة التي تتحمل مسؤولية المساهمة في النهضة العلمية .

وأما الطريقة التي يسلكها الباحث في معالجة بحثه فلها أثر كبير في كثرة صفحات البحث وقلتها .

فليس غريباً أن يكون البحث كثير الصفحات، إذا استوعب الباحث جميع جوانب البحث وفصّل في جزئياته وحقق دقائقه، ووثق أفكاره بنصوص العلماء، واستوعب المذاهب والأدلة والمناقشات وأكثر من التفريع والتمثيل، ووثّق النصوص، وخرّج الأحاديث، وأبدى وجهات نظره، وترجم للأعلام .

وأما البحوث من حيث الراغب في القيام بهذا البحث، فقد يكون الباحث هو الذي رغب في القيام بالبحث من عند نفسه دون رغبة أو تكليف من جهة أخرى .

وقد يكون الراغب في البحث مؤسسة علمية كجامعة، أو هيئة علمية، أو جهة حكومية، أو شركة من الشركات .

ولا شك أن البحث يخضع في كثرته وقلته إلى ما قصده الراغب في القيام بهذا البحث .

وفي الغالب أن مقاصد هذه الأصناف مختلفة .

فمقاصد الجامعة ـ مثلاً ـ في البحث أن يكون مستوعباً المشكلة في إطارها النظري ونتائجها المستخلصة وغير ذلك مما فصّلناه في خطة البحث العلمي .

وهذا البحث يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه إلى صفحات كثيرة .

هذا في حين أنه لو قدم البحث إلى أحد المستفيدين الذين تعنيهم الجوانب العملية أكثر مما تعنيهم النواحي النظرية ، فإنه لا ينبغي أن يستوعب المشكلة في إطارها النظري المفصل ، بل يقتصر على عرض النتائج والمقترحات التي تعود على المستفيد من دراستها .

وهذا البحث لايحتاج في الوفاء بالمقصود منه إلى صفحات كثيرة .

إلى غير ذلك من الأمور التي لها أثر في حجم البحث كثرة في الصفحات أو قلة فيها ، سواء كانت هذه الأمور من البحث ذاته ، أم من الباحث ، أم من الراغب في القيام بالبحث .

ومن هنا يتبيّن أن حجم البحث ليس له مقدار معين من حيث تحديده بعدد من الكلمات والصفحات ، وإنما يتوقف حجمه على البحث ذاته : سعة وضيقاً ، وكثرة وقلة للمادة الموجودة له ، وطبيعة . وعلى الباحث : قدرة علميَّة وطريقة في البحث . وعلى الراغب في البحث : باحثاً ، أو مؤسسة علمية ، أو هيئة علمية ، أو جهة حكومية ، أو شركة من الشركات .

«ومهما يكن من أمر، فالأهم في البحث أن يكون تاماً، مفيداً، دقيقاً، واضحاً، قد استوفى الموضوع حقه»[1].

وفي بحوث الماجستير والدكتوراه ليس هناك نظام رسمي في أكثر الجامعات لتحديد حجم رسالة الماجستير والدكتوراه.

لكن إن كانت هذه الرسائل علمية كما في الطب والعلوم، فالغالب أن تكون صغيرة نسبياً «والعُرْف فيها أن يستكمل البحث عناصره وتجاربه وأدلته وأن ينتج رسالة في حجم مناسب، بحيث لا تكون إلى المقال أقرب منها إلى الرسالة.

أما في الرسائل الأدبية، فقد وضع العرف لها حداً تقريبياً، فرسالة الماجستير، يحسن أن تكون حوالي مائتي صفحة (أربعين ألف كلمة)، ورسالة الدكتوراه يحسن أن تكون حوالي ثلاثمائة صفحة (ستين ألف كلمة) من الحجم المعروف في الرسائل»[2].

وبعض الجامعات لها نظام رسمي في تحديد حجم رسالة الماجستير والدكتوراه.

فمن الجامعات ما يوجب ألا تزيد رسالة الماجستير إذا كانت أدبية عن مائتي صفحة (حوالي أربعين ألف كلمة).

ورسالة الدكتوراه إذا كانت أدبية يجب ألا تزيد عن ثلاثمائة صفحة (حوالي ستين ألف كلمة).

(١) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٠.
(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٤.

وبعضهم يجعل الحد الأعلى لها خمسمائة صفحة.

وهناك اتجاه جديد في بعض الجامعات نحو التقليل من عدد صفحات رسالة الماجستير إلى مائة وخمسين صفحة، ورسالة الدكتوراه تكون ثلاثمائة صفحة.

ونحن نرى أن الصواب عدم تحديد رسالة الماجستير والدكتوراه بحجم معين من الكلمات والصفحات؛ لأن البحوث تختلف من حيث ذاتها، ومن حيث الباحث اختلافاً له أثر كبير في اختلاف حجم البحث.

وينبغي أن يُترك الأمر في هذا إلى الباحث، بشرط أن يراعي في البحث أن يكون تامّاً، مفيداً، دقيقاً، واضحاً، قد استوفى الموضوع حقه.

وليس معنى هذا ألاّ يلاحظ الباحث الحجم في رسالة الماجستير والدكتوراه، ولكن المقصود عدم تحديده بحدٍّ معين لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، أما الحجم من حيث هو، فمهمّ في رسالة الماجستير والدكتوراه «إذ الحجم فقط هو الذي يفرق بين الرسالة وبين المقال العلمي القيِّم الذي ينشر في مجلة علمية، فكلاهما إنتاج رفيع ومساهمة ثقافية، ومرجع يمكن أن يعتمد عليه الباحثون، ولكن المقال العلمي لا يُنْظر إلى حجمه، في حين يلاحظ الحجم إلى حدّ مّا في الرسائل»[1].

وإذا كانت الجامعات والمعنيون بالبحوث العلمية، مهتمين بالبحث العلمي، بحيث يسير في طريقه الصحيح، ويفي الموضوع حقه، ولا يتجاوز

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

ما رُسم له، ويخرج في الحجم المناسب له، إذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى بعض الطلاب يتجاوزون الحدود ويتسابقون في تضخيم حجم الرسائل وزيادة صفحاتها، بإدخال معلومات في البحث ليست من صميم الموضوع، أو بضمّ معلومات كثيرة هو في غنى عن ذكرها بهذه الكثرة، وذلك كالإسهاب في اقتباس النصوص من كتب العلماء لتأييد ما يورده الباحث من أفكار، أو الإطالة في تخريج الأحاديث وتراجم الأعلام. وليعلم الطلاب أنه «ليس من الفخر في شيء أن تصبح الرسائل كمّاً، فلْيَعُدْ الطلاب إلى الحجم المناسب، وليجعلوا تنافسهم في العمق والابتكار، لا في الجمع والحشد»(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٥.

وانظر في هذا المبحث: شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص١٤٩ ـ ١٥٠، غازي عناية: المصدر السابق، ص١٦١ ـ ١٦٣.

المبحث الحادي والعشرون

ترتيب البحث وهيأته

إذا انتهى الباحث من المراحل التي تحدثنا عنها في المباحث السابقة، انتقل إلى مرحلة أخرى قبل تقديم بحثه للطباعة، وهذه المرحلة هي إخراجه النهائي، وذلك بترتيبه ترتيباً يخرج في هيأته على ضوئه.

وهذا الترتيب هو الطريقة العملية في تنظيم البحث من أوله إلى آخره تنظيماً طبيعياً ينبغي أن يكون البحث خارجاً عليه في هيكله العام.

وهذه الأشياء التي تُرتَّب ليخرج البحث عليها، هي ما يسمونه بالتمهيدات أو مقدمات البحث أو الرسالة، ونص البحث أو الرسالة، وما يتبعه من خاتمة وملحقات ووثائق وفهارس

ومقدمات البحث أو الرسالة هي الأمور التي تسبق نص البحث أو الرسالة، وهي صفحة العنوان، وصفحة ملخص البحث أو الرسالة، وصفحة الشكر والتقدير، وصفحات المحتوى، والاصطلاحات والرموز.

وإليك تفصيلاً طريقة ترتيب البحث من أوله إلى آخره.

١ ــ صفحة العنوان:

صفحة العنوان تشغل الغلاف كما تشغل أول ورقة في الرسالة.

ويحسن أن يسبق أول ورقة في الرسالة ورقة تكون بعد الغلاف، وتكون خالية من الكتابة إلا في جانبها الأيسر من أسفلها، حيث يكتب عنوان الرسالة بحروف صغيرة.

والفائدة من هذه الورقة: هي المحافظة على صفحة العنوان في الورقة الأولى وبقاؤها سليمة نظيفة.

كما أنها تغني عن العنوان الذي على الغلاف حينما ينزع عند التجليد.

وتشمل صفحة العنوان المعلومات الآتية:

١ ـ عنوان البحث أو الرسالة:

٢ ـ عبارة التقديم.

٣ ـ اسم الباحث.

٤ ـ الدرجة العلمية التي يرغب الحصول عليها، إن كان البحث مقدماً لهذا الغرض.

٥ ـ التخصُّصُ الذي يرومه بالحصول على هذه الدرجة.

٦ ـ القسم العلمي الذي يضم هذا التخصص.

٧ ـ الكلية التي تضم هذا القسم الذي ينتسب إليه الباحث.

٨ ـ الجامعة التي تضم هذه الكلية.

٩ ـ المدينة التي تضم هذه الجامعة.

١٠ ـ الدولة التي تقع فيها هذه المدينة.

١١ ـ اسم الأستاذ المشرف.

١٢ ـ تاريخ تقديم البحث بالشهر والعام، وإن كان قد نوقش وضع تاريخ المناقشة.

وفي بعض الجامعات يوقع الأساتذة الذين أجازوا مناقشة البحث ورأوه صالحاً لذلك، وهم الأستاذ المشرف، وأعضاء لجنة المناقشة.

وعلى الباحث أن يرتب هذه المعلومات على الصفحة ترتيباً محكماً، وأن يلاحظ مكان كلٍّ منها في الصفحة، والأبعاد المناسبة بينها.

ومن المناسب أن تكون صفحة العنوان خالية من الزخارف والرسوم، وأن تكتب بخط واضح مقروء.

كما أن رقم تسلسل الصفحات يبدأ بصفحة العنوان، لكن لا يكتب عليها الرقم أو الحرف الأبجدي[1].

وعلى الصفحة الآتية نموذج لصفحة العنوان.

(١) ينظر فيما تقدم شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٠، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٤٩ - ١٥١، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٣.

السبب عند الأصوليين

رسالة مقدمة من

عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة

للحصول على درجة «الدكتوراه» في أصول الفقه

من قسم أصول الفقه، بكلية الشريعة والقانون،

بجامعة الأزهر في القاهرة،

بجمهورية مصر العربية

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد العال أحمد عطوه

نوقشت

في ١٠ رمضان، سنة ١٣٩٦ هـ

٢ ـ صفحة البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم):

صفحة البسملة تشغل الورقة التي تلي صفحة العنوان.

ولا يكتب عليها ما يدل على تسلسلها في الصفحات من رقم عددي أو حرف أبجدي.

٣ ـ صفحة: نبذة عن حياة الباحث:

في معظم الجامعات الأجنبية يذكر في البحث نبذة عن حياة الباحث: مولده، ونشأته، وميوله، وعلومه، وما حصل عليه من شهادات، وما قام به من أبحاث ورحلات علمية، وما يجيده من لغات، وذلك باختصار.

وبعضهم يضع هذه النبذة في الصفحة الأخيرة من البحث.

وبعضهم يضعها في الورقة التي تلي صفحة البسملة.

وبعضهم يترك للباحث الحرية في عدم وضعها، وفي وضعها في أي مكان أراد سواء بعد صفحة البسملة، أم في الصفحة الأخيرة من البحث(١).

ولا يكتب عليها ما يدلُّ على تسلسلها.

٤ ـ صفحة ملخص البحث أو الرسالة:

صفحة ملخص البحث أو الرسالة تشغل الورقة التي تلي صفحة (نبذة عن حياة الباحث).

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٠، ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٤.

وملخص البحث عبارة عن اختصار شديد للبحث، لا يتجاوز ثلاثمائة كلمة: يحدد فيه الباحث الموضوع الذي سيكون محور دراسته، وهيكله الذي قام عليه تبويباً وتنظيماً، والمنهج الذي سلك في دراسة حقائقه، والنتائج التي خرج البحث بها.

«وقد أصبح عرفاً عالمياً بين المؤسسات الأكاديمية في العصر الحديث أن تكون هذه الملخصات هي طليعة الرسالة، وشرطا أساسياً في صلاحيتها للتقديم»(١).

وتبرز أهمية هذا الملخص في الأمور الآتية:

أ - أنه يفيد القارئ فائدة عظيمة، حيث يكون بإمكانه معرفة الجوانب التي تعالجها الرسالة والاتجاهات التي تنحوها في وقت قصير بجهد قليل، فيكون هذا باعثاً على الاطلاع عليها وقراءتها ودراستها.

ب - أنه خير عون لأمناء المكتبات في معرفة موضوعها العلمي وتصنيفها.

جـ - وهو أيضاً خير عون لدور النشر الجامعية حيث تهتم بنشر ملخصات الرسائل الجامعية في دورياتها.

د - أنه يساعد دور النشر الأخرى على معرفة موضوعات الرسائل الجامعية، لإلحاقها بمنشوراتها المتخصصة في هذا الجانب.

---

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٢.

ومن خلال ذلك تظهر الأسباب التي دفعت المؤسسات العلمية المتقدمة إلى إلزام الباحث بعمل ملخص علمي لرسالته[1].

كما تتبيَّن الحاجة إلى العناية بهذا الملخص: أفكاراً، ونتائج، وأسلوباً.

٥ ـ صفحة "شكر وتقدير" أو "تقدير واعتراف":

بعض الباحثين لا يرى إثبات هذا المعنى.

وبعض الباحثين لا يشدِّد في نفيه ولا في إثباته، ولكنه يطلق الحرية للباحث، فإذا رأى حاجة إلى إثباته أثبته بالتعبير عن شكر من ساعده في إعدد بحثه وإخراجه، على أن يكون الشكر وفق ما ذكرناه في مبحث «مقدمة البحث» بأن يكون مختصراً، صادقاً، مخلصاً، بعيداً عن الإسراف والنفاق.

وبعضهم يرى إثباته، ولكنهم يختلفون فيمن يذكر صراحة بالشكر، ويختلفون في مكان وضع هذا الشكر.

أما الأول، فإن بعضهم قال: إنه يشكر كل من قدم له مساعدة في إعداد بحثه وإخراجه، فيشكر الهيئة التي رشحته، والأستاذ والمشرف، والأشخاص الذين قدموا له عوناً ملموساً، وغير هؤلاء ممن ذكرناهم في مبحث «مقدمة البحث».

وبعضهم يرى «أن يقتصر الطالب على شكر من ساعده من غير أساتذته ممن ينتمون إلى مؤسسات أخرى، فلا يذكر أستاذه المشرف، ولا يخصّه بشكر مَّا كتابة»[2].

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٤.

وأما الثاني، فإن من الباحثين من لا يجعل للشكر والتقدير صفحة مستقلة، وإنما ينوه به في مقدمة البحث.

ومنهم من يرى أن يوضع له صفحة مستقلة.

وهذه الصفحة تشغل الورقة التي تلي صفحة «ملخص الرسالة، أو البحث».

ويكون عنوانها «شكر وتقدير» أو «تقدير واعتراف» أو نحو ذلك.

وبعد حوالي نصف بوصة من هذا العنوان، يبدأ الطالب أو الباحث بشكر من يستحق الشكر[1].

٦ ـ صفحة المحتوى:

الكلام عن المحتوى مضى مفصلاً.

وصفحة المحتوى تشغل الورقة التي تلي صفحة «شكر وتقدير» وعلى رأي من يقول بتقديمه، خلافاً لمن يرى أن المحتوى يكون في نهاية البحث.

يكون مكان هذا العنوان الوسط من أعلى الصفحة.

ويشتمل على كل ما في البحث من مقدمات، ونص، وتوابع.

ويدخل في ذلك: المقدمة، والتمهيد، وصلب البحث، والخاتمة، والملحقات والوثائق، وفهارس الجداول والرسوم والخرائط والصور،

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣١، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٤، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

وفهارس المصادر وغيرها من فهارس ضمّها البحث .

أما التفاصيل التي تدوّن تحت هذا العنوان فإنها تكون بحسب تقسيم هذا الموضوع : من مقدمة ، وتمهيد ، وأبواب ، وفصول ، ومباحث ، وخاتمة ، وملحقات ، وفهارس ، مع ذكر العناوين الفرعية لهذه العناوين الرئيسية .

ويراعى في المحتوى الأمور الآتية :

أ ـ الترتيب المنطقي ، كما ورد في البحث .

ب تقسيم الموضوع إلى أقسامه الرئيسية ، كما ورد في البحث .

جـ ـ إيراد الأقسام الرئيسية الواردة في البحث بعناوينها وعباراتها .

د ـ ترتيبها بحسب ورودها في البحث .

هـ ـ تقسيم الأقسام الرئيسية تقسيماً تدرّجيّاً نحو الصغر ، فمن الباب ، إلى الفصل ، إلى المبحث ، إلى المطلب ، إلى المسألة ، إلى الآراء في المسألة ، إلى أدلة الآراء ، إلى أدلة الرأي الواحد ، إلى الرأي الراجح ، وهكذا .

و ـ الاختصار والوضوح في التعبير عن هذه العناوين الفرعية .

ز ـ ترتيب هذه العناوين بحسب ورود معانيها في البحث .

ح ـ استخدام الأرقام العددية ، والأحرف الأبجدية عندما يتفرع الموضوع إلى موضوعات جزئية مختلفة .

ط ـ عناوين الأقسام الرئيسية في البحث، كالأبواب والفصول، تكتب خط عريض واضح.

أما العناوين المتفرعة عن عناوين الأقسام الرئيسية، فتكتب بخط أدق من خط عناوين الأقسام الرئيسية.

ي ـ بعضهم يكتب في بداية «المحتوى» عنوان البحث.

فإذا كتبه، فإنه لا يذكر رقم صفحته.

أما المقدمة والتمهيد، فترقمان بحسب أرقام صفحاتهما في البحث، إمّا بالأرقام العددية، وإمّا بالأحرف الأبجدية.

أما الأبواب والفصول وما تحتهما من عناوين فرعية، والخاتمة، والملحقات، والفهارس، فترقم بالأرقام العددية لصفحاتها[١].

٧ ـ صفحة الاصطلاحات والرموز:

صفحة الاصطلاحات والرموز تشغل الورقة التي تلي «المحتوى»[٢].

أما الكلام عن الاصطلاحات والرموز فقد مضى مفصلاً.

٨ ـ صفحة المقدمة:

الكلام عن المقدمة مضى مفصلاً.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٢، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٥، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤.

ومن العرب القدامى من يسميها خطبة الكتاب[١].

ومن الكاتبين في مناهج البحث مَنْ لا يضع لها عنواناً مستقلاً عن كلامه على ترتيب البحث وهيأته، بل يدخلها تحت عنوان «نصوص الرسالة»[٢].

أما من يفردها بعنوان مستقل فيجعل صفحتها تشغل الورقة التي تلي صفحة الاصطلاحات والرموز[٣].

٩ ـ صفحة التمهيد:

وقد يسمى بالتوطئة.

وأكثر المؤلفون العرب المعاصرون من تسميته بالمدخل، وكلمة «التمهيد» أولى[٤].

وقد مضى الكلام عنه مفصلاً.

وصفحة «التمهيد» تشغل الورقة التي تلي المقدمة[٥].

١٠ ـ نصوص الرسالة أو البحث، أو صلبهما:

نصوص الرسالة أو البحث، أو صلبهما هي جوهر البحث ومداره[٦].

---

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٣.
(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٠، ١٥٥.
(٣) قارن ب شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٤، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٤) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٣.
(٥) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٤-٢١٥.
(٦) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩.

وهي الموضوعات الأساسية التي يتكون منها البحث، ويتألف منها جسمه، وهي الأبواب وما يتفرع عنها من فصول، وما يتفرع عن الفصول من مباحث، وما يتفرع عن ذلك من جزئيات وفقرات وأفكار مدروسة مشروحة بالأسلوب الذي صيغت به[1].

وبعض الباحثين يجعل نص الرسالة شاملاً لمقدمة البحث وجسمه وخاتمته[2].

ولعل الصواب أن المقدمة والخاتمة ليستا من صلب البحث، كما سرنا عليه في كتابنا هذا.

وهذه الأبواب والفصول والمباحث وما يتفرع عنها من نصوص الرسالة، ماهي «إلا مقالات مترابطة، تعالج ناحية من نواحي البحث، حتى يكتمل بتسلسل منطقي طبيعي واضح، مع مراعاة الترقيم المتسلسل، على أن المعضلة أو المسألة في هذه المقالات تحلّ تدريجياً، وتنمو وتتفرع إلى استنتاجات ودلائل»[3].

وتقسيم البحث إلى الأنواع المختلفة من أبواب وفصول ومباحث إلخ، يعتمد على طبيعة البحث، كما ذكرنا سابقاً في هذا الكتاب.

---

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٢) انظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩، ثم قارن ب شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٦-١٣٧ حيث وضع الخاتمة مع الرسالة، وأبي سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤ حيث جعل المقدمة من نصوص الرسالة.

(٣) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩.

فإذا كان هناك تقسيمات تندرج تحت اسم الباب، قسم البحث إلى أبواب، ثم قسم كل باب إلى فصول، وهكذا.

على أنَّ طرق التقسيم في اللغة العربية كثيرة ومرنة ولم يتبع المؤلفون المسلمون طريقة واحدة منها. لذلك تجدهم يقسمون الموضوع أحياناً إلى مقاصد، ويدخل تحتها الأبواب، وتدخل الفصول تحت الأبواب، وأحياناً يقسمون الموضوع إلى أبواب، وأحياناً يقسمونه إلى مباحث، وأحياناً يقسمونه إلى مطالب، وهكذا[1].

إذا تبين هذا، فإن نصوص الرسالة ترد بعد التمهيد مسبوقة بورقة كتب في وسطها عنوان البحث.

ويحسن أن يسبق كل باب من الأبواب بورقة كتب عليها في وسط الصفحة الأولى منها بخط عريض ما يلي: الباب الأول، أو الباب الثاني... وتحت ذلك على بُعْد حوالي سنتيمترين يكتب عنوان الباب.

ويتبين من هذا أن الباب مستقل تمام الاستقلال في داخل الرسالة.

أما الفصول فهي أجزاء يحتويها الباب، والمباحث أجزاء يحتويها الفصل... ولها استقلالها من الناحية العلمية.

أما بالنسبة للإخراج فإني أفضِّل أن يبدأ كل فصل بصفحة جديدة مسبوقاً بورقة كتب عليها في وسط الصفحة الأولى منها بخط أدقّ من خط الباب ما يلي: الفصل الأول، أو الفصل الثاني... وتحت ذلك على بعد حوالي سنتيمترين يكتب عنوان الفصل.

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤.

أما المباحث ـ حينما تكون مندرجة تحت الفصول ـ فالمسألة في إخراجها تتوقف على طول المباحث ، فإذا كان كل مبحث طويلاً ، فمن الأفضل أن يبدأ الباحث صفحة جديدة عند بدء كل مبحث .

وتبدأ الصفحة بعنوان المبحث في قمتها موضوعاً في منتصف عرض الصفحة .

أما إذا كانت المباحث صغيرة كلها أو أغلبها ، فلا داعي لبدء صفحة جديدة لكل مبحث ، ويكفي أن يترك فراغ قدره حوالي سنتيمترين بين كل مبحثين .

ويوضع العنوان في سطر وحده أيضاً ، ولكنه في هذه الحالة لا يلزم أن يتوسط الصفحة ، بل يحسن أن يوضع جانبياً ، وأن يتبع بنقطتين رأسيّتين[1] .

وبعض البحوث تحتاج في تقسيم نصوصها في المبحث الواحد إلى أقسام متعددة أصغر من المطالب والمسائل .

ووجه الحاجة إلى هذه التقسيمات إبراز هذه الأقسام ، ووضوح العرض .

وفي مثل هذا الحال ينبغي إبرازها بعناوين جانبية منظمة باستعمال الأرقام العددية أو الحروف الأبجدية . ومما يساعد على وضوح هذه التقسيمات الفرعية كتابتها في بداية السطر ، وترك فراغ بقدر خمسة سنتيمترات في أوله مما يساعد على وضوح الفكرة وتبيّنها . . .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

على أنه ينبغي تجنب التقسيمات إذا كانت تؤدي إلى الغموض والحيرة بدلاً من الوضوح والفهم[1].

ويندرج تحت هذه التقسيمات فقرات، ينبغي أن يراعى فيها الوضوح، وذلك بأن يُبدأ بكل فقرة جديدة على سطر جديد بعد فسحة قصيرة.

ويترك حول النص في كل صفحة فسحات فوقه وعن يمينه وعن يساره، وكذلك تحته حيث تكتب الحواشي[2].

هذا إذا كان البحث مشتملاً على أبواب، أو فصول، أو مباحث.

ولكن البحث قد يكون مشتملاً على موضوعات أقل من ذلك.

وحينئذ يستدعي الأمر عمل عناوين جانبية.

وهذه العناوين قد تختلف من حيث أهميتها.

«ولا بدَّ لذلك من طريقة ثابتة، وبالإمكان أن يجعل لكل منها ما يميِّزها، بأن يكتب عنوان الموضوع بخط مميز، ويوضع خط تحت ما هو مهم، ويكتب ما هو أقل أهمية بخط مميز من دون وضع خط تحته، ويكتب ما هو أقل درجة من أولئك بالخط المعتاد في البحث مع وضع خط تحته»[3].

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٥.

الجداول والصور:

أمّا فيما يتعلق بالجداول والصور ومثلُها الخرائط ونماذج الأشكال، إذا وضعت في ثنايا نصوص البحث - ولم توضع في الملحقات كما مر بنا سابقاً - فإنه ينبغي مراعاة ما يأتي:

أ- يلزم في الجداول أن تكون واضحة، سهلة القراءة والفهم، مدركة المقصود منها بسهولة.

ولتحقيق هذه الغاية، لا مانع أن يكون حجمها كبيراً، بحيث تتحقق هذه الغاية.

ب- يكون للجدول تقديم في السطور السابقة له مباشرة.

جـ- إذا وضع الجدول في صفحة أو صفحات مستقلة، فإن التقديم له يكون على الصفحة السابقة له.

وما دام هذا الجدول، لم يل التقديم مباشرة، بل جاء على صفحة أو صفحات مستقلة، فإنه يأخذ مع الرقم عنواناً يبين خصائصه.

د- المعلومات الْعَرْضيَّة بالجدول يلزم لها أن تكون جميع أعمدة الجدول في صفحة واحدة بطولِ صفحة الرسالة أو بعرضها.

فإذا لم يتسع طولها أو عرضها لكل الأعمدة، فمن الضروري أن يؤتى بورقة من حجم أوسع أو تُلْصَقَ ورقتان أو ورقات حتى تكون صفحة للأعمدة كلها، وتطبّق هذه الورقات لتنتظم مع حجم البحث.

هـ ـ المعلومات الطولية بالجدول، يجوز كتابتها في أكثر من صفحة، إذا لم تتسع صفحة واحدة لها.

و ـ الجدول يستلزم الدقة التامة، حتى يكون صورة صادقة مرتبة، دون خلل أو اضطراب.

ولهذا يجب إعداده إعداداً دقيقاً.

ز ـ يلزم في الجداول ألا تقطع تسلسل الحديث، بل يُختار لها المكان المناسب، بحيث تدعم الفكرة التي يحاول الباحث إبرازها.

ح ـ يلزم في الصور أن تكون واضحة تؤدي الغرض المقصود منها.

ط ـ يلزم في البحوث أن توضع الصور في صفحات مستقلة.

كما يلزم أن يوضع لها عنوان يعرِّف بها، ورقمٌ يشار إليه في صلب البحث.

ي ـ تثبت الصورة على الورقة التي خصصت لها من أوراق البحث تثبيتاً دقيقاً نظيفاً باستعمال مربعات الأركان وقليل من الصمغ.

وتوضع الصورة بالطول أو بالعرض حسب حجمها، ويكون تحتها فراغ، ليكتب فيه رقمها، وتحته الجملة التي تعرِّف بالصورة.

ك ـ إذا كان الباحث حريصاً على أن يكسب بحثه طابعاً من الجمال، فإنه يُنصح أن يضع ورقة من النوع الشفاف فوق كل صورة.

ل ـ الوضع المثالي هو أن تظهر الجداول والصور عند أول إشارة إليها في نصوص البحث، وأن تكون الإشارة إليها واضحة.

م ـ إذا كانت الجداول والصور تحتاج إلى حجم أكبر من حجم صفحة البحث عُمِل ذلك، وطبِّقت هذه الأوراق الكبيرة حتى تتساوى مع صفحات البحث.

لكن الأولى تفادي استخدام هذه الأوراق الكبيرة الحجم التي لا تنتظم مع حجم الرسالة إلا بعد تطبيقها، الأولى «تفاديها إلا في الحالات الضرورية النادرة.

وغالب هذه الوسائل، بالإمكان انتظامها مع حجم الرسالة وصفحاتها إذا استعمل التصوير الفوتوغرافي لتصغير حجمها»[1].

ن ـ إذا كثرت الجداول والصور، فمن الممكن جمعها كلها لتوضع في نهاية البحث، وإن كان الأولى عدم اتباع هذه الطريقة؛ لما تؤدي إليه من الفصل بين الجدول أو الصورة وبين الموضوع الذي أورد الجدول أو الصورة للمساعدة على إيضاحه.

«وأحسن من هذا ما يفعله بعض الطلاب من وضع الجداول والرسوم والصور ـ إذا كثرت ـ في مجلد خاص، بحيث يستطيع القارئ أن يطالع في المجلد الذي به الأبحاث العلمية، وهو في الوقت نفسه يفتح المجلد الآخر عند الجدول المطلوب أو الرسم المشار إليه، وفي هذه الحالة ترتب الجداول والرسوم في المجلد الإضافي بحسب ورودها في المجلد العلمي، ولا مانع من وضع جدول ثم صورة ثم جدول ثم رسم وهكذا»[2].

---

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٦ .

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص، ١١٩ـ١٢٠ .

س - تتفق الصور مع الجداول في أنها لا بدّ لها من تقديم في صلب البحث، وأنها توضع أقرب ما يمكن إلى هذا التقديم.

وتختلف الصورة عن الجدول في أن رقمها والجملة التي تبين حقيقتها يوضعان تحت الصورة لا فوقها.

ع - في نهاية الصورة أو الجدول يوضع بين قوسين أنه صُمم على أساس كذا وكذا، مع ذكر اسم المرجع الأصلي.

وكذلك يوضع هذا في الصور والجداول التي لم يقم بها الباحث أساساً، مع بيان اسم من قام بها.

ف - ينبغي أن ينوِّه الباحث في المكان المناسب بالشكر لمن قدم له العون والمساعدة في الحصول على الجداول والصور، حتى ولو لم تكن من العمل الأصلي لمن قدم هذا العون، بل وضعت على أساس من عمل آخرين[1].

١١ ـ صفحة الخاتمة:

الكلام عن الخاتمة مضى مفصلاً.

ومن الكاتبين في مناهج البحث من لا يضع لها عنواناً مستقلاً عند كلامه على ترتيب البحث وهيأته، بل يدخلها تحت عنوان «نصوص الرسالة»[2].

---

(١) ينظر فيما تقدم في الجداول والصور: شلبي: المصدر السابق، ص ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١١٩-١٢٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٢، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٦.

أما من يفردها بعنوان مستقل، فيجعل صفحتها تشغل الورقة التي تلي «نصوص الرسالة»(١) ما لم تكن الهوامش في آخر الرسالة، فإن كانت الهوامش في آخرها، جاءت صفحتها تالية للهوامش.

١٢ ـ صفحة الملحقات والوثائق:

الكلام عن الملحقات والوثائق مضى مفصلاً.

و« الملحق لا يتبع في ترتيبه طريقة خاصة، وإنما يرقم بعد نهاية البحث مباشرة على صفحة أو صفحات مستقلة»(٢).

وصفحة الملحقات والوثائق تشغل الورقة التي تلي الخاتمة(٣).

١٣ ـ صفحة فهرس المصادر:

مصادر البحث هي آخر أجزائه، وبذكر مصادر البحث يختم البحث.

والكلام عن فهرس المصادر قد مضى مفصّلا.

وصفحة فهرس المصادر تشغل الورقة التي تلي الملحقات والوثائق إذا كان للبحث ملحقات ووثائق، وإن لم يكن له ملحقات ووثائق جاءت صفحة فهرس المصادر تالية لخاتمة البحث(٤).

---

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٤.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٣) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧ ـ ١٤٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٤) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٤.

١٤- صفحات الفهارس الأخرى التي يتطلبها البحث [1]:

تكلمنا ـ تفصيلاً فيما مضى ـ عن الفهارس الأخرى التي يتطلبها البحث، وقلنا: إنها تختلف باختلاف البحوث، فهي تابعة لمحتوى البحث نوعاً وعدداً.

وقلنا في ترتيبها: إن هذا يتم حسب أهميتها بالنسبة للبحث وشدة التصاقها به.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن أهم فهرس بالنسبة للبحث بعد فهرس المصادر، تأتي صفحته تالية لمصادرالبحث، ثم تأتي صفحة الفهرس الثاني تالية لما احتواه الفهرس الأول، وهكذا تأتي صفحة كل فهرس تالية لمحتوى الفهرس السابق له.

وإذا انتهى الباحث في بحثه من هذه المرحلة، وهي مرحلة ترتيبه وإخراجه النهائي على الهيئة التي سيكون عليها، فإنه ينبغي عليه أن يقرأه مرة ثانية؛ ليطمئن على دقة مراجعته وتصحيحه اللذين سبق أن قام بها، وليراجع ما قام به من ترتيب وإخراج، وعليه عندما يقوم بهذه المراجعة والتصحيح أن يحافظ على مظهر البحث؛ ليبدو في شكل أنيق مشرف [2].

وهو بهذا يكون قد هيّأ البحث لدفعه إلى الطابع.

---

(١) انظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٢.
(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٨.

المبحث الثاني والعشرون

طباعة البحث، وخطوطه، وترقيمه، وتجليده

معنى الطباعة في اللغة والمراد بها هنا:

الطباعة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الطاء والباء والعين، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل صحيح، وهو مَثَلٌ على نهاية ينتهي إليها الشيء حتى يُختم عندها، يقال: طبعت على الشيء طابعاً، ثم يقال: على هذا طَبْع فلان وسجيته... ومن ذلك أيضاً طبع السيف والدرهم، وذلك إذا ضربه حتى يكمِّله».

و«طبع الشيء: صوّره بصورة ما ... وطبع الدرهم: نقشه وسكّه ... والطباعة: حرفة الطباعة، ودار الطباعة: موضع الطبع ... والمطبعة والمطبع: الموضع تُطبع فيه الكتب ونحوها، والمطبعة: آلة الطبع»[2].

والمراد بطباعة البحث هنا: كتابته بالآلة الكاتبة.

والبحث بعد أن يكتمل من جميع جوانبه، فإنه ينبغي على الباحث أن يدفعه إلى الطبع بالآلة الكاتبة.

ومسؤولية البحث كتابة وتنظيماً وتصحيحاً تقع على الباحث نفسه، سواء قام هو بكتابته بالآلة الكاتبة أم عهد بذلك إلى آخر؛ إذ لا بدّ له في كلا الحالين من المتابعة الدقيقة لطباعة البحث والتأكد من سيرها وفق الطرق الفنية لطباعة البحوث، وتصحيح ما قد يرد فيها من أخطاء مطبعية، وخروج البحث مطبوعاً على الهيئة التي رسمها الباحث حينما دفع ببحثه إلى

(١) مقاييس اللغة، ٣/٤٣٨، مادة (طبع).

(٢) المنجد، ص ٤٧٥، مادة (طبع).

الطبع[1].

محاسن قيام الباحث بطباعة بحثه بنفسه:

إذا كان الباحث يجيد الطباعة بالآلة الكاتبة، فإنه يستحسن أن يقوم بطباعة بحثه بنفسه، ذلك لأن الأمل حينئذ كبير جداً في أن يخرج البحث في أحسن هيئة: تنظيماً وترتيباً وتصحيحاً وشكلاً، علاوة على ما يوفر له ذلك من وقت ثمين قد يذهب إذا عهد بالطباعة لشخص آخر.

وبيان ذلك أن الباحث يعرف بحثه معرفة جيدة لا يعرفها غيره، فهو حريّ ألا يقع في الأخطاء التي قد يقع فيها غالباً من يعهد إليه بالطبع.

وهو حريّ أن يلحظ كل الاعتبارات المختلفة، وما عسى أن يكون في بحثه من اصطلاحات أو نظم خاصة.

كما أنه يعرف فقرات البحث، وأفكاره، ونصوصه وغير ذلك، وما يترتب على هذه المعرفة من تنظيم وعلامات.

وهو حريٌّ بأن يستفتي نفسه كلما أشكل أمر، وأقدر من غيره على معرفة الفتوى لما أشكل[2].

ما ينبغي على الباحث إذا كان لا يجيد الطباعة بنفسه:

إذا كان الباحث لا يجيد الطباعة بالآلة الكاتبة، فإنه ينبغي أن يحس بأنه

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٩، ثريا ملحس: المصدر السابق ص ١٨٣، ١٨٤.

هو المسؤول عن بحثه كتابة وتنظيماً وتصحيحاً - كما ذكرنا سابقاً- .

وعلى هذا فهو مسئول عن كل ما قد يقع فيه الكاتب على الآلة الكاتبة من أخطاء .

«ولتجنب هذه الأخطاء ينبغي على الطالب أن يختار شخصاً ماهراً في هذه الحرفة ، وأن يعدَّ له الرسالة إعداداً منظماً على الوجه الذي يرجو أن تخرج عليه ، ثم يوضح له القوانين الخاصة بكتابة الرسائل ، من حيث اتساع الهوامش ، والمسافة بين كل سطرين ، وكيفية وضع الأرقام في صلب الرسالة وفي الهامش ونظام ترقيم الصفحات وغير ذلك . .

وعلى الطالب على وجه الخصوص أن يبصّر الكاتب بما قد يكون في الرسالة من اصطلاحات وأشياء غير عادية»(١) .

وعلى الباحث أيضاً ألا يدفع بحثه إلى الكاتب إلا بعد أن يكون قد هيَّأه من كل جهة للطباعة ، بحيث يكون منظماً مرتباً ، سليماً من حيث اللغة ، مستوفى من حيث علامات الترقيم .

وعلى الباحث أيضاً أن يتابع طباعة بحثه متابعة دقيقة ، ويتأكد من سيرها وفق الطرق الفنية لطباعة البحوث ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وعليه أن يصحح ما قد يرد في الطباعة من أخطاء ، ويحسن أن يتخذ شخصاً يقابل معه المطبوع بالمخطوط ؛ للتأكد من سلامة المطبوع ، ولضمان خروج البحث مطبوعاً على الهيئة التي رسمها الباحث حينما دفع بحثه إلى الطابع .

(١) شلبي ، المصدر السابق ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

وليدرك الباحث أن الهدف الأسمى للكاتب على الآلة الكاتبة هو أن يخرج البحث بصورة مطابقة للنسخة المخطوطة التي أعطي إياها .

وعلى هذا فليكتب الباحث بيده ما يريد أن يراه مكتوباً بالآلة الكاتبة ، وليعمل ما يريده من النواحي الفنية ، كعلامات الترقيم ، واختصار ما يريده مختصراً ، وتنظيم الفقرات بوضعها في بدايات السطور ، يعمل الباحث هذا وغيره دون أن يعتمد على الكاتب ، والكاتب سيحاول متابعة ما دوَّنه الباحث حرفياً[1] .

ما ينبغي على الكاتب إذا لم يكن هو الباحث:

إذا كان الكاتب على الآلة الكاتبة ليس هو الباحث نفسه ، فإنه ينبغي عليه أن يفهم الطرق الفنية للطباعة ، وأن يكون عنده معرفة بطرق طباعة البحوث العلمية ؛ إذا إنها تختلف عن طباعة الأمور الأخرى ؛ لما يراعى فيها من أمور كثيرة لا تراعى في غيرها ، وعلى الكاتب أيضاً أن يقرأ من البحث ما يريد طباعته قبل أن يباشر الطبع ؛ لكي يخلو من الأخطاء ، وعليه أن يكون أميناً في نقل ما يكتب[2] .

ما يجب على الباحث في طبعه لبحثه:

يجب على الباحث في طبعه لبحثه أن يراعي الأمور الآتية :

---

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٢) ينظر ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

١ ـ أن يستعمل أوراقاً بيضاء غير مسطرة، متساوية الحجم، ويفضل الحجم المتوسط، وهو مقاس ٢٨×٢٢سم، ويحسن أن تكون الأوراق متوسطة بين السماكة والرقة.

٢ ـ أن تكون الطباعة على صفحة واحدة من الورقة.

٣ ـ أن يترك إلى يمين الصفحة حاشية تقدر بخمسة سنتيمترات يُشغل بعضها في تجليد البحث فيما بعد.

ومن فوائد ترك هذه الحاشية ألا يغطي التجليد بعض العبارات، وحتى يكون هناك فسحة للترقيم الجانبي، والعناوين الجانبية البارزة وغيرها، بحيث يمكن قراءتها بسهولة.

كما يترك هامشاً في أسفل الصفحة، لما قد يظهر من مصدر أو أكثر في سياق البحث، أو عندما تدعو الحاجة إلى ذلك مما ذكرناه سابقاً فيما يوضع في الحاشية، ويبقى في أسفلها ثلاثة سنتيمترات لا يكتب فيها شيء.

وعرض الحاشية العليا ثلاثة سنتيمترات لا يكتب فيها شيء.

كما يلزم أن تكون الحاشية مستقيمة جداً من جهة اليمين ومِنْ جهة الشمال.

ويحسن ألا يكون التفاوت بين نهاية السطور من جهة الشمال كبيراً.

ومن فوائد وضع الهامش في الجانب الأيسر من الصفحة أنه يفسح المجال لتشذيب أطراف الورق دون تأثير على الكتابة.

٤ ـ أن يرقم الصفحات بوضوح ترقيماً متسلسلاً، وقد يستخدم في الترقيم الأحرف الأبجدية لصفحات العنوان، والتقدير والاعتراف، والمحتوى، والمقدمة.

٥ ـ أن تخلو الطباعة من الأخطاء.

٦ ـ أن يراعى في الطبع كتابة الفقرة وأصولها وعلامات الترقيم.

٧ ـ أن يراعى نوع الحبر، وحجم الأحرف، والكلمات، وحجم الخط، كأن يكون حجم الخط في العناوين أكبر منه في المتن، وفي المتن أكبر منه في الهامش.

٨ ـ أن يراعى المسافة في الكتابة على النحو الآتي:

أ ـ تضاعف المسافة بين العناوين الرئيسة ونص البحث كلما وُجد عنوان.

ب ـ تستعمل المسافة المزدوجة في كتابة صلب البحث؛ إذ بالمسافة المزدوجة يكون الكلام واضحاً سهل القراءة، ثم يسهل معها ـ عند الضرورة ـ حشر كلمة أوجملة بين السطرين؛ إذ إنه لا يجوز كتابة شيء على الهامش.

جـ ـ تستعمل المسافة العادية في الأجزاء الطويلة المقتبسة في صلب البحث، وكذلك في الهامش الأسفل.

وهذه الأمور عناصر مهمة في تقويم البحث وإبرازه في الصورة

العلمية المطلوبة[1].

٩ ـ أما نوع الطباعة فيترك لاختيار الباحث.

– فقد يختار الطباعة عن طريق الآلة الكاتبة واستخراج نسخ دفعة واحدة باستعمال الكربون.

– وقد يستخرج النسخ بطريق آلة التصوير.

– وقد يستخرج النسخ بطريقة آلة (الاستنسل) وذلك بعد طبع البحث على أوراق حرير بالآلة الكاتبة.

وأفضل طريقة ـ الآن ـ في طبع البحوث، طبعها بالآلة الكاتبة بطريقة الحاسوب (الكومبيوتر)، واستخراج النسخ بطريق آلة التصوير.

مراجعة ما طُبع من البحث:

إذا قام الكاتب بعمله وبذل فيه أقصى الجهد، فإن هذا لن يحول دون وقوع بعض الأخطاء.

ولهذا كان من الضروري أن يقوم الباحث بمراجعة ما تمت كتابته على الآلة الكاتبة ومقارنته بما كتب في الأصل.

وأحسن طريق لذلك أن يحضر الباحث شخصاً يقرأ له في المخطوط، ويتابعه الباحث في نسخة من البحث المكتوب على الآلة الكاتبة، ويجري

(١) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٤ ـ ١٨٥، وانظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥١، ١٥٤، أبا سليمان: المصدر السابق، ص ١٤٩، ١٥٤، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١١، ٢١٢.

الباحث تصحيح هذه الأخطاء على هذه النسخة، ثم يدفعها إلى الكاتب ليقوم بتصحيح الأصل المطبوع في ضوء هذه الأخطاء.

وإذا كثرت الأخطاء في صفحة مَّا، فيحسن إعادة كتابة هذه الصفحة من جديد بدل كثرة التصحيحات، ويترك الحكم بالكثرة أو القلة في الأخطاء لتقدير الباحث وحرصه على أن يبدو بحثه أنيقاً جميلاً؛ إذ إن الأناقة وحسن الإخراج من الأسس المهمة التي ينبغي أن يتدبرها الباحث، ولا سيما طالب الماجستير والدكتوراه[1].

عدد النسخ المطلوب تسليمها:

يختلف عدد النسخ المطلوب تسليمها باختلاف البحث الذي يتقدم به الطالب (ماجستير، أو دكتوراه) وباختلاف الجامعات، بل وباختلاف الكليات في الجامعة والواحدة.

ولكن من المتفق عليه أنه يلزم الباحث أن يسلم عدداً من النسخ بقدر عدد أعضاء لجنة المناقشة، ونسختين أخريين إحداهما تودع في مكتبة الكلية، والأخرى تودع في المكتبة المركزية للجامعة، وذلك بعد نجاح الباحث.

هذا بالإضافة إلى نسخة خاصة للمشرف، ونسخة خاصة للباحث

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١، وانظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٢.

نفسه، ونسخة أخرى احتياطية.

«وفي إنجلترا يقدم الطالب للجامعة عدداً من النسخ مساوياً لعدد الممتحنين، ويرد الممتحنون نسخهم للجامعة بعد انتهاء مهمتهم، فتودع إحدى النسخ مكتبة الجامعة، وترد النسخ الباقية للطالب»[1].

خطوط البحث

الخطوط جمع خط، ويجمع الخط أيضاً على أخطاط.

والخط يقوم على ثلاثة حروف أصول هي: الخاء والطاء المشدّدة. وهي كما يقول ابن فارس[2]: «أصل واحد، وهو أثر يمتد امتداداً، فمن ذلك الخط الذي يخطه الكاتب».

ولهذا يقول الفيروز آبادي[3]: «الخط: الكَتْبُ بالقلم وغيره».

وينبغي أن يُلاحظ اختلاف حجم الخط عند الإمكان (كما في حال استعمال المطبعة) وذلك على النحو الآتي:

١ ـ حجم كبير لكتابة عنوان الرسالة (خط الثلث مثلاً، ويغلب استعمال

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٢، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٥ ـ ١٨٦، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٢) مقاييس اللغة، ٢/ ١٥٤، مادة (خطّ).

(٣) القاموس المحيط، ٢/ ٣٥٨، مادة (الخط).

أكلشيه).

٢ ـ حجم أصغر من السابق لكتابة عناوين الأبواب والفصول والعبارات الآتية: محتوى البحث، فهرس مصادر البحث، الفهارس الأخرى، مقدمة البحث، خاتمة البحث (خط رقعة أو نسخ كبير نوعا مَّا).

٣ ـ حجم أصغر مما كتب به عناوين الأبواب والفصول وغيرها مما ذكرنا معها وأكبر من العادي لكتابة التقسيمات المتفرعة من عناوين الأبواب والفصول.

٤ ـ الحجم العادي لكتابة صلب البحث.

٥ ـ حجم أصغر من العادي لكتابة الحواشي بأسفل الصفحات، ويجوز أن تكتب به الملاحق والوثائق.

وإذا كتبت الرسالة باليد؛ فإن الأربعة الأولى هي التي تستعمل، ولا داعي لاستعمال الخامس، بل تكتب الحواشي بالخط العادي أيضاً.

أما إذا كتبت بالآلة الكاتبة، فالطريق أن يوضع خط تحت عناوين الأبواب والفصول، وأن تكتب على مساحة أوسع، أي أن تنفرج حروف بعضها عن بعض، وتكون المسافة بين العنوان وبين ما يكتب تحته أفسح مما بين السطرين (ثلاث مسافات). هذا إذا لم يُتّبع ما اخترناه سابقاً في مكان وضع الأبواب والفصول.

أما المسافة بين كل سطرين في صلب الرسالة فتكون مسافتين، وتكون بين كل سطرين في الحواشي مسافة واحدة كما ذكرنا سابقاً[1].

طرق إبراز ما يستحق الاهتمام به:

يحدث أثناء الكتابة أن ترد كلمة أو جملة أوفقرة تستحق اهتماماً خاصاً.

وهناك طرق لإبراز ما يستحق هذا الاهتمام:

فمن هذه الطرق تغيير الحرف الذي يستعمل في الطباعة، كاستعمال حرف أكثر سمكاً من الحروف العادية، فيظهر المقصود ظهوراً واضحاً.

ومن هذه الطرق تغيير نوع الخط بكتابة الكلمة المهمة أو الجملة بخط الرقعة مثلاً.

ومن هذه الطرق ـ وهو المناسب لنا هنا لأنه الذي يستعمل في الأبحاث والرسائل ـ وضع خط أفقي تحت الكلمة أو الجملة أو الفقرة ذات الأهمية[2].

الأشياء التي يوضع تحتها خطوط في الرسائل:

حدّد الباحثون الأشياء التي يوضع تحتها خطوط في الرسائل بما يأتي:

١ ـ أسماء الكتب والصحف والمجلات إذا ورد ذكرها في صلب الرسالة.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٠ ـ ١٢٢، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٢.

أما إذا وردت في الحاشية أو في فهرس المصادر، فلا داعي لوضع خط تحتها، وإن كان بعض الكتاب يرى اطّراد وضع الخط تحت هذه العناوين أينما وردت.

٢ ـ كل كلمة أو كلمات لمعناها من الأهمية ما يستحق به أن يقصد به إبرازه.

وينصح الباحث ألا يكثر من استعمال هذا النوع حتى لا يضيع الأثر الذي يرجى من هذا الاستعمال.

٣ ـ الكلمات الأجنبية التي لا تكتب بحروف لغاتها، كأن يكتب الطالب العربي كلمة «بروفيسور» بالحروف العربية.

ويستثنى من ذلك الكلمات الأجنبية التي شاعت في اللغة التي دخلت فيها، فإن هذه لا يوضع تحتها خط؛ لأنها لا تعامل معاملة الكلمات الأجنبية، ومثال ذلك كلمة «ليسانس» و«بكالوريوس» و «ماجستير» و«دكتوراه» في اللغة العربية[1].

ترقيم البحث:

الترقيم مصدر «رقَّم»، وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الراء والقاف والميم، وهي كما يقول ابن فارس[2]: «أصل واحد يدل على خط وكتابة وما أشبه ذلك، فالرقم: الخط، والرقيم: الكتاب... وكل ثوب

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢) مقاييس اللغة، ٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦، مادة (رقم).

وُشي فهو رَقْمٌ. . . وقال الخليل بن أحمد: الرقم تعجيم الكتاب. يقال: كتاب مرقوم: إذا بُيِّنَتْ حروفه بعلاماتها من التنقيط، ورقمتا الفرس والحمار: الأثران بباطن أعضادهما».

وقال الفيروز آبادي[1]: «رقم الكتاب: أعجمه وبيَّنه، والمرْقَم كمنبر: القلم. . . والترقيم علامة لأهل ديوان الخراج تجعل على الرقاع والتوقيعات والحُسْبانات؛ لئلا يُتوهّم أنه بُيِّض كي لا يقع في حساب».

والمراد بترقيم البحث هنا: وضْعُ علامات من حروف أبجدية أو أرقام عددية على صفحات البحث تبيِّن تسلسله.

متى يبدأ بالترقيم؟

يبدأ بالترقيم النهائي للبحث بعد تمام طبعه، فيرقم دفعة واحدة، ذلك لأنه قد يحدث عند التصحيح وعند تقليب النظر النهائي في تنظيم البحث ما يمكن أن يزاد أو يحدف في الصفحات مما يخل بالترقيم لو عُمل قبل تمام طبع البحث، هذا إضافة إلى أنه قد يعمل أكثر من شخص في وقت واحد في كتابة البحث على الآلة الكاتبة، كأن يعمل واحد في كتابة المقدمة والباب الأول، ويعمل ثانٍ في كتابة الباب الثاني والثالث وهكذا، مما يحتّم تأجيل الترقيم النهائي إلى حين تمام طبع البحث.

(١) القاموس المحيط، ٤/ ١٢١ـ١٢٢، مادة (رقم).

أما الفهارس سوى فهرس المصادر، فقد قلنا سابقاً إنها لا تطبع إلا بعد تمام طبع البحث وترقيمه[1].

نظام ترقيم الصفحات:

نظام ترقيم الصفحات ينبغي ملاحظته بكل دقة.

وهو نوعان:

النوع الأول: الترقيم بالحروف الأبجدية (أ ب ج د هـ و ز . . .).

ويرقم بالحروف الأبجدية صفحة العنوان (لا يوضع لها رقم ولكنها تحسب في الترقيم) وصفحة الشكر والتقدير، وصفحات المحتوى، والمقدمة.

وترقيم هذه الأشياء بالحروف الأبجدية ليس لازماً، بل يجوز ترقيمها بالأرقام العددية، لكن ترقيمها بالحروف الأبجدية هو الغالب[2] «مجاراة لتقليد الباحث الغربي؛ إذ يفضل لمقدمته الأرقام الرومانية . . . وقد يكون من الدوافع إلى ذلك كون المقدمة آخر ما يكتب من الكتاب، ولا يدري سلفاً ما سيكون عليه عدد صفحاتها»[3] هي وما قبلها من صفحات العنوان والشكر والتقدير والمحتوى.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٤، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١١٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦ غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٣) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١١٧ ..

النوع الثاني: الترقيم بالأرقام العددية (١، ٢، ٣، ٤، . . .)، وترقم به صفحات البحث كلها، وكذلك الخاتمة، والفهارس.

والورقة التي توضع قبل الباب الأول، أو الفصل الأول مباشرة ويكتب في وسطها عنوان البحث، لا تحمل رقماً، ولا تحسب في الترقيم، ومثل ذلك الورقة التي تضاف قبل كل باب أو فصل ويكتب عليها رقم الباب أو الفصل (الباب الأول، أو الفصل الأول مثلاً) وعنوانه، أما في حالة الطبع فإن هذه الورقات تحسب في الترقيم، وذلك بسبب نظام «الملازم» المستعمل في الطبع، وكون الملزمة الأولى تحمل أرقاماً تبتدئ من ١ إلى ١٦ والملزمة الثانية تحمل أرقاماً تبتدئ من ١٧ إلى ٣٢ وهكذا، فلو لم يسر نظام الترقيم في الطبع على هذا الأساس، لأمكن أن يحدث ارتباك في الكتاب(١).

عدد ما تحمله اللوحة الطويلة من أرقام:

قد يكون في البحث لوحات طويلة تنشر وتطوى وتتكون كل منها من عدة ورقات ملتصقة، فكل لوحة من هذه اللوحات تحمل رقماً واحداً مهما كان طولها، ومهما كان عدد الأوراق التي أسهمت في تكوينها(٢).

مكان وضع الرقم في الصفحة:

يجوز وضع الرقم في منتصف الصفحة من أعلى، أي فوق أول سطر من أسطر الصفحة.

---

(١) شلبي: المصدر السابق ص ١٥٤ـ١٥٥، وانظر غازي عناية: المصدر السابق ص ٢١٦.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٥.

كما يجوز وضعه في منتصف الصفحة من أسفل، أي تحت آخر سطر من أسطر الصفحة، وإذا كان في الصفحة حاشية فيوضع تحت آخر سطر من أسطر الحاشية.

كما يجوز وضع الرقم في الطرف الأعلى للصفحة من جهة الشمال.

وبعض الكاتبين يرى أن الرقم يوضع في أعلى الصفحة إلاّ في حالتين هما: أن يتوسط الصفحة عنوان رئيسي، أو أن تبدأ بباب أو فصل جديد[1].

إذا تم ترقيم الصفحات ثم حذف أو أضاف فماذا يعمل في الترقيم:

يحدث أحياناً أن يضطر الباحث بسبب من الأسباب لحذف ورقة أو أكثر بعد ترقيم الصفحات، والواجب في هذا أن يوضع على الصفحة السابقة لهذا الحذف - بالإضافة إلى رقمها - رقم الصفحات المحذوفة، فإذا حذفت الصفحتان اللتان تحملان رقمي ٧٨، ٧٩ مثلاً، فإن الصحفة رقم ٧٧ سيكون رقمها كالآتي: ٧٧، ٧٨، ٧٩.

وإذا اضطر الباحث لإضافة ورقة أو ورقتين بعد إجراء الترقيم، فإن الرقم الذي تحمله الصفحة السابقة يعطى هو نفسه للصفحة وللصفحات الجديدة مع إضافة حروف أ، ب، جـ، وهكذا، فإذا أضاف الباحث ورقتين بعد صفحة ١٥٣ مثلاً، فإن الورقة الأولى منهما ستعطى رقم ١٥٣أ، والثانية سيكون رقمها ١٥٣ ب، ثم تجيء بعد ذلك صفحة ١٥٤.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٥، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤.

تجليد البحث:

التجليد: مصدر جلَّد، وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الجيم واللام والدال، وهو كما يقول ابن فارس[1]: «أصل واحد، وهو يدل على قوة وصلابة، فالجِلْدُ معروف، وهو أقوى وأصلب ما تحته من اللحم... والمِجْلَدُ: جلدٌ يكون مع النادبة تضرب به وجهها عند المناحة... والجلد: الأَرض الغليظة الصلبة».

«والمجلِّد من يُجَلِّد الكتب»[2].

والمراد بتجليد البحث هنا: ضبط أوراق البحث بشيء قويّ من جلد ونحوه، حفاظاً عليها من التناثر أو الاختلاط أو الضياع.

والبحث إن كانت أوراقه قليلة فلا يلزم الباحث تجليده، بل عليه أن يحفظه من التناثر والاختلاط والضياع بغلاف ونحوه.

أما إذا كانت أوراق البحث كثيرة فيلزم الباحث تجليد جميع النسخ التي سيقدمها للكلية قبل تقديمها لها، سواء في ذلك نسخة المشرف أم نسخ أعضاء المناقشة أم نسخة المكتبة؛ لأن التجليد أدعى للمحافظة على أوراق البحث من التناثر والاختلاط والضياع، ولأن من حق المناقشين أن يتسلموا نسخهم متماسكة.

---

(١) مقاييس اللغة، ١/ ٤٧١-٤٧٢، مادة (جلد).

(٢) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١/ ٢٨٤، مادة (الجلد).

ثـم إن المناقش إنسان له مشاعره التي تتأثر عندما يجد بين يديه أوراقاً مختلطة أو متناثرة أو هي عرضة لذلك، فينبغي احترام مشاعره بتجليد البحث تجليداً محكماً.

ويعتبر التجليد من الأمور التي يراعيها أعضاء اللجنة، وترك التجليد أو عدم مراعاة الجودة فيه من الأمور التي تكون مثار لفت نظر إليها من قبل أعضاء لجنة المناقشة(١).

«على أن بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية تقبل النسخ غير مجلدة وتستوفي من الطالب رسم التجليد(٢)».

أما نوع التجليد، فإن بعض الجامعات يحدّد نوعاً خاصاً من التجليد.

ولكن الأولى أن يترك نوع التجليد للباحث تبعاً لذوقه ولحالته المادية على أن يكون التجليد في أي حال من الأحوال محكماً، بحيث لا يتعدى نصف الهامش الأيمن الذي ترك واسعاً لهذا الغرض، وبهذا تكون الكتابة واضحة يصل إليها القارئ دون عناء(٣).

وعلى الباحث أن ينبِّه المجلِّد إلى ما قد يكون بالبحث من جداول أو رسوم جُعلَتْ على أوراق ذات حجم كبير تطوى وتنشر.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٦، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٩، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ١٤٩، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٣.

وعلى المجلِّد أن يلاحظ سلامتها من القصِّ وإمكان نشرها وإعادة طيِّها بسهولة .

وإذا كان البحث ذا حجم سميك كُتبَ عنوانه ، والدرجة العلمية المقدم لها إن كان مقدماً لدرجة علمية ، واسم الباحث على قاعدة الغلاف .

أما إذا كانت القاعدة صغيرة لأن البحث غير سميك ، فالمتّبع أن تكون هذه الكتابة على الوجه الأيمن للغلاف[1] .

---

(١) شلبي : المصدر السابق، ص ١٥٧ .

المبحث الثالث والعشرون

مناقشة البحث، ونتيجة المناقشة، والألقاب العلمية

معنى المناقشة في اللغة والمراد بها هنا:

المناقشة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي النون والقاف الشين، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل صحيح يدل على استخراج شيء واستيعابه حتى لا يترك منه شيء، ثم يقاس ما يقاربه. منه نقش الشعر بالمنقاش، وهو نتفه. ومنه المناقشة: الاستقصاء في الحساب حتى لا يُترك منه شيء، وفي الحديث: (من نوقش الحساب فقد عذِّب)[2]. ويقال: شجة منقوشة: تنقش منها العظام: أي تُستَخرج . . . ومن الباب: نَقْشُ الشيء: تحسينه، كأنه ينقشه، أي ينفي عنه معايبه ويحسِّنه».

ويقول الفيروز آبادي[3]: «النقش: استقصاؤك الكشف عن الشيء . . . والمناقشة: الاستقصاء في الحساب».

و«ناقش فلاناً: جادله وماحكه . . . انتقش الشيء: استخرجه»[4].

والمراد بالمناقشة هنا «الجلسة التي تعقد في الجامعات؛ لامتحان الطلاب عند تقديم رسائلهم في الدراسات العليا» حيث كثر استعمال هذه اللفظة (المناقشة) للدلالة على هذه الجلسة[5].

---

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٤٧٠، مادة (نقش).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة (السيوطي: الجامع الصغير، ٢/ ٣٨٢).

(٣) القاموس المحيط، ٢/ ٢٩١، مادة (النقش).

(٤) المنجد، ص ٩٠٨، مادة (نقش).

(٥) جبور عبد المنعم: المعجم الأدبي، ٢٦٧ ب، اقتبسته ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٧ .

فالمناقشة إذن هي «المباحثة العامة الشفوية التي تدور بين اللجنة الفاحصة، والطالب المرشح لنيل شهادة جامعية عليا. وتدور حول مضمون الرسالة المعدة لهذه المناسبة»[1].

اللجنة المناقشة:

تختلف أنظمة الجامعات فيمن يتولى تأليف لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

ففي الجامعات السعودية يتولى تأليف اللجنة مجلس الكلية وذلك بعد تقرير يقدمه الطالب للقسم عن رسالته، وبعد تقرير يعده الأستاذ المشرف عن الرسالة وعن صلاحيتها للمناقشة يقدمه للقسم، وبعد توصية القسم بتأليف اللجنة.

وقد جرت العادة أن يكون عدد اللجنة المناقشة ثلاثة من بينهم الأستاذ المشرف على الرسالة.

وقد يزيد عددهم إلى أربعة أو خمسة، وذلك حينما يكون للرسالة جانبان مختلفان في التخصص، بحيث تستدعي تعيين مشرفين، وثلاثة أعضاء بعضهم في تخصص والبعض الآخر في التخصص الآخر الذي احتوته الرسالة.

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وقد جرت العادة في الجامعات السعودية أن يكون أحد المناقشين من خارج الجامعة.

ويقدم المناقشون تقارير عن الرسالة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، فإن رفضوها ألغيت، وإن أجازوها نوقشت، وإن رفضها أحدهما وأجازها الآخر ترك الفصل في ذلك إلى مجلس القسم، وإن أجازوها بعد التعديل أعطي الطالب مدة لا تزيد عن السنة ليعدلها، ثم تنظر اللجنة المناقشة بعد ذلك في أمر إجازتها.

وفي بعض الجامعات يؤلف اللجنة رئيس الدراسات العليا، على أن يكون من بينهم الأستاذ المشرف، ويتراوح عددهم بين الاثنين والثلاثة - دون المشرف - حسب رغبة الرئيس، ويشار إليهم عادة بالقارئ الأول، فالثاني، فالثالث إلخ[1].

وفي بعض الجامعات يفرق بين رسالة الماجستير والدكتوراه «ففي الماجستير تؤلف لجنة للامتحان من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الكلية من بينهم الأستاذ المشرف الذي أعد البحث تحت إشرافه. ويكون تأليف هذه اللجنة بعد تقرير الأستاذ المشرف عن الرسالة وعن صلاحيتها للمناقشة.

وفي الدكتوراه يؤلف العميد لجنة من ثلاثة أعضاء أحدهم الأستاذ الذي أشرف على إعداد الرسالة لفحصها ووضع تقرير مكتوب عنها، فإذا قررت

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٨ .

اللجنة صلاحيتها للمناقشة، رفع الأمر لمجلس الكلية ليختار لجنة المناقشة، بناء على اقتراح القسم ويحدد موعد المناقشة»[1].

وقد جرت العادة أن يكون أعضاء لجنة المناقشة من أساتذة الجامعة، أو من العلماء الذين لهم خبرة في مجال التدريس، وباع طويل في ميدان التأليف والبحث العلمي.

وتختلف أنظمة الجامعات فيمن يتولى رئاسة جلسة المناقشة.

ففي معظم الجامعات يتولى رئاستها المشرف على الرسالة، وهذا النظام يعمل به في الجامعات السعودية.

وفي بعض الجامعات يتولى رئاسة اللجنة رئيس قسم الماجستير أو الدكتوراه.

وفي بعض الجامعات يتولى رئاستها رئيس الدراسات العليا.

ويقدم رئيس اللجنة الطالب للجنة المناقشة، ويطلب منه أن يقدم عرضاً موجزاً لبحثه، ويقوم بإدارة المناقشة[2].

وبعض الجامعات تتخذ شعاراً للطالب يلبسه أثناء مثوله للمناقشة أمام اللجنة، وهذا الشعار هو الروب والخاتم والقبعة المربعة.

وبعض الجامعات العربية والإسلامية التي تتخذ الشعار اقتصرت على الروب.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧، ١٨٨.

وبعض الجامعات تجعل شعار الروب شاملاً للطالب وللجنة المناقشة[1] .

ملخص الرسالة الذي يقدمه الطالب بين يدي المناقشة:

في معظم الجامعات يعدّ الطالب مخلصاً لرسالته ؛ ليلقيه أمام لجنة المناقشة والجمهور الحاضرين قبل بدء المناقشة .

وينبغي أن يكون هذا الملخص إلمامة سريعة بكل ما ورد في الرسالة ، وأن يُعدّ بمنتهى الدقة .

وحيث كان هذا الملخص إلمامة سريعة بكل ما ورد في الرسالة وما صاحبها ، كان لزاماً أن يشمل العناصر الآتية :

١ ـ تقرير المشكلة التي هي موضوع البحث ، وشرح أهميتها في محيط المادة التي ينتسب إليها الطالب .

٢ ـ الحديث عن موضوع البحث من حيث خطوره في ذهن الطالب واختياره له ، وكيف تكوّن ونما وتدرج حتى النضوج .

٣ ـ بياناً موجزاً عن الأبحاث السابقة في هذا الموضوع أو المتصلة به ـ إن وجدت ـ وعن النتائج التي وصلت إليها تلك الأبحاث ، والنقطة التي بدأ منها البحث الجديد ، مع تقويم موضوعي للأبحاث السابقة والنتائج التي وصلت إليها .

٤ ـ إبراز الخطة التي رسمها الطالب لدراسة الموضوع ، ويشمل ذلك عناوين المشكلات الرئيسيَّة (وهي الأبواب أو الفصول) التي تتفرع عن

---

(١) ينظر غازي عناية : المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

المشكلة الرئيسية (وهي موضوع الرسالة) ثم عناوين المشكلات الفرعية (وهي الفصول أو المباحث) التي تتفرع عن المشكلات الرئيسية.

ويسبق هذه الخطة مقدمة البحث ثم التمهيد - إن وجد-.

كما يلحق هذه الخطة خاتمة البحث، ثم الملحقات - إن وجدت - ثم فهرس المصادر، والفهارس الفنية الأخرى.

٥ - المنهج الذي سار عليه الطالب في بحث هذا الموضوع وفق الخطة التي رسمها لدراسته.

٦ - إبراز أهم المصادر التي اعتمد عليها الطالب في بحث هذا الموضوع، وتحديد جوانب هذا الاعتماد، من حيث ذكر المصدر المعتمد عليه، والموضوع الذي تم الاعتماد عليه من هذا المصدر، والباب أو الفصل أو المبحث من الرسالة الذي تم اعتماده على هذا المصدر واستفادته منه.

٧ - إلماماً مختصراً بالمادة الأساسية التي كشفها، والنتائج التي حصل عليها منها، والمعطيات الجديدة التي كشفت عنها تلك النتائج، وما يمكن أن يكون جديداً في هذا الباب.

٨ - وإذا كان البحث يفتح آفاقاً جديدة وتحتاج بعض نقاط فيه إلى دراسة أوسع وأعمق حَسُن بالطالب أن يشير إلى ذلك، ذاكراً أنه فتح الباب، ولكن لم يكن في طاقته أن يورد كل التفاصيل عن نقطة كذا؛ لأنها تحتاج إلى بحوث مستقلة قد يتمكن هو أو غيره من القيام بها في المستقبل.

٩ - الصعوبات التي واجهت الطالب أثناء قيامه ببحث الموضوع.

١٠ ـ التوصيات التي انقدحت في ذهن الطالب من جراء قيامه بهذا البحث.

١١ ـ الشكر والتقدير لكل من قدم للطالب عوناً في رسالته: من كلية أو قسم أو مشرف أو أمناء مكتبات إلخ، كما ذكرنا ذلك سابقاً[١].

مادة الملخص:

ومما تقدم يتبين أن الطالب يستعين في تكوين مادة ملخص الرسالة وإعداد هذا الملخص بالمقدمة، وخطة دراسة الموضوع، وبالخاتمة حيث رسم فيها نتائج البحث، وأودع فيها التوصيات «فالمخلص إذن جولة سريعة حول الموضوع منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة ثابتة مفيدة»[٢].

الوقت الذي يستغرقه إلقاء هذا الملخص:

تختلف أعراف الكليات في الوقت الذي يستغرقه إلقاء هذا الملخص، بل يختلف الأشخاص في كلية واحدة.

ولكن العادة الغالبة جرت بأن يستغرق نصف ساعة في رسالة الماجستير، وثلاثة أرباع الساعة في رسالة الدكتوراه.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٦١ ـ ١٦٢، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٧، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٢.

أهمية هذا الملخص وما ينبغي للطالب وقت إلقائه:

هذا الملخص هو أول شيء يعطي الانطباع عن القدرة العلمية الذاتية للطالب وعن شخصيته بالنسبة للجنة المناقشة وللحاضرين .

لهذا كان على الطالب أن يراعي الأمور الآتية :

١ ـ أن يُعدَّ هذا الملخص إعداداً جيداً كما سبق ، مراعياً الوضوح في الألفاظ ، والجودة في السبك ، والسهولة في التعبير ، والسلامة من كل خطأ لغوي ونحوي ، ولو أحوجه ذلك إلى عرضه على من هو أقوى منه في اللغة والنحو ليصحح له ما يحتاج إلى تصحيح ، ويضبط ما يحتاج إلى ضبط قبل أن يلقي هذا الملخص أمام لجنة المناقشة .

٢ ـ حُسْن الإلقاء ، حيث إنّ له أهمية كبيرة ، فعليه أن يتدرب على حسن الإلقاء قبل مثوله أمام لجنة المناقشة ، فيكون سليم النطق ، مسترسل الأسلوب ، حسن النبرات ، متمهلاً في الإلقاء بحيث يفهم السامعون ما يلقيه ، متنوع النغمات ، موزعاً نظراته توزيعاً منظماً .

٣ ـ الهدوء في الجلسة والرزانة في الحركات ، بالإضافة إلى حسن السمت وجودة المظهر .

٤ ـ التواضع وعدم الظهور بمظهر الغرور ، فلا يبدو من عباراته ما يدل على الكبرياء ، بل عليه أن يظهر بمظهر التواضع الذي هو من أبرز أخلاق العلماء ، فيقول : إنه حاول ، وإنه يرجو أن يكون قد وفق فيما قصد إليه .

ولكن التواضع لا يعني أن يظهر بمظهر الذليل المحتقر لنفسه، بل عليه أن يكون معتداً بنفسه بشرط ألا يتجاوز الاعتداد حده المشروع فيصل إلى الغرور والكبرياء[١].

إعداد الطالب الدفاع عن البحث:

إذا انتهى الطالب من قراءة الملخص أمام لجنة المناقشة، فإن رئيس اللجنة يقدم أحد أعضائها لمناقشة الطالب في رسالته.

ومن هنا كان على الطالب أن يعدَّ ـ قبل وقت المناقشة ـ دفاعاً عن النقاط الضعيفة أو النقاط التي هي مثار خلاف في الرسالة.

وهذا الدفاع يعده الطالب، ولكن عليه أن يدّخره ليجيب به عن أسئلة قد توجه إليه عند النقاش، دون أن يثير هو مثل هذه المشكلات في ملخص الرسالة الذي يلقيه، حتى لا يوجِّه المناقشين إلى ما في رسالته من المواطن الضعيفة[٢].

موضوع المناقشة:

إذا انتهى الطالب من قراءة مخلص رسالته بدأت اللجنة مناقشتها للطالب بعد تقديم رئيس اللجنة أحد أعضائها للمناقشة.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٢ ـ ١٦٣، وينظر: ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٧، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٣، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٦.

وموضوع المناقشة يشمل عناصر الرسالة الثلاثة وهي :

١ ـ الناحية الشكلية .

٢ ـ الناحية المنهجية .

٣ ـ الناحية الموضوعية (العلمية)

وكل واحد من هذه العناصر له أهميته من حيث تناول المناقشة له[١] .

أولاً : الناحية الشكلية : من حيث النواحي النحوية، والإملائية، والمطبعية، وعلامات الترقيم ، والفقرات، وبدايات السطور ، ونحو ذلك مما يتصل بالشكل والإخراج ، فإن وقوع الأخطاء النحوية، أو الإملائية، أو المطبعية، أو عدم مراعاة علامات الترقيم ، أو الفقرات ، أو بدايات السطور فيما ينبغي فيه ذلك ، أو نحو هذه الأمور ، مما يضعف قيمة الرسالة ، ومما يتيح للمناقشين فرصة للهجوم على الطالب والتقليل من قيمة مجهوده ، ومما يؤثر في تقدير النجاح للرسالة[٢] .

ثانياً : الناحية المنهجية : وهي مهمة جداً، حيث يرى كثيرمن المناقشين أن المقصد الأول من الرسالة هو تعلم الطالب الناحية المنهجية .

وينظر المناقشون إلى الرسالة التي كثرت فيها المادة بدون نظام ، وتعمق البحث فيها بدون ترتيب نظرتهم إلى محل تجاري وفرت بضاعته ولكنها لم

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق، ص ١٦٦ ، ثريا ملحس : المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(٢) ينظر شلبي : المصدر السابق، ص ١٦٧ .

تنظم ولم يحسن عرضها، فإذا طلبت شيئاً فقد لا تجده، وإذا حاولت وجود السكر عثرت عليه وقد اختلط بالملح أو أوشك أن يختلط به.

فحُسن اختيار الموضوع، والبراعة في الخطة التي وضعت لدراسته، والنجاح في اختيار العناوين القوية الدقيقة، وترابط الفصول والأقسام، وتنظيم البحث، وترتيب المعالجة للقضايا، وترتيب المصادر، وحسن العرض، وغير ذلك مما يتصل بمنهج البحث في الموضوع، كل هذا له شأن كبير في تقدير الرسالة، والفشل في أية نقطة من هذه النقاط يثير على الطالب حملة قد تكون شديدة.

وليكن معروفاً أن الطالب قد يصل إلى مستوى المناقشين فيما يتعلق بالناحية العلمية لموضوع رسالته بل قد يفوقهم في ذلك، لطول عمله في ذلك الموضوع، وتخصصه فيه، ولكن الطالب لن يصل إلى مستوى المناقشين في الناحية المنهجية، فالغالب أن يكون للمناقش دربة وخبرة في هذا الشأن، مما يتيح له أن يجد منافذ للهجوم في الناحية المنهجية كلما كانت هناك ثغرة للهجوم في هذه الناحية[1].

ثالثاً: الناحية الموضوعية (العلمية): وهي الهدف الأساسي في الرسالة، فالعمق في البحث، والقدرة على معالجة القضايا، وحسن الإحاطة، والدقة في النقد والمقارنة، وحسن الاختيار في المسائل الخلافية، والإسهام في النهضة العلمية بما في الرسالة من جديد مفيد، كل هذا يقلل كثيراً من الهجوم على الطالب[2].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٧ ـ ١٦٨، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٨، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

الأسئلة التي توجهها لجنة المناقشة للطالب:

الأسئلة التي توجهها لجنة المناقشة للطالب هي وسيلة لتعبيره عن معلوماته تعبيراً واضحاً، ودفاعه عن آرائه دفاعاً مقنعاً، ووضع يده على الصواب فيما لم يحالفه فيه الصواب، وليس مقصوداً بالمناقشة مجرد الهجوم عليه، وكشف مواطن الضعف فيها دون تسديد لها.

ومن هنا كان على اللجنة أن تراعي في توجيه الأسئلة أموراً منها: وضوح السؤال، وحسن اختياره، وعدم تشعبه، والتلطف في صياغته وتوجيهه للطالب، بل ينبغي أن تكون المناقشة حواراً ينشرح به صدر الطالب ويذيقه لذة البحث؛ لأن ذلك يتيح له أن يعرض أمام لجنة المناقشة أفكاره وآراءه التي توصل إليها بعد عناء طويل، وعمل مرهق، وجدّ واجتهاد[1].

ما ينبغي على الطالب من حيث الإلمام بالموضوع العام الذي اختار منه موضوع رسالته:

قلنا: إن المناقشة تجري في الرسالة من حيث عناصرها الثلاثة: الناحية الشكلية، والناحية المنهجية، والناحية العلمية.

ومع أن المناقشة في الناحية العلمية هي في موضوعات الرسالة التي تعرضت لها، إلاّ أن على الطالب أن يكون ملمّاً بالموضوع العام الذي اختار منه المشكلة التي عالجها في الرسالة؛ إذ إن كثيراً من المناقشين يسألون في

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩ .

أشياء متصلة بالرسالة اتصالاً وثيقاً أوخفيفاً، ليختبروا مقدرة الطالب، وليبرزوا بعض المقارنات التي لا غنى عنها في البحث.

ومعنى هذا أنه إذا كان موضوع الرسالة مثلاً «الشرط عند الأصوليين» فعلى الطالب أن يكون ملماً بالحكم الشرعي وقسميه، محيطاً بأقسام الحكم الوضعي التي يكون الشرط أحدها؛ إذ إن للمناقشين الحقّ في أن يستدرجوا الطالب إلى مناقشة الموضوعات التي تتصل برسالته من قريب أو من بعيد[1].

الذي يحضر المناقشة:

لاشك أن ممن يحضر المناقشة لجنة المناقشة.

أما غير لجنة المناقشة فتختلف الجامعات في أنظمتها في ذلك.

فبعض الجامعات تجعل المناقشة مغلقة سرية لا يحضرها سوى لجنة المناقشة.

وبعض الجامعات تجعل المناقشة علنية.

وفي هذه الحال يحضر المناقشة ويستمع إليها الطلاب وغير الطلاب، بل إن بعض الجامعات درجت على توجيه دعوات لحضور المناقشة.

ولا يحق لهؤلاء الحاضرين المستمعين أن يوجهوا أسئلة إلى الطالب إلا في حالات خاصة، يدعو إليها رئيس لجنة المناقشة[2].

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٠.

الوقت الذي تستغرقه مناقشة اللجنة للطالب:

بعض الجامعات أوالكليات تحدد الوقت الذي تستغرقه مناقشة اللجنة للطالب بساعتين أو ثلاث ساعات مثلاً، فلا تتجاوزه المناقشة.

وبعض الجامعات لا تُحدد الوقت المستغرق للمناقشة، بل تترك ذلك للجنة.

وفي هذا النظام يختلف الوقت الذي يقضيه الطالب أمام لجنة المناقشة اختلافاً كبيراً تبعاً لاعتبارات كثيرة أهمها:

١ ـ نوع الرسالة، فالرسالة المقدمة للدكتوراه تحتاج عادة إلى وقت أطول من الرسالة المقدمة للماجستير، وسبب ذلك أهمية رسالة الدكتوراه، وعمقها، وأصالتها، وكثرة مراجعها.

٢ ـ نوع التخصص، فالرسالة المقدمة في العلوم الإنسانية، كالشريعة، واللغة العربية، والتاريخ تحتاج عادة إلى وقت أطول من الرسالة المقدمة في العلوم التطبيقية كالطب والهندسة والعلوم.

بل يختلف الوقت المستغرق باختلاف التخصصات الدقيقة، فالرسالة المقدمة في الفقه أو في أصوله تحتاج عادة إلى وقت أطول من الرسالة المقدمة في الثقافة الإسلامية أو في السياسة الشرعية أو في الجغرافية.

وما هذا الطول إلا لعمق المادة وكثرتها وتشعبها واختلاف وجهات النظر فيها.

٣ ـ موضوع الرسالة، فالرسالة التي كتبت في موضوع مطروق تكون أدعى للهجوم عليها ومناقشتها، لما في الموضوع من معلومات كثيرة يكون

كثير منها مظنة لوجود ثغرات يُنفذ من خلالها للهجوم والنقاش، ولوجود صلة كبيرة بين المناقشين والموضوع المطروق تمكنهم من العثور على منافذ كثيرة للهجوم والنقاش؛ بخلاف الموضوع البكر؛ فإن إحاطة الطالب به تفوق إحاطة أي شخص آخر به.

٤ ـ لجنة المناقشة أو بعض أعضائها، فبعض لجان المناقشة أو بعض أعضاء اللجان عنده من القدرة العلمية ما يمكنه من إيراد مناقشات علمية دقيقة يطول بها وقت المناقشة.

وبعضهم يميل إلى الإحاطة بإيراد جميع ما سجله من ملحوظات على الرسالة في جميع جوانبها، من حيث الشكل والمنهج والناحية العلمية، فيطول وقت المناقشة.

وبعضهم يختار من الملحوظات أهمها ويدع الباقي، فيقصر وقت المناقشة.

٥ ـ نوع المناقشة من حيث علانيتها وفتح الباب أمام الجمهور لحضورها والاستماع إليها، أو سرّيتها وإغلاق الباب أمام الجمهور عن حضورها والاستماع إليها.

فإذا كانت المناقشة علنية مفتوحة أمام الجمهور استغرقت وقتا أطول وأكثر بكثير من الوقت الذي تستغرقه المناقشة السرية المغلقة، ولا سيما إذا كان من بين الجمهور الحاضرين أناس من العلماء وأصحاب الاختصاص.

وسبب الطول في المناقشة إذا كانت علنية مفتوحة أمام الجمهور، أن للجمهور وضعاً يلاحظه الطالب والمناقشون جميعاً، فالطالب يستغرق وقتاً

في تلخيص رسالته وإبراز ما عاناه في كتابتها وما أسهم به فيها للنهضة العلمية، لينال بذلك عطف الحاضرين وتقديرهم، ويتصدى عند المناقشة للإجابة عنها ليثبت قدرته.

ثم يجيء دور المناقشين، ومعظمهم يحسُّ بأنه يمتحن أمام الجمهور الذين يقدرون أسئلته ويزنون مناقشته، وقد يؤدي هذا الشعور في بعض الحالات إلى أن تكون المناقشة مجالاً للمناقش لإبراز قوته العلمية أمام الجمهور، ولذلك فاللجنة المناقشة أشدّ حرصاً مما لو كانوا مع الطالب في مكان خاص(١).

وما حضرناه من مناقشات للرسائل تراوح ما استغرقه من وقت بين ثلاث ساعات وخمس ساعات.

ما ينبغي على الطالب مراعاته أثناء المناقشة:

إذا انتهى الطالب من قراءة ملخص رسالته، قدمه رئيس لجنة المناقشة لأحد أعضائها لمناقشته في رسالته.

وعلى الطالب وهو يتلقى ما يوجهه إليه المناقشون من نقد مراعاة الأمور الآتية:

١ ـ الهدوء في الجلسة والرزانة في الحركات، بالإضافة إلى حسن السمت، وجودة المظهر.

٢ ـ التواضع وعدم الظهور بمظهر الغرور، فلا يبدو منه ما يدلُّ على

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

الكبرياء، بل عليه أن يظهر بمظهر التواضع الذي هو من أبرز أخلاق العلماء.

ولكن التواضع لا يعني أن يظهر بمظهر الذليل المحتقر لنفسه، بل عليه أن يكون معتداً بنفسه بشرط ألا يتجاوز الاعتداد حدّه المشروع، فيصل إلى الغرور والكبرياء.

٣ ـ أن يتقبل ما يوجه إليه من نقد بسعة صدر ورحابة نفس.

٤ ـ أن يظل قوي الأعصاب فلا يضعفه أي هجوم قد يوجَّه إليه، وليدرك أنه قد يكون بين المناقشين أستاذ قوي الهجوم، يبدو منه لون من العنف، فلا يكن لهذا أثر في نفسية الطالب.

٥ ـ أن يستمع النقد العلمي من المناقش، ويستوعب الأسئلة، ويفهم السؤال قبل أن يجيب عنه، حتى إذا كَوَّنَ جوابه، أجاب بهدوء وسعة صدر، وَفَهْم ووضوح، مبتعداً عن السفسطة، والاعتداد بالنفس والغرور، محاولاً جهده تعزيز آرائه بالشواهد المقنعة، والبراهين العلمية الدامغة، باذلاً وسعه في إقناع اللجنة بوجهة نظره دون لجاجة أو إكراه أو مهاجمة، وليعلم الطالب أنه قد يكون من بين أعضاء اللجنة من هو حادّ الانفعال الذي يثيره غرور الطالب أو لجاجته أو سوء أدبه، فيكون له أثر في نفسيته قد يؤدي إلى تقليله من قيمة الرسالة ومنحها تقديراً أضعف مما تستحقه.

٦ ـ أن يعرف الطالب أنه ليس من الضروري أن يجيب عن كل سؤال، إذ قد يوافق الطالب المناقش في وجهة نظره، فالحقيقة هي الهدف أيّا كان مصدرها، والرد الضعيف غير مقبول، والعناد ليس من أخلاق العلماء، ولا يعود بأي نفع على الطالب، بل قد يكون له أثر في التقليل من درجة الرسالة.

ومن هنا كان على الطالب إذا رأى النقد حقاً تقبله برحابة صدر، وإن بدا له أن الحق خلافه استأذن في بيان وجهة نظره بأدب وتواضع.

٧ ـ أن تكون إجابة الطالب ـ إذا أراد أن يجيب ـ مباشرة دون لفٍّ أو استطراد، وليحاول أن يضعها في أسلوب رقيق، وعبارة طلية منظمة، يبدو منها ابتهاجه بالمناقشة وتقديره للمناقشين[١].

ما ينبغي على المشرف أثناء جلسة المناقشة:

المشرف إذا كان هو رئيس اللجنة، فهو الذي يقوم بإدارة المناقشة، فيقدم كلمة بين يدي الرسالة، ثم يقدم الطالب، ويطلب منه أن يقدم عرضاً موجزاً لرسالته، ثم يقدمه للمناقش الأول من أعضاء اللجنة لمناقشته في رسالته، وإذا انتهى من مناقشته قدمه للمناقش الثاني، وهكذا، ثم يرفع الجلسة بعد الانتهاء من المناقشة للمداولة في الحكم على الرسالة بعد مناقشتها، ثم يعلن النتيجة بعد ذلك.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٤، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٨.

ويجب أن يسود المناقشة احترام المشرف للمناقشين؛ بتأييد المناقش وشكره إذا كان نقده صواباً، وباستئذانه في بيان وجهة الطالب فيما نقده المناقش فيه إذا تبين للمشرف صواب وجهة الطالب فيما ذكره.

كما أن للمشرف أن يتوجه بالمناقشة للطالب؛ لأنه وإن كان هو المشرف لكن الرسالة للطالب، وهو حرّ فيما يختاره من آراء يضعها في رسالته وإن كانت مخالفة لاختيار المشرف.

وينبغي على المشرف أن يعلم أن أي مناقشة للرسالة لا تؤثر في قدره، ولا يقصد بها نقده، فلا يتأثر مما يسمعه من نقد للرسالة، ولا يعلق على هذا النقد من أجل هذا المعنى؛ فإن هذا يعدُّ سوء أدب، يقلّل من قِيمته، ويسيء إلى سمعته، وقد يؤثر في التقليل من درجة الرسالة.

نتيجة المناقشة:

النتيجة على وزن «فعيلة» بمعنى فاعلة، أو مفعولة، وهي تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي النون، والتاء، والجيم، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «كلمة واحدة، هي النتاج، ونُتِجت الناقة، ونتجها أهلُها. وفرس نتوج: استبان نتاجها».

فنتيجة المناقشة: حصيلتها وثمرتها.

والمراد بنتيجة المناقشة هنا: حكم اللجنة على الرسالة بعد مناقشتها وتقدير ما تستحقه.

---

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٣٨٦، مادة (نتج).

وقت النتيجة:

إذا انتهت لجنة المناقشة من إيراد ما أرادت من نقد للرسالة وأسئلة للطالب، واستمعت لما أدلى به الطالب من أجوبة، وما عرضه من وجهات نظر، رفع رئيس اللجنة الجلسة للمداولة في الحكم على الرسالة بناء على ما ظهر للجنة من خلال قراءتها للرسالة، ومناقشتها للطالب، ودفاعه أثناء المناقشة، وتُصْدِرُ بعد ذلك نتيجة المناقشة بالحكم على الرسالة وتقدير ما تستحقه.

وفي بعض القاعات تخرج لجنة المناقشة من القاعة وتخلو في مكان خاص للمداولة في النتيجة، ويبقى الطالب والجمهور المستمعون في القاعة لسماع النتيجة بعد صدورها من اللجنة.

وفي بعض القاعات يخرج الطالب والجمهور المستمعون، وتبقى لجنة المناقشة في القاعة للمداولة في النتيجة، ثم يرجعون إلى القاعة بعد صدور النتيجة من اللجنة ليسمعوها.

وتضع اللجنة أثناء المداولة في النتيجة تقريراً يتضمن أهم مزايا الرسالة، وأهم جوانب الضعف فيها، كما يتضمن تقدير النجاح فيها، وإذا كان النجاح والتقدير مشروطين بتعديل أو زيادة أو حذف في الرسالة، فيذكر ذلك مع توضيح ما هو مشروط[1].

---

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٠-١٩١.

تقدير النجاح:

تختلف الجامعات في نظام تقدير النجاح الذي تصدره لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

ففي بعض الجامعات تصدر اللجنة النجاح في الرسالة، دون أن تعيِّن لها تقديراً.

وفي بعض الجامعات تصدر اللجنة تقديرها بعبارة «حسن» أو «مُرْضٍ».

وفي بعض الجامعات تقدِّر اللجنة النجاح في الماجستير أو الدكتوراه بأحد التقديرات الآتية:

مقبول - جيد - جيد جداً - ممتاز.

ولا داعي لأن تذكر كلمة «مقبول» فإن إعلان النجاح في الرسالة من غير أن يضاف له تقدير، معناه أنها مقبولة فقط.

وللجنة أن توصي بإعطاء مرتبة الشرف الأولى للطالب إذا حصل على تقدير «ممتاز»، والثانية إذا حصل على تقدير «جيد جداً».

وفي بعض الجامعات يُفرَّق بين رسالة الماجستير ورسالة الدكتوراه.

ففي الماجستير تقدر اللجنة النجاح بأحد التقديرات الآتية:

جيد - جيد جداً - ممتاز.

وفي الدكتوراه تقدر اللجنة النجاح بإحدى العبارات الآتية:

الدكتوراه ـ الدكتوراه مع مرتبةالشرف الثانية ـ الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى.

وإذا حصلت الرسالة على مرتبة الشرف الأولى، فللجنة أن توصي بطبعها بنفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى[1].

إعلان النتيجة:

تختلف أنظمة الجامعات في النتيجة من حيث إعلانها وعدم إعلانها.

فبعض أنظمة الجامعات تنصُّ على عدم إعلانها؛ لأنها من لجنة المناقشة مجرد توصية قد يعترض مجس الكلية عليها أو على بعض ما ورد فيها، فلا ينبغي والحالة هذه الإعلان أمام الجمهور لما هو عرضة للتعديل والتغيير.

وبعض الجامعات تنص أنظمتها على إعلان النتيجة أمام الجمهور الحاضرين بعد انتهاء اللجنة من المداولة في النتيجة، وهي وإن كانت من لجنة المناقشة مجرد توصية، إلا أنه لا ضيرفي إعلانها وإن كان لمجلس الكلية الحق في الاعتراض عليها لسبب يراه.

ويتولى رئيس لجنة المناقشة إعلان النتيجة ومنح الدرجة العلمية.

ثم يرفع التقرير المعدُّ من لجنة المناقشة المتضمن للنتيجة إلى مجلس الكلية لإقرار هذه النتيجة[2].

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٠، ١٧٢، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩١، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٠، ثريا مَلحس: المصدر السابق، ص ١٩١.

أعلى درجة علمية تمنحها الجامعات:

أعلى درجة علمية تمنحها الجامعات في دول العالم، هي درجة الدكتوراه، لذا فإن «البروفيسور» لا يحمل درجة أعلى من الدكتوراه، ولكن أعطي هذا اللقب تقديراً لما قدّمه من خدمة في مجال التدريس، وما قام به من بحوث علمية عميقة، وهو الذي نسميه في جامعاتنا بالأستاذ، وكان يسمى في السابق «أستاذ كرسي»(١).

نظام آخر للمناقشة والنتيجة:

ما ذكرناه سابقاً من نظام المناقشة ونتيجة المناقشة يُعمل به في معظم الجامعات العربية «أما النظام الإنجليزي فيختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً، بل تختلف بعض الجامعات عن بعضها الآخر. فيعيَّن لاختبار الرسالة بجامعات إنجلترا عضوان، ويكون الأستاذ المشرف أحدهما، وفي بعض جامعات إنجلترا لا يمثل الأستاذ المشرف في لجنة الامتحان.

تجري مناقشة غير علنية في بعض الجامعات، ولا تجري مناقشة ألبتة في بعضها الآخر، ويكتفى بالتقرير الذي يقدمه كل عضو من الأعضاء المُعَيَّنِينَ لتقدير الرسالة، وتصدر لجنة الكلية أو المعهد الذي تتبعه الرسالة الحكم عليها بناء على ما جاء في هذا التقرير.

---

(١) غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٤.

ولا تعلن النتيجة في جامعات بريطانيا عقب المناقشة، بل تمرّ الرسالة بالمراحل الآتية:

١ - تقرير المشرف على الرسالة بإمكان التقدم بها للامتحان، ويكون هذا التقرير عادة قصيراً عاماً.

٢ - تقرير المناقشين عن الرسالة قبل المناقشة، فإذا قررا صلاحيتها للمناقشة اتفقا فيما بينهما على يوم لمقابلة الطالب وأخبراه بذلك، ويُعَدُّ تحديد يوم لمناقشة الطالب خطوة في سبيل النجاح؛ إذ إن المناقشين قد يقرران عدم صلاحية الرسالة، وأنها دون المستوى اللازم، وفي هذه الحالة لا تناقش.

٣ - تقرير المناقشين عن موقف الطالب من الدفاع عن آرائه وقت المناقشة، ومن إثبات كفايته، وسعة أفقه واطلاعه وعمق ثقافته أو غير ذلك.

٤ - يرفع التقرير العام من المناقشين عن الرسالة في ذاتها وعن الطالب وموقفه وقت المناقشة إلى اللجنة العلمية التابعة للكلية أو المعهد الذي ينتسب إليه الطالب، وهذه اللجنة بعد استعراضها للتقرير وللتوصيات التي تقدم بها المناقشان تتخذ قراراً.

٥ - يرفع هذا القرار لمجلس الجامعة للتصديق عليه، وتتولى سكرتارية مجلس الجامعة إذاعة هذا القرار.

ويحدث كثيراً في بريطانيا أن تُردّ الرسالة لإجراء تعديل بها، وتقدم للمناقشة مرة أخرى.

كما يحدث أن يمنح الطالب درجة الماجستير بدل الدكتوراه، إذا كان مستوى الرسالة لا يصل للدكتوراه.

كما يحصل العكس، فَيُمْنَحُ الطالب درجة الدكتوراه بدل الماجستير، إذا كان مستوى الرسالة يفوق الماجستير ويصل للدكتوراه.

ويحصل أيضاً أن تُردّ الرسالة، فلا يحصل بها الطالب على شيء»[1].

الألقاب العلمية:

الألقاب: جمع لقب، واللَّقب يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي اللام والقاف والباء، وهو كما يقول ابن فارس[2]: «كلمة واحدة. اللقب: النَّبز، واحد، ولقّبته تلقيباً. قال الله تعالى: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾»[3].

واللّقب في اصطلاح النحويين «كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته، كزين العابدين، وأنف الناقة»[4].

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٥، ١٧٠-١٧٢.

(٢) مقاييس اللغة، ٥/ ٢٦١ مادة (لقب)، وكذلك الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١/ ١٢٩، مادة (اللقب).

(٣) سورة الحجرات، الآية ١١.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٦٥.

والمراد باللقب العلمي هنا: ما كان اسماً لشهادة علمية، أو وصفاً لحاملها.

الإطلاقات التي مرت بها الألقاب الشائعة:

كثير من الألقاب العلمية الشائعة (الليسانس، البكالوريوس، الدكتوراه، . . . إلخ) من أصل إغريقي أو لاتيني، ثم تبناها الاستعمال الديني، فكانت من مصطلحات الكنيسة ورجالها.

فالليسانس: تعني درجة جامعية أولى.

وهي تعني في الأصل الإجازة التي تمنح صاحبها حق أن يكون محامياً أو معلماً، وتعني الشخص المصرح له أو المسموح له أو المجاز له القيام بعمل ما بحريّة على غير المألوف أو المعتاد، وقد تعني الحق أو الإذن المعطى لشخص مَّا من جهة مَّا طبقاً للقانون لمزاولة عمل مَّا، وهي لهذا المفهوم تعني (رخصة) مثل رخصة المطعم أو رخصة القيادة وما إلى ذلك.

ثم أطلقت على السنتين اللتين يمضيهما خريج الدراسة الثانوية في دراسة اللاهوت على مقاعد الدرس قبل أن يقبل للدكتوراه.

والبكالوريوس: تعني أيضاً درجة جامعية أولى.

ومن ضمن ما تعنيه كلمة (بكالوريوس) الفلاح المبتدئ، أو الكاتب المبتدئ، أو الطالب المبتدئ في دراسته، كما قد تعني الشهادة الأولى سواء كانت من جامعة أم من مدرسة مهنية.

والدبلوم: يعني الوثيقة الأكاديمية المختومة من جامعة أو معهد تعليمي تعطي صاحبها ميزة أو تشريفاً.

وشهادة الدبلوم قد تمنح بعد المرحلة الجامعية أو قبل المرحلة الجامعية، فهناك «دبلوم متوسط» و «دبلوم فوق الجامعي».

وفي أغلب الأحيان يكون الدبلوم ذا طبيعة مهنية متخصصة، كما أن الدبلوم فوق الجامعي قد يساوي في أهميته الأدبية والعملية والمادية درجة «الماجستير»، وقد يفوقها في الناحيتين الأخيرتين في الدول الصناعية.

والماجستير: تعني الشهادة فوق الجامعية في تخصص معيَّن.

وقد بدأ استخدام هذه الكلمة بمدلولها العلمي هذا في بداية نشأة الجامعات في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين.

وهي تعني في الأصل زعامة دينية.

كما تعني السيادة أو السلطان أو الإتقان لصنعة مَّا أو التمكن منها.

أمّا كلمة «ماستر» فهي لوصف الشخص ذي السلطان، أو المبرز في مجال ما، أو الربان، أو القائد، أو المسيطر على شيء، أو الموجه.

والدكتوراه: تعني الشهادة العليا في تخصص معيَّن.

والدكتور: هو مَنْ حصل على شهادة عليا بإعداده بحثاً في موضوع معين في تخصص معين ومناقشته فيه أمام لجنة ألّفتها الكلية أو المعهد الذي سجل البحث فيه.

وقد دخل هذا اللقب الجامعات لأول مرة في جامعة «بولونيا» في القرن الثاني عشر، ثم تبعتها جامعة «باريس» بعد قليل.

والدكتور في الأصل مشتق من المعرفة والعلم، فالدكتور هو المعلم.

وقد أطلق هذا الفظ على المعاني الآتية:

١ ـ المدرس الذي تعلم في واحد من فروع المعرفة، ويعمل على نشر ما تعلمه.

٢ ـ الشخص الذي أجيز له تدريس فرع معيَّن من فروع المعرفة، لمهارته فيه وطول باعه. وأقدم نصٍّ استخدمت فيه هذه الكلمة بهذا المعنى يرجع إلى عام ١٣٤٠م.

٣ ـ كما أطلقه اليهود على الرباني (أو الحاخام) العالم بالشريعة اليهودية.

٤ ـ كما أطلقه المسيحيون على بعض آباء الكنيسة الغربية، ليس بصفتهم الدينية، ولكن لتمكنهم من فرع من فروع المعرفة، مثل اللاهوت والفلسفة، أو لكونهم يفسرون كتب اللاهوت.

٥ ـ كما أطلق على المتخصص في علم اللاهوت والقانون. ويعود أول استخدام لهذا المعنى إلى سنة ١٣٧٥م.

٦ ـ كما أن لقب «دكتور» يطلق على الطبيب المعالج، ولايشترط في استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى أن يكون الشخص الملقب بالدكتور حاصلاً على درجة الدكتوراه (الشهادة العليا في تخصص معين).

وأقدم استخدام لهذه الكلمة في هذا المعنى يرجع إلى سنة ١٣٧٥م.

غير أن بعض الباحثين يرى أن الطبيب غير المتخصص، أي الذي لا

يحمل درجة الدكتوراه (الشهادة العليا) لا حق له في التلقب بكلمة «دكتور».

وأما لقب «دكتور» الذي يتلقب به معظم الأطباء في العالم العربي والإسلامي وهم لا يحملون شهادة عليا في تخصصهم، فهو من قبيل التجاوز.

ومما تقدم يتبين لنا ما يلي:

١ ـ أن لقب «دكتور» مشتق من المعرفة والعلم.

٢ ـ أن كل عارف متخصص في علم ما يطلق عليه لقب «دكتور» ولكن هذا اللقب لا يطلق على كل رجل دين. وحقيقة إطلاقه على رجال الدين في العصور الوسطى لا ترجع إلى كونهم رجال دين، بل لأنهم برعوا في العلم، أو في جوانب أخرى من جوانب المعرفة كالفلسفة.

٣ ـ أن لقب «دكتور» في عصرنا الحاضر إنما يطلق على من حصل على شهادة عليا بإعداده بحثاً في موضوع معيَّن في تخصص معين ومناقشته فيه.

كما يطلق عند بعض الباحثين على الطبيب المعالج ولو لم يحمل شهادة عليا في تخصّصه.

ونختم الكلام في الألقاب العلمية بأنه في تاريخ التعليم الإسلامي ولغتنا العربية ألقاب يطابق معناها معاني هذه الألقاب الأجنبية، فينبغي أن تحلّ محلّها في الاستعمال.

فتكون «الإجازة العالية» بدلاً من «الليسانس، والبكالوريوس».

وتكون «التأهيلية» بدلاً من «الدبلوم».

وتكون «إجازة التخصص» بدلاً من «الماجستير».

وتكون «العالميَّة» بدلاً من «الدكتوراه»[1].

الدكتوراه الفخرية:

الدكتوراه الفخرية تمنحها الجامعات لأشخاص لهم خدمات جليلة ومساهمات في النهضة العلمية بشتى صورها، كرؤساء الدول، كما تمنحها لبعض المختصين في بعض الفنون والعلوم.

ومما يجدر ذكره أن الدكتوراه الفخرية، ليست لقباً علمياً[2].

---

(١) ينظر فيما تقدم التقرير الذي أعده الدكتور عبد الله الخثران وزميلاه في «تعريب الشهادات والألقاب العلمية» المقدم للمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٨ هـ.
كما ينظر علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ٣١-٣٢، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٤.

ملحقات الكتاب

وهي ثلاثة:

١ ـ الملحق الأول : علامات الترقيم .

٢ ـ الملحق الثاني : المراحل التي يمر بها تسجيل رسالة الماجستير والدكتوراه، حتى مناقشتهما .

٣ ـ الملحق الثالث : تحقيق النصوص (مختصر من كتاب تحقيق النصوص ونشرها، للأستاذ عبد السلام محمد هارون) .

الملحق الأول

علامات الترقيم

معنى علامات الترقيم في اللغة والمراد بها هنا:

العلامات: جمع علامة، والعلامة هي الأمَارَة على الشيء، والرمز المخصوص الذي يدل عليه.

وأما الترقيم، فهو مصدر «رقّم» وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الراء والقاف والميم، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل واحد يدل على خط وكتابة وما أشبه ذلك، فالرقم: الخط، والرقم: الكتاب . . . وكل ثوب وشي فهو رقْم . . . وقال الخليل بن أحمد: الرقم تعجيم الكتاب. يقال: كتاب مرقوم: إذا بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط، ورقمتا الفرس والحمار: الأثران بباطن أعضادهما».

وقال الفيروز آبادي[2]: «رقم الكتاب: أعجمه وَبَيَّنَه، والمرقم كمنبر: القلم . . . والترقيم علامة لأهل ديوان الخراج تُجعل على الرقاع والتوقيعات والحُسْبانات؛ لئلا يُتَوَهَّم أنه بيِّض كي لا يقع فيه حساب».

ويتفق الباحثون في المعنى المراد بعلامات الترقيم هنا:

فالأستاذ أحمد زكي باشا يقول في المراد بالترقيم[3]: «هو وضع رموز مخصوصة في أثناء الكتابة؛ لتعيين مواقع الفصل والوقف والابتداء وأنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية، في أثناء القراءة».

والدكتور رمضان عبد التواب يقول فيه[4]: « الترقيم وضع علامات بين

---

(١) مقاييس اللغة، ٢/ ٤٢٥ـ٤٢٦، مادة (رقم).

(٢) القاموس المحيط، ٤/ ١٢١ـ١٢٢، مادة (رقم).

(٣) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ١٤ .

(٤) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص ٢٠٥ـ٢٠٦ .

أجزاء الكلام المكتوب؛ لتمييز بعضه من بعض أو لتنويع الصوت به عند قراءته».

والأستاذ عبد السلام هارون يقول في علامات الترقيم[1] : «هي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب وما يُحمل عليهما».

ويقول في هذه العلامات[2] : «وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلاً في الكتابة العربية».

الذي سمى علامات الترقيم بذلك والسبب في هذه التسمية:

يذكر الأستاذ أحمد زكي باشا أنه هو الذي سمى علامات الترقيم بذلك ، حيث قال[3] : «وقد اصطلحت على تسمية هذا العمل بالترقيم».

وذكر السبب في تسميته هذا العمل بالترقيم بقوله[4] : «لأن هذه المادة تدل على العلامات والإشارات والنقوش التي توضع في الكتابة وفي تطريز المنسوجات، ومنها أخذ علماء الحساب لفظة (رقم وأرقام) للدلالة على الرموز المخصوصة للأعداد . فنقلناها نحن لهذا الاصطلاح الجديد، لما بينهما من الملابسة والمشابهة».

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ١٣ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

أهميــة علامات الترقيــم، وضرورة العنايــة بها، وملاحظتــها في الرسائل:

تبرز أهمية علامات الترقيم فيما يأتي :

١ ـ أن علامات الترقيم يتوقف عليها الفهم أحياناً .

٢ ـ أنها تعيّن ـ دائماً ـ مواقع الفصل والوصل .

٣ ـ أنها تنبّه على المواضع التي ينبغي فيها تغيير النبرات الصوتية ، مما يساعد على الفهم والإدراك .

٤ ـ أنها تسهِّل الفهم والإدراك عند سماع الكلام ملفوظاً أو عند قراءته مكتوباً .

٥ ـ أنها تمثل جانباً مهماً من جوانب الشكل المطلوبة في البحوث العلمية[١] .

هذا «وإن كثيراً من التعقيد وغموض المعاني في كتب التراث الإسلامي يعود إلى فقدان أمثال هذه العلامات ، حيث تتصل الجمل والعبارات بعضها ببعض ، وتتداخل تداخلاً تاماً بحيث لا يدرك الفواصل بينها ومقاطع الوقف فيها إلا ذو ممارسة ودربة طويلة»[٢] .

ومن أجل هذا تعتبر علامات الترقيم ضرورية في الكتابة الفنية في العصر الحديث ، ويلزم العناية بها ، واستعمالها الاستعمال الصحيح كما سيأتي بيانه .

(١) ينظر أحمد زكي باشا : المصدر السابق ، ص ٣ ، شلبي : المصدر السابق ، ص ٩٧ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٣ ، غازي عناية : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

«وإذا كان بعض الكتَّاب لايعطيها الأهمية الكافية في الكتب والمقالات، فهي في الرسائل ضرورية، وعلى الطالب أن يلاحظها تماماً»[1].

فوائد الترقيم:

فوائد الترقيم تتضح من خلال ما ذكرناه في أهمية علامات الترقيم.

ومع ذلك فإن الأستاذ أحمد زكي باشا زاد على ذلك وقال[2]: إنها «لا تقتصر فوائد الترقيم على بيان مواضع الوقف أو السكوت التي ينبغي للقارئ مراعاتها في أثناء التلاوة، ولكنه يرقى إلى غاية أبعد وإلى غرض أكبر، فهو خير وسيلة لإظهار الصراحة وبيان الوضوح في الكلام المكتوب، لأنه يدل الناظر إلى تلك العلامات الاصطلاحية على العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض بوجه عام، وأجزاء كل جملة بنوع خاص.

نعم إننا لو نظرنا إلى هذه المسألة بطريق الحصر، لأقررنا بأن كل أقسام الكلام المنتظم ترتبط بعضها ببعض.

وإن فكرة الكاتب لا يتأتى الوصول إلى إدراكها بجميع تفاصيلها إلا عند بلوغ نهاية ذلك الكلام. غير أن هناك أمراً لا ينبغي إغفال الإشارة إليه، وذلك أن الكاتب ليس من مصلحته أن يُتعب ذهن القارئ ولا بصره، لئلا يدركه الملال، فتضيع الفائدة المقصورة، كلها أو بعضها. لذلك كان من الواجب عليه أن يلفت نظر القارئ في كثيرمن المواضع بعلامات تحمله على

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ٣١-٣٢.

الوقوف قليلاً أو السكوت طويلاً. وذلك بأن يعرض عليه فكرته العامة، مفصَّلة ومقسمة، بحيث يتأتى له تفهم أجزائها واحداً فواحداً، بصرف النظر عن العلاقة العامة التي تربط هذه الأجزاء كلها، بعضها ببعض.

وعلى هذا الحكم تكون الجملة، باعتبار الترقيم، عبارة عن سلسلة من الكلمات يدل مجموعها على جزء من أجزاء تلك الفكرة العامة التي سبقت الإشارة إليها، بحيث إن هذه السلسلة تؤدي - ولو بصفة وقتية - إلى فهم معنى مستقل بنفسه وكامل في حد ذاته. فهذا الموضع هو الذي يجب وضع النقطة (.) عقبه، للفصل بين كل جملة وما يليها من أخواتها، حتى يصح القول بأن الكاتب أراد الدلالة بهذه الوسيلة على أنه قد فرغ من عرض فكرته الجزئية، وأنه يطلب من القارئ أن يقف قليلاً عند هذا الموضع ليعلق بذهنه ما وقع عليه بصره.

وكلما كثرت النقط في الكلام المكتوب، كان أكثر صراحة وأشدّ وضوحاً، ولكنه يكون في الحقيقة مفككاً. وكلما كانت نادرة كان الإنشاء متماسكاً، ولكنه يكون موجباً للتراخي وداعياً لتبرّم القارئ والتثقيل عليه في سهولة فهم ما بين يديه، فالإفراط في كل من الحالين مذموم، وخير الأمور الوسط على ما هو معلوم. والكاتب القدير والمنشئ النحرير هما اللذان يكون في وسعهما اتباع الطريقة المثلى للجمع بين المزيتين، وهما: الوضوح، وتسلسل الأفكار وأخذ بعضها برقاب بعض على أسلوب معقول ومقبول».

استعمال الطالب علامات الترقيم دليل على مقاربة عمله للكمال:

الطالب حينما يقوم في رسالته باستعمال علامات الترقيم الاستعمال الصحيح أو ما في معناها مما يسهل الفهم والإدراك للمقصود كالشكل، إنه حينما يقوم بذلك لا يعمله ليهدي المناقش للرسالة إلى طريق الصواب، لأن علم المناقش وثقافته وخبرته ستهديه حتماً إلى هذه الطريق، ولكن الطالب يقوم بذلك ليكون عمله أقرب إلى الكمال، وليدل على أنه عالج الموضوع من جميع النواحي : علمية كانت أو منهجية أو شكلية[1].

تأكيد الكتب التي تهتم بمناهج البحث العلمي على استعمال علامات الترقيم، ومدى عناية المعلمين والمؤلفين بذلك:

الكتب التي تهتم بمناهج البحث العلمي تؤكد على استعمال علامات الترقيم، وتوليه أهمية كبيرة وذلك للقيام بها وخروجها في الاستعمال على الوجه الصحيح[2].

ولكن هذه العلامات لم تنل من المعلمين والمؤلفين ما تستحقه من عناية[3].

وسنذكر فيما يأتي هذه العلامات، وما توضع فيه كل علامة.

(١) شلبي : المصدر السابق، ص ٩٩ .
(٢) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق، ص ١٢٣ .
(٣) ينظر شلبي : المصدر السابق، ص ٩٧ .

علامات الترقيم:

ـ النقطة(.) وتوضع فيما يأتي:

١ ـ في نهاية الجملة التامة المعنى المستقلة عما بعدها في المعنى والإعراب المستوفية كل مكملاتها اللفظية.

مثال ذلك: قال أعرابي لأبيه: إن كبير حقك عليّ، لا يبطل صغير حقي عليك. والذي تمتُّ به إلي، أمتُّ بمثله إليك. ولست أزعم أنّا سواء، ولكن لا يحل لك الاعتداء.

٢ ـ عند انتهاء الكلام وانقضائه، مثل: الأيام دُول، ومن توانى عن نفسه ضاع، ومن قاهر الحق قُهر.

٣- بعد المختصرات، إلا في حالة الالتباس بينها وبين الصفر في الرقم فيجب على الباحث أن يتجنبها في هذه الحالة رفعاً للالتباس.

فمثال وجودها بعد المختصرات دون أن تحدث لبساً (هـ.) و (م.) اختصار للكلمتين «هجرية» و «ميلادية».

ومثال وجودها بعد المختصرات محدثة التباساً بينها وبين الصفر في الرقم (جـ.) و (ص.) اختصار لكلمة «جزء» و «صفحة» فوجود النقطة بعد (جـ) و(ص) يحدث التباساً بينها وبين الصفر الذي يُكَوِّنُ رقماً يضاف إلى الرقم الذي يليه، ومن أجل ذلك وجب على الباحث أن يتجنب وضع النقطة في هذه الحالة منعاً للالتباس.

٤ ـ بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (البيبليوجرافية)[1].

---

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدرالسابق، ص ٢٢، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٣، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٥، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٤، عبدالمنعم خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٦، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٨.

الشولة (الفصلة، الفاصلة) وعلامتها هكذا(،):

ومعناها في اللغة شوكة العقرب، قال الأستاذ أحمد زكي باشا[1]: «اخترنا هذا الاسم للتشابه الحاصل بينهما في الصورة، كما اختاره علماء الفلك من العرب، للدلالة على ذنب البرج المعروف ببرج العقرب، من باب التشبيه أيضاً».

وتوضع فيما يأتي:

١ ـ بين المفردات المعطوفة، إذا قَصُرتْ عبارتها، وأفادت تقسيماً أو تنويعاً.

مثال ذلك: الكلام ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

ومثال ذلك أيضا: حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم، وأخواتكم، وعماتكم، وخالاتكم...

٢ ـ بين المفردات المعطوفة، إذا تعلق بها ما يطيل عبارتها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها.

مثال ذلك: ما خاب تاجر صادق، ولا تلميذ عامل بنصائح والديه ومعلميه، ولا صانع مجيد لصناعته غير مخلف لمواعيده.

ومثال ذلك أيضا: لا يستحق الاحترام كل رجل لا يقرن القول بالعمل، وكل صانع لا يتوخى الإتقان، وكل شريف يسلك سبل التهم.

٣ ـ بين الجمل المعطوفة القصيرة، ولو كان كل منها لغرض مستقل.

مثال ذلك: المعروف قروض، والأيام دول، ومن توانى عن نفسه ضاع،

(١) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ١٤.

ومن قاهر الحق قُهِر .

ومثال ذلك أيضا : الشمس طالعة ، والنسيم عليل ، والطيور مغردة ، والأزهار ضاحكة .

٤ ـ بين جمل الشرط والجزاء ، أو بين القسم وجوابه (فيما إذا طالت جملة الشرط أوجملة القسم) ، أو نحو ذلك .

مثال ذلك : إن قدرت أن تزيد ذا الحق على حقه وتطول على من لا حق له ، فافعل .

ومثاله أيضاً : لئن أنكر المرء من غيره ما لا ينكر من نفسه ، لهو أحمق .

٥ ـ قبل ألفاظ البدل ، حينما يراد لفتُ النظر إليها ، أو تنبيه الذهن عليها .

مثال ذلك : في هذا العام المبارك ، عام ١٤١٢ هجرية ، انتقلت كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى المدينة الجامعية .

ومثاله أيضاً : هذه اللغة ، لغة العلم والحضارة ، تكون حياتها مقدمة لنشأة جديدة لأهلها .

٦ ـ بين جملتين مرتبطتين في المعنى والإعراب ، كأن كانت الثانية خبراً أو صفة ، أو حالاً ، أو ظرفاً ، وكان في الأولى بعض الطول .

مثال ذلك : خير الكلام ما قلّ ودلّ ، ولم يطل فيملّ .

ومثاله أيضاً : كادت السيارة أمس تدوس طفلاً ، يظهر أنه أصم .

ومثاله أيضاً : شاهدتُ أساتذة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وهم يلقون محاضراتهم ، صباح هذا اليوم .

٧ ـ لحصر الجمل المعترضة .

مثال ذلك قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ∴ كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال

ومثله أيضاً قول المتنبي :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة ∴ ، وإن خالها تخفى على الناس ، تعلم

٨ ـ بعد لفظ المنادى في الجملة .

مثل : يا عليّ ، أحضر الكراسة .

٩ ـ بين كلمات عديدة ، صفات كانت ، أم أسماء ، أم أفعالاً ، أم حروفاً ، في الجملة .

١٠ ـ بين الكلمات المترادفة في الجملة .

١١ ـ بعد نعم ، أو لا ، جواباً لسؤال تتبعه الجملة .

١٢ ـ بعد أرقام السنة حين يُبتدأ بها في الجملة ، أو بعد الشهر ، أو اليوم .

١٣ ـ بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الشخصية ، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل .

١٤ ـ بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ، ومعلومات النشر ، أثناء تدوين المصادر في الهوامش .

١٥ ـ بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش ، إلا بعد مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام .

١٦ ـ بين شهرة المؤلف واسمه في الفهرسة، وبين معلومات النشر بعد البلدة[١].

ـ الشولة المنقوطة (الفاصلة المنقوطة)(؛):

ومواقعها بين كل عبارتين فأكثر يكون بينها ارتباط في المعنى لا في الإعراب، وكذلك في أحوال التقسيم والتفصيل التي يطول فيها الكلام، قليلاً أو كثيراً.

وأهم هذه المواقع ما يأتي:

١ ـ بين الجمل المعطوف بعضها على بعض، إذا كان بينها مشاركة في غرض واحد.

مثال ذلك: إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإن رأيتم الشرّ فدعوه.

٢ ـ قبل المفردات المعطوفة التي بينها مقارنة أو مشابهة أو تقسيم أو ترتيب أو تفصيل أو تعديد أو ما أشبه ذلك.

مثال ذلك قول ابن المقفع: وجدنا الناس قبلنا كانوا أعظم أجساماً؛ وأوفر مع أجسامهم أحلاماً؛ وأشدّ قوة؛ وأحسن بقوتهم للأمور إتقاناً؛ وأطول أعماراً؛ وأفضل بأعمارهم للأشياء اختباراً.

ومثاله أيضاً: اغنم خمساً قبل خمس: شبابك قبل هرمك؛ وصحتك قبل سقمك؛ وفراغك قبل شغلك؛ وغناك قبل فقرك؛ وحياتك قبل

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ١٨ ـ ٢٠، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٣، محمد عبد المنعم خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٦، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٦ ـ ١٩٧، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٤.

موتك .

٣ ـ قبل الجمل الموضحة أو المؤكدة لما قبلها .

مثال ذلك : «ولكن أكثر الناس لا يعلمون ؛ يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا» .

٤ ـ بعد جملة ، ما بعدها سبب فيها .

مثال ذلك : محمد من خيرة الطلاب في فرقته ؛ لأنه حسن الصلة بأساتذته وزملائه ، ولا يتخلف عن المدرسة قط ، ويستذكر دائماً دروسه بعناية وجدّ .

٥ ـ في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة أكثر من مصدر واحد ، توضع عندئذ الفاصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد(١) .

ـ النقطتان(:) :

توضع النقطتان في المواضع الآتية :

١ ـ الكلام المقول ، وسواء كان القول بلفظ «قال» أو كان من مادتها ، أو ما شابه القول .

ومثاله قول الشاعر :

(١) ينظر أحمد زكي باشا : المصدر السابق ، ص ٢٠ ـ ٢٢ ، شلبي : المصدر السابق ، ص ١٧٤ ، خفاجي : المصدر السابق ، ص ٤٦ ، ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٩٧ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

قالت بنات العم: يا سلمى وإنن ∴ كان فقيراً معدماً قالت: وإنن

ومثاله أيضاً قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ∴ فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني

٢ ـ بين الشيء وأقسامه وأنواعه.

ومثاله: أصابع اليدين خمس: الإبهام...

ومثاله أيضاً: أركان الإسلام خمسة: شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله....

ومثاله أيضاً: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

٣ ـ قبل الكلام المجمل بعد تفصيل.

ومثاله: العقل، والصحة، والعلم، والمال، والبنون: تلك هي النعم التي لا يحصى شكرها.

٤ ـ قبل الكلام المفصّل بعد إجمال.

ومثاله: اثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال.

٥ ـ في بعض المواضع المهمة للحال والتمييز.

٦ ـ قبل الأمثلة التي توضح قاعدة.

مثل: علامات الترقيم كثيرة مثل: النقطة، والفاصلة... إلخ.

٧ ـ بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة، وفي الهوامش.

٨ ـ بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الرسمية[1].

ـ علامة الاستفهام(؟):

للدلالة على الجمل الاستفهامية، وتوضع عقب جملة الاستفهام سواء كانت أداته ظاهرة أم مقدرة.

ومثاله: هل أتاك حديث الغاشية؟

صديقي هو الذي يرميني بهذه المسبّة؟

كما توضع علامة الاستفهام بين القوسين؛ للدلالة على شك في رقم أو كلمة، أو خبر.

ملحوظة:

يشترط في الاستفهام الذي توضع له هذه العلامة ألا يكون معلقاً، أو معمولاً لعامل نحوي.

ففي هاتين الحالتين لا توضع علامة الاستفهام.

مثال ذلك: لا أدري، أسافر الأستاذ أم بقي في منزله.

ومثل: استفهمتُ منه كيف تعلّم المنطق، وما هي الغاية التي قصدها[2].

---

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٦، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٧ ـ ١٩٨، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٥، خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٧، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٢) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق ص ٢٣ ـ ٢٤، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤، خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٥، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٥.

علامة الانفعال(!):

وتوضع فيما يأتي:

١ - في آخر كل جملة تدل على تأثر قائلها وتهيّج شعوره ووجدانه، مثل الأحوال التي يكون فيها التعجب، والاستغراب، والاستنكار (ولو كان استفهامياً)، والفرح، والحزن، والإغراء، والتحذير، والتأسف، والدعاء، والاستغاثة، والسخط، والرضا. وتساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

ومن أمثلة ذلك:

«إن هذا لشيء عجاب!»

حذار حذار من بطشي وفتكي!

هيهات أن يأتي الزمان بمثله!

ما أجمل السماء!

إليك عني!

عليكم بتقوى الله!

وا لهفاه!

يا أبتاه!

٢ - في آخر الجملة المبدوءة بـ «ما» التعجبية إطلاقاً، استحساناً كان أم استقباحاً.

٣ـ في آخر الجملة المبدوءة بـ «نعْم» و «بئْس» و «حبذا» ونحوها[١].

ـ الشرطة (-):

وتوضع فيما يأتي:

١ ـ في أول السطر؛ لفصل كلام المتخاطبين في حال المحاورة بينهما إذا حصل الاستغناء عن الإشارة إلى اسمي المتخاطبين، ولو بطريق الدلالة بمثل: قال، أجاب، ردّ عليه، وهكذا.

مثال ذلك: قال معاوية لعمرو بن العاص: ما بلغ من عقلك؟

ـ ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

ـ أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

ومثاله أيضاً: دخل معن بن زائدة على أبي جعفر، أمير المؤمنين، فقارب في خطاه، فقال له أبو جعفر:

ـ كبرت سنك، يا معن!

ـ في طاعتك، يا أمير المؤمنين.

ـ وإنك لَجَلْدٌ؟

ـ على أعدائك.

ـ وإن فيك لبقية!

ـ هي لك.

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٥، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٥.

ومثاله أيضاً: طلب بعض الملوك كاتباً لخدمته. فقال للملك: أصحبك على ثلاث خلال.

- ما هي؟

- لا تهتك لي سراً، ولا تشتم لي عرضاً، ولا تقبل فيّ قول قائل.

- هذه لك عندي، فما لي عندك؟

- لا أفشي لك سراً، ولا أؤخر عنك نصيحة، ولا أوثر عليك أحداً.

- نعم الصاحب المستصحب أنت!

٢ - بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً في أول السطر.

مثال ذلك: ونورد لذلك ثلاثة أدلة:

أولاً - . . . . أو ١ -

ثانياً - . . . . أو ٢ -

ثالثاً - . . . . أو ٣ -

٣ - بين كلمات في جملة للدلالة على بطء النطق بها؛ إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

٤ - في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهائها لسبب مّا.

٥ - بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

٦ - بين الرقمين المتسلسلين، مثل: ٣٢ - ٣٨[1].

---

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤-١٧٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٨، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٦، خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٧، غازي عناية: المصدر السابق، ق ص ٢٠٩.

ـ الشرطتان(- . . . -):

توضع الشرطتان لتفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها، فتوضع الشرطة الأولى قبل أول الجملة أو الكلمة المعترضة، وتوضع الشرطة الثانية بعد آخر الجملة أو الكلمة المعترضة.

مثال ذلك: قال الشيخ للفتى -وكان قد استشاره-: اصبر إن الله مع الصابرين[1].

ـ الشولتان المزدوجتان " " أو التضبيب:

والتضبيب من اصطلاحات علماء الحديث، ومعناه عندهم وضع الحديث الشريف بين علامتين تشبهان الضبة؛ لكي يتميز عما عداه من الكلام.

والضبتان يوضع بينهما ما يأتي:

١ ـ الجمل والعبارات المنقولة بالحرف من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الناقل؛ ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل.

ومثال ذلك: جاء في الجزء الأول من صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ما نصه: قال صاحب نهاية الأرب: « . . . دخل في الكتابة من لا يعرفها ألبتة، وزادوا عن الإحصاء . . . وصار الآن حد الكاتب عند هؤلاء الجهال أن يكتب على المجود مدة، ويتقن بزعمه أسطراً، فإذا رأى من نفسه أن خطه قد جاد أدنى جودة، أصلح بزته، وركب برذونه أو بَغْلَتَه، وسعى في الدخول إلى ديوان الإنشاء والانضمام إلى أهله».

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٦، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٠.

أما إذا كانت الجمل أو العبارات المنقولة غير موضوعة في ثنايا كلام الناقل فلا داعي لوضعها بين الشولتين المزدوجتين، كما مرّ في المحاورة بين عمرو ابن العاص ومعاوية رضي الله عنهما.

٢ ـ عناوين الكتب لتوضيحها وإظهارها.

٣ ـ عناوين القصائد والمقالات[١].

ـ القوسان ( ):

وقال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة[٢]: «أنا أميل إلى اختيار لفظ (الهلالين) بدل (القوسين) لهذه العلامة، وذلك لأمرين: لحلاوة لفظ (هلال) ورشاقته، ولفهم مدلوله من حيث تصور انحنائه، فإنه مشهور للناس في الزمن القديم والحاضر والمستقبل.

أما (القوس) فهو من آلات القتال والصيد قديماً، فلا يعرفه كل واحد الآن، ولا يتصوره كما يتصوّر (الهلال)».

والقوسان أو الهلالان يوضع بينهما ما يأتي:

١ ـ كل كلمة أو عبارة تفسيرية.

مثال ذلك: الجحفة (بضم الجيم وسكون الحاء المهملة) موضع على ثلاث مراحل من مكة المكرمة.

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ١٥ ، ٢٥، ٢٦، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٦ .

(٢) تعليقه على كتاب «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية» لأحمد زكي باشا، ص ١٥ .

٢ ـ الدعاء القصير.

مثال ذلك: كان عمر (رضي الله عنه) مثال الخليفة المسلم العادل.

٣ ـ كل عبارة يراد لفت النظر إليها.

مثال ذلك: إن اللغة العربية (وهي من أوسع اللغات انتشاراً وأغزرهن مادة) قد اتسع صدرها لجميع العلوم والمعارف في أيام العناية بها وبعلمائها.

٤ ـ الجملة المعترضة الطويلة التي يكون لها معنى مستقل، خصوصاً إذا كثرت فيها الشولات.

مثال ذلك: للمجلس الذي بناه سليمان (عليه السلام) من داخل الخانقاه الصلاحية (أعني المجاورة لمقصورة الخطابة، وبها الآن شيخ من الصوفية، وبه تعرف في أيامنا هذه) سُلّمان ينزلان إلى أمام المجلس المذكور. (مسالك الأبصار).

٥ ـ الأرقام، سواء وقعت في المتن أم في الهامش، دلالة على المصدر المعتمد.

٦ ـ الأرقام الواردة في الجمل في المتن.

٧ ـ إشارة الاستفهام بعد خبر أو كلمة أو سنة، دلالة على الشك فيه.

٨ ـ الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

٩ ـ معلومات النشر المدونة بالهامش(١).

---

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٩، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٨ ـ ١٩٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

ـ القوسان المُرَكَّنان [ ]:

يوضع بينهما ما يأتي :

١ ـ كل زيادة يدخلها الشخص في الاقتباس الحرفي .

كما يوضع بينهما كل تقويم في الاقتباس الحرفي .

وهناك من يفضّل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش .

٢ ـ أيٌّ من معلومات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان(١) .

ـ النقط الأفقية :

للحذف والإضمار ، وأقلها ثلاث مثل . . .

وتوضع هذه النقط الثلاث للدلالة على أن في موضعها كلاماً محذوفاً أو مضمراً لأي سبب من الأسباب .

وجملة مواضعها ما يأتي :

١ ـ مكان المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب ، كما لو استشهد الكاتب بعبارة وأراد أن يحذف منها بعض ألفاظ لا حاجة له بها ، أو كان الناقل لكلام غيره لم يعثر على جزء منه في وسط الجملة ، ففي هاتين الحالتين وأشباههما توضع محل الجزء الناقص هذه النقط للدلالة على موضع

---

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٧٥ ، ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٩٩ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

النقص، وذلك أفضل كثيراً من ترك البياض؛ لأنه لا يؤمن إغفاله عند النقل مرة ثانية أو عند الطبع، وفي ذلك إخلال بالأمانة.

٢ - بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى؛ لحثّ القارئ على التفكير.

٣ - بعد جملة أوجمل للاختصار وعدم التكرار.

٤ - بدل عبارة «إلى آخره» في سياق الحديث عن شيء ما[١].

تنبيهان:

التنبيه الأول: علامات الترقيم السابقة منها ما لايجوز وضعه مطلقاً، لا في أول السطر، ولا في أول الكلام، وهي:

، ؛ . : ؟ ! »)

التنبيه الثاني: بقية العلامات يجوز وضعها أينما وقعت[٢].

---

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢) أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ١٥.

الملحق الثاني

المراحل التي يَمُرُّ بها تسجيل رسالة "الماجستير" و"الدكتوراه" حتى مناقشتهما

يمّر بحث «الماجستير» و «الدكتوراه» منذ العزم على تسجيله حتى مناقشته بمراحل تتضح مما ذكرناه في مباحث كتابنا هذا .

وسنذكر أهم هذه المراحل ملخصاً فيما يأتي :

١ ـ اختيار موضوع البحث ، وقد ذكرنا بالتفصيل طرق اختيار الموضوع ، والذي يقع على كاهله الاختيار .

٢ ـ التخطيط للموضوع ، وقد ذكرناه مفصلاً .

٣ ـ تقديم الموضوع مع خطته إلى مجلس القسم الذي يدخل موضوع البحث ضمن اختصاصه ؛ لدراسته وأخذ موافقته على صلاحية الموضوع بهذه الخطة للتسجيل .

٤ ـ ترشيح مجلس القسم من يتولى الإشراف على البحث .

٥ ـ رفع توصية مجلس القسم هذه إلى مجلس الكلية التي سيعد البحث فيها لأخذ موافقته على هذه التوصية وإصدار قرار بها .

٦ ـ إعداد المصادر للبحث .

٧ ـ جمع المادة العلمية للبحث .

٨ ـ ترتيب المادة بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها .

٩ ـ تعديل الخطة الناتج عن جمع المادة وتدوينها وفرزها وتصنيفها وتوزيعها وترتيبها ، وذلك بشرط ألا يمسّ هذا التعديل جوهر الموضوع .

١٠ ـ صياغة البحث وكتابته .

١١ ـ ترتيب البحث وهيأته.

١٢ ـ إعداد فهارس للبحث.

١٣ ـ مراجعة البحث وتصحيحه.

١٤ ـ طباعة البحث بعد الحصول على إذن الأستاذ المشرف بالطباعة.

١٥ ـ مدة إعداد البحث تبدأ من تاريخ موافقة مجلس الكلية على الموضوع بخطته ومشرفه.

والمدة لبحث الماجستير أقصاها سنتان، ويجوز مدها سنة ثالثة.

أما الدكتوراه فمدة البحث القصوى لها أربع سنين، ويجوز مدها سنة خامسة.

١٦ ـ في أثناء مدة الإعداد يجب على الطالب أن يكون على اتصال دائم بالأستاذ المشرف وبالقسم والكلية اللذين سجل الموضوع فيهما.

١٧ ـ على الأستاذ المشرف أن يقدم تقارير عن الطالب وسيره في عمله.

١٨ ـ على الطالب أن يقدم تقارير عن عمله فيما قطع فيه من مراحل، وما قد ينتابه من صعوبات.

١٩ ـ على الأستاذ المشرف بعد انتهاء الباحث من طباعة بحثه وتجليده أن يقدم لمجلس القسم تقريراً عن البحث يذكر فيه خلاصته، وأهم النتائج التي انتهى إليها، وأوجه الحسن فيه، طالباً تأليف لجنة لمناقشته والحكم عليه.

٢٠ ـ إذا وافق مجلس القسم على تقرير الأستاذ المشرف، كوّن لجنة لمناقشة

البحث والحكم عليه، وتتكون اللجنة في الغالب من ثلاثة أشخاص من بينهم الأستاذ المشرف رئيساً للجنة.

٢١ـ ترفع توصية مجلس القسم هذه إلى مجلس الكلية؛ لأخذ موافقته على هذه التوصية وإصدار قرار بها.

٢٢ـ إذا أصدر مجلس الكلية قراره بما أوصى به مجلس القسم، أرسلت خطابات لأعضاء لجنة المناقشة؛ لتبليغهم قرار مجلس الكلية، وأرسل لكل عضو نسخة من البحث.

٢٣ـ على كل عضو أن يقدم في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ـ منذ تسلمه الخطاب ونسخة البحث ـ تقريراً عن البحث يبيّن فيه صلاحيته للمناقشة أو عدم صلاحيته لها ذاكراً مبررات رأيه في الحالتين.

فإن كان يرى صلاحيته للمناقشة، فليحدّد وقتاً للمناقشة.

وإن كان يرى عدم الصلاحية فينظر:

فإن اتفق رأيه مع رأي المناقش الآخر في عدم الصلاحية، فينظر أيضاً:

فإن كان عدم الصلاحية من أجل أن البحث لا يمكن تقويمه ليرقى للصلاحية للمناقشة، فالبحث في هذه الحالة يرفض نهائياً، ولا يحصل به صاحبه على درجة علمية.

وإن كان عدم الصلاحية راجعاً إلى وجود أخطاء في البحث يمكن إصلاحها، أو نواقص يمكن إتمامها، أُعطي الباحث مدة لا تزيد عن السنة، يصلح فيها بحثه، ثم يحدّد موعد لمناقشته فيه، إذا رأت لجنة المناقشة

صلاحيته للمناقشة.

وإن كان المناقش الآخر لم ير رأي المناقش الأول، بل رأى صلاحية البحث للمناقشة دون أي إصلاح، فإن الأمر يُترك لمجلس القسم: إن شاء أوصى بمناقشة البحث دون أي إصلاح، وإن شاء أوصى بإصلاح البحث قبل مناقشته.

٢٤ - مناقشة اللجنة للباحث في بحثه، وتسير جلسة المناقشة على غرار ما ذكرناه مفصلاً في موضعه.

٢٥ - خلوّ أعضاء لجنة المناقشة بعد انتهاء المناقشة؛ للتداول في الحكم على البحث.

٢٦ - إصدار اللجنة تقريراً عاماً يبينون فيه أوجه الحسن في البحث وأوجه النقص فيه، ويبنون على ذلك حكمهم على الرسالة وما نالته من تقدير.

٢٧ - يعلن رئيس لجنة المناقشة النتيجة على الحاضرين.

٢٨ - تعتبر النتيجة التي توصلت إليها اللجنة توصية ترفع إلى مجلس الكلية، فإذا قبلها مجلس الكلية أصدر قراراً بمنح الباحث درجة الماجستير أو الدكتوراه بالتقدير المقترح.

٢٩ - لا يعتبر قرار مجلس الكلية رسمياً إلا بعد موافقة مجلس الجامعة عليه بقرار يصدره.

الملحق الثالث

تحقيق النصوص

[مختصر من كتاب "تحقيق النصوص ونشرها"

للأستاذ عبد السلام محمَّد هارون، القاهرة،

مطبعة المدني، سنة ١٣٨٥هـ ، الطبعة الثانية]

أصول النصوص

١ ـ أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها ، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكونُ في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها .

ومن ذلك ما صنعه أبو عُمر الزاهد غلام ثعلب، الذي ألف كتابه ست مرات[1] يزيد في كل منها شيئاً عند قراءتها عليه، وأملى على الناس في العَرضة الأخيرة ما نسخته: «قال أبو عُمر محمد بن عبد الواحد: هذه العَرْضة هي التي تفرّد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة، أسمعُها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة هذه العرضة حرفاً واحداً ليس من قولي فهو كذاب عليّ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً» .

وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم .

وهنا أمر قد يوقع المحقق في خطأ جسيم، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه، وهي في المعتاد نحو «وكتب فلان» أي المؤلف؛ ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يُشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف. وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق[2] .

(١) ابن النديم، ١١٣ـ١١٤ .

(٢) انظر مثيل ذلك فيما سيأتي ص ٣٦ . [في ص ٢٣١ من هذا الجزء].

٢ ـ وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا. والملحوظ أن ذكر سلسلة الأخذ في الكتب الأدبية قليل، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل.

وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق وموجباً للبحث الأمين، حتى يؤدى النص تأدية مقاربة.

وهذا الضرب الثاني من المخطوطات يعد أصولاً ثانوية إن وجد معهما الأصل الأول؛ وأما إذا عُدم الأصل الأول فإن أوثق هذه المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً.

٣ ـ وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة المنقولة في أثناء أصول أخرى؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمنوا كتبهم ـ إن عفواً وإن عمداً ـ كتباً أخرى أو جمهوراً عظيماً منها. ومن هؤلاء ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة، فقد ضمن ذلك الشرح كتباً كثيرة، أذكر منها وقعة صفين التي أمكنني أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو ٣٥٠ صفحة بعد أن قضيتُ في ذلك قرابة الشهر، وقد بينت ذلك بالأرقام في مقدمتي لوقعة صفين التي نشرتها سنة ١٣٦٥[1].

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازي للواقدي، انتبسه في أثناء كتابه، وهو في الجزء الثالث من ص ٣١٨ - ٤٠٧ أي نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة.

---

(١) وكذا في نشرتي الثانية لها سنة ١٣٨٢.

ولعل أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادي صاحب خزانة الأدب، فقد أودعها كثيراً من صغار الكتب النادرة، منها كتابُ فرحة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي، وكتاب اللصوص لأبي سعيد السكري؛ كما تضمن قدراً صالحاً من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية.

وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً، وإنما يستعان به في تحقيق النص.

وقد تهدَّى بعض الأدباء[1] إلى نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي، نقل ذلك كله من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد. وكنتُ أحسب أن تلك النصوص تمثل على الأقل نموذجاً من الأصل، ولكن عندما وقعت إليّ نسخة العثمانية المخطوطة تيقنتُ أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخلاً لنص الجاحظ بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ستة أسطر (انظر مثلا الفقرة السادسة من كلام الجاحظ في العثمانية ص٦ من رسائل الجاحظ للسندوبي وقارنها بما في نشرتي للعثمانية ٢٧ : ٤ ـ ٣١ : ٥).

وكذلك كان يفعل الأقدمون، ينقلون النصوص أحياناً وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها وترجمتها بلغتهم أيضاً إلا إذا حققوا النقل ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلاً: «انتهى بنصه»، فتكون مسؤوليتهم في ذلك خطيرة، إذ حمّلوا أنفسهم أمانة النقل.

(١) هو الأستاذ حسن السندوبي في (رسائل الجاحظ) ص ١ ـ ٦٦ .

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة، يعد خطأ جسيماً في فن التحقيق وفي ضمير التاريخ.

٤ ـ والنسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، وحجتهم في ذلك أن ما يؤدى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة. وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة بنا، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني، والشيخ قطة العدوى، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال وستنفلد[1] الألماني (Fedrinand Wuustenfeld) ١٨٠٨ - ١٨٩٩ وجاير الألماني (Rudolf Ceyer) ١٨٦١-١٩٢٩ وبيفان الهولندي (Bevan) ١٨٥٩ ـ ١٩٣٤ ولايل الإنجليزي (Chrles Lyall) ١٨٤٥ ـ ١٩٢٠ جدير بأن يكون أصولاً (ثانوية)، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول ـ رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة مايسميه المحدثون بالوجادة.

وأما الطبعات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقِّق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

٥ ـ وأما المصورات من النسخ فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة

(١) ألف وحقق نحو مائتي كتاب بين صغير وكبير. معجم المطبوعات لسركيس، انظر النهر ١٩١٧ ـ ١٩١٨.

تامة تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصوّرة الثانوية ثانوية أيضاً. وهكذا.

٦ ـ وهنا تعرض مشكلة المُسوَّدات والمبيضات، وهو اصطلاح قديم جداً.

ويراد بالمسوَّدة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية.

أما المبيضة فهي التي سوِّيت وارتضاها المؤلف كتاباً يخرج للناس في أحسن التقويم.

ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير.. إلى أمثال ذلك.

ومسوّدة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول، مثال ذلك ما ذكره ابن النديم[1] من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة، ولم يجرده من المسودة.

وكذا ورد في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني[2] أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني، وهو ولد الكرماني شارح البخاري، صنع أيضاً شرحاً للبخاري سماه «مجمع البحرين وجواهر الحبرين»، قال: «وقد رأيته وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه، مسودة».

وكذا ذكر القسطلاني شرح شمس الدين البرماوي بصحيح البخاري، المسمى باللامع الصبيح، قال: «ولم يبيض إلا بعد موته».

(١) الفهرست، ٩٢.

(٢) القسطلاني، ١: ٤٢.

وإن لم يرد نص كانت في مرتبة النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبُّها بلا ريب.

٧ ـ وأما مبيضة المؤلف فهي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسوّدته كانت المسودة أصلاً ثانوياً استئناسياً لتصحيح القراءة فحسب.

٨ ـ على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلُّنا دلالة قاطعة على أنّ هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا: إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية. فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين كما ذكر ياقوت في معجم الأدباء[١] وقد ذكر أن الثانية «أصح وأجود» وقد ظهر لي ذلك جلياً في أثناء تحقيقي لهذا الكتاب، وأشرت إلى ذلك في مقدمته[٢].

وكتاب الجمهرة لابن دريد قال ابن النديم[٣]: «مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص». ثم قال: «وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه». وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ.

ومن أمثلة اختلاف النسخ الأولى ما رواه الخطيب البغدادي[٤] رواية عن محمد بن الجهم قال: «كان الفراء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذي

(١) ج ١٦، ص ١٠٦.

(٢) مقدمة البيان والتَّبيين، ص ١٦ ـ ١٧.

(٣) الفهرست، ٩١.

(٤) تاريخ بغداد، ١٤ : ١٥٢ ـ ١٥٣.

في خندق عبويه، وعلى رأسه قلنسوة كبيرة، فيجلس فيقرأ أبو طلحة الناقط عُشراً من القرآن، ثم يقول له: أمسك. فيملي من حفظه المجلس، ثم يجيء سلمة بعد أن ننصرف نحن، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه، ويزيد وينقص، فمن هنا وقع الاختلاف بين النسختين».

هذا ومن المتواتر في ترجمة الفراء هذا أنه أملى كتبه كلها حفظاً، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين: كتاب ملازم، وكتاب يافع ويفعة - قال أبو بكر ابن الأنباري: «ومقدار الكتابين خمسون ورقة، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة».

ولعل أظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن النديم[1] في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥ ذكر أن هذا الكتاب ظهر في ست صور، قضى مؤلفها في تأليفها ما بين سنتي ٣٢٦، ٣٣١ .

ونص ابن النديم في الفهرست[2] على أن نوادر الشيباني ثلاث نسخ: كبرى، وصغرى، ووسطى. وكذا نوادر الكسائي ثلاث نسخ.

وكذلك كتاب «نهج البلاغة» الذي ألفه الشريف الرضي، ذكر ابن أبي الحديد[3] في شرحه أنه «ختم كتاب نهج البلاغة بهذ الفصل، وكتبت به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وفّى الزيادات التي نذكرها فيما بعد».

---

(١) الفهرست، ١١٣ .

(٢) الفهرست، ٨٢ .

(٣) شرح نهج البلاغة، ٤ : ٣٨٧ .

ثم ذكر ابن أبي الحديد بعد ذلك[1] فصولاً من هذه الزيادات، وعقب عليها بقوله: «واعلم أن الرضي - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل، وهكذا وجدت النسخة بخطه، وقال: وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين، حامدين لله سبحانه على ما مَنّ به منْ توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه، وتقريب ما بعد من أقطاره، ومقررين العَزم كما شرطنا أولا على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص الشارد، واستلحاق الوارد، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض، ويقع إلينا بعد الشذوذ. . ».

ثم قال ابن أبي الحديد نفسه: «ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام قيل إنها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضي - رحمه الله - وقرئت عليه فأمضاها وأذن في إلحاقها بالكتاب، ونحن نذكرها». فهذا يبين لك أيضاً أن نسخة المؤلف قد تتكرر، ولا يمكن القطع بها ما لم ينص هو عليها. وليس وجود خطّه عليها دليلاً على أنها النسخة الأم، بل إن الأمر كله أمر اعتباري لا قطعي.

وإذا رجعت إلى تقديمي لمجالس ثعلب[2] عرفت أن تلك المجالس قد ظهرت في صور شتى.

وكثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالي للتغيير والتبديل، والزيادة من التلاميذ والرواة. جاء في مقدمة تهذيب اللغة[3] للأزهري عند الكلام على الأصمعي:

---

(١) شرح نهج البلاغة، ٤: ٥٠٦.

(٢) ص ٢٤ ـ ٢٥ من التقديم. وانظر كذلك حواشي ص ١١٣

(٣) مقدمة تهذيب اللغة، ١: ١٥.

«وكان أملى ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه. فأخبرني أبو الفضل المنذري عن أبي جعفر الغساني عن سلمة قال:

جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء، بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال. ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه علي، فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلا فلا تقرءوه. قال سلمة ابن عاصم: فأعلم الأصمعيُّ على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجحُ من الثلث. ثم أمرَنا فنسخناه له».

وشيء آخر جدير بالتنبيه، وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد على ضروب شتى من التأليف، ومن أمثلة ذلك التبريزي، فسر الحماسة ثلاث مرات، كما ذكر صاحب كشف الظنون، قال: «شرح أوّلاً شرحاً صغيراً، فأوردَ كلّ قطعة من الشعر ثم شرحها، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً، ثم شرح شرحاً طويلا مستوفياً. وأول المتوسط: أما بعد حمد الله الذي لا يبلغ صفاته الواصفون».

والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط. أما الصغير فمنه قطعة بدار الكتب المصرية (برقم ١١٩٥ أدب) تشمل باب الحماسة. أما الكبير فمما لم نهتد إلى معرفته.

ومما هو جدير بالذكر أن صاحب كشف الظنون، وكذا البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ذكرا أن للزجاجي أمالي ثلاثة: كبرى، ووسطى، وصغرى. لكنِّي أثبتّ في مقدمة نشرتي لهذه الأمالي أنها واحدة، وأن

اختلافها في تلك الصور الثالث إنما هو من صنع التلاميذ والرواة، وذلك بدراستي لتلك النصوص التي تُعزَى مرة إلى الصغرى، ومرة إلى الوسطى، وأخرى إلى الكبرى[1].

منازل النسخ:

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات في درجات شتى.

١ ـ فأولها نسخة المؤلف، وقد سبق حدها وتعريفها.

٢ ـ وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا.

٣ ـ والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل في المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف، وهي كثيراً ما تعوزنا.

٤ – وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق. والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغاً لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخاً منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر ذلك في حرصه وإشاراته إلى الأصل. فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخاً.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متناً وأكمل مادة، يظهر ذلك

(١) انظر مقدمة أمالي الزجاجي، ١٦ ـ ١٧.

لدارسها وفاحصها.

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مُجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين.

ومن غريب مالحظه الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشافعي وجود إجازة بخط الناسخ ـ وهو الربيع تلميذ الشافعي ـ ولكنها ليست إجازة رواية، كالمألوف في الإجازات، ولكنها إجازة النّسخ، ونصها:

«أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، وكتب الربيع بخطه».

على أنه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخة. فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التي تثبت في العادة في نهاية النسخة، ينقلها كما هي، غير مراعٍ للفرق الزمني بينه وبين الناسخ الأول، فيخيل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعده بنحو قرنين من الزمان[1]. وهنا يتحكم الخط والخبرة به، والمداد والخبرة به، واسم الناسخ الأول والثاني، في تحقيق هذا التاريخ.

---

(١) انظر مثيل ذلك فيما سبق ص ٢٧ . [في ص ٢٢١ من هذا الجزء].

كيف تجمع الأصول؟:

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي. فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقباً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه، وذلك لأن الذي يستطيع أن يصنعه المحقق، هو أن يبحث في فهارس المكتبات العامة، على ما بها من قصور وتقصير؛ وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، فإن عددها يربي على الألف في بلاد الشرق والغرب.

وكتاب الفيكونت فيليب دي طرازي المسمى «خزائن الكتب العربية في الخافقين» يتيح لقارئه أن يعلم مقدار ضخامة عدد المكتبات العامة التي تناهز ألفاً وخمسمائة مكتبة[1].

ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة، وليس يمكن المحقق أن يدعي إلماماً تاماً بما فيها، أو يفكر في استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات.

فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربة مجتهدة، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصَل على قدر صالحٍ مما يريد.

---

(١) ذكر أن منها في مصر، ١٦ مكتبة، وفي الجزائر ٨، وفي فلسطين ٦، ولبنان ٣، وسوريا والعراق والحجاز واليمن ١٥، والمغرب الأقصى ١٠، وتونس ٧، والولايات المتحدة ٢٨٥، وألمانيا والنمسا ١٤٥، والاتحاد السوفيتي ١٢٠، وبريطانيا ٧٦، وفرنسا ٦٧، وإيطاليا ٤٨، وسويسرا ٢١، وهولندا ١٥، وبلجيكا ١٣، واليابان ٩، والدانمرك ٦، واليونان ٢، والهند ٣، وإيران ٢. وفي هذه المكتبات جميعاً نحو ٢٦٢ مليون مجلد.

وكتاب بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، يعد من أجمع المراجع التي عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات وكذلك كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان. فإذا أضاف إليها الباحث أن ينقب بنفسه في فهارس المكاتب العامة وملحقاتها الحديثة، وساءل الخبراء بالمخطوطات مستدلاً على مواضعها، أمكنه أن يقارب وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه.

فحص النسخ:

يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدُرها قدرها.

١ ـ فعليه أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة. ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدلُّ دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاماً، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة يزوّرها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً بالياً. ويروى القفطي[1] أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد، والثاني على طريقة الصاحب، والثالث على طريقة الصّابي، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها، لتجوز بذلك على أبي منصور الجبَّان. ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف.

٢ ـ وأن يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعده عهده.

(١) إخبار العلماء، ٢٧٥ .

٣ ـ وكذلك الخط، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.

٤ ـ وأن يفحص اطّراد الخط ونظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها.

٥ ـ وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

٦ ـ كما أنه قد يجد في ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم.

٧ ـ وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها. وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبة)، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فبتتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.

٨ ـ وأن ينظر في خاتمة الكتاب لعله يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة.

هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أموراً أخرى، تعاونه على تقدير النسخة، فلكل مخطوط ظروف خاصة تستدعي دراسة خاصة.

التحقيق:

هذا هو الاصطلاح المعاصر[1] الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة.

فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

١ ـ تحقيق عنوان الكتاب.

٢ ـ تحقيق اسم المؤلف.

٣ ـ تحقيق نسبة الكتب إلى مؤلفه.

٤ ـ تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه. وبديهي أن وجود نسخة المؤلف ـ وهو أمر نادر ولا سيما في كتب القرون الأربعة الأولى ـ لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذي نتمكن به من حسن قراءة النص. نظراً إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط

(١) أصل التحقيق من قولهم: حقق الرجل القول: صدّقه، أو قال هو الحق.

والجاحظ يسمي العالم المحقق «محقا»، جاء في رسالة فصل ما بين العداوة والحسد، من رسائل الجاحظ بتحقيق عبد السلام هارون، ١: ٣٣٨ـ٣٣٩ : «إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقون قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها» ثم قال: «واتخذهم المعادون للعلماء المحقين عُدة».

والإحقاق: الإثبات، يقال «أحققت الأمر إحقاقاً، إذا أحكمته وصححته».

والإعجام، ومن إشارات كتابية لا يستطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف. وهذا الأمر يتطلب عالماً في الفن الذي وضع فيه الكتاب، متمرساً بخطوط القدماء.

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة، فالناظر في خط ابن حجر ـ وهو من علماء القرن التاسع ـ يرى هذا الإهمال بوضوح تام.

تحقيق العنوان:

وليس هذا بالأمر الهيّن، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان: (١) إما لفقد الورقة الأولى منها. (٢) أو انطماس العنوان. (٣) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع: (أ) إما بداعٍ من دواعي التزييف، (ب) وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردةً من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها.

١ ـ فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يُتاحَ له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمَّنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

٢ ـ والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من

العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسَّر ذلك.

٣ ـ وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جُمّاع الكتب، وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك.

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل.

تحقيق اسم المؤلف:

إن كل خطوة يخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لابد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه.

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، أو غير ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات

تحقيقية، ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره.

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول، كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك.

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري[1].

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصري قد يصحف بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخزاز وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه، فليس هناك بد من اجتلاب الطُّمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع.

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضاً في تزييف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق.

(١) طبع في مطبعة العاصمة سنة ١٢١٢، في ٢٤٠ صفحة.

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتبُ الخاملة التي ليست لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية وكتب التراجم، لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وقديماً تكلم الناس في كتاب العين المنسوب إلى الخليل. وقد ساق السيوطي في المزهر(١) نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حَشوه من بعده.

وقد ذكر السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين (٢) أن الخليل «عمل أول كتاب العين».

والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب، وتأدِّيهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل.

فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقق بنسبة الكتاب.

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافاً ظاهراً بتفاوت أعمارهم، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها، فنجد المؤلف الواحد يكتب في صدر شبابه كتاباً ضعيفاً، فإذا علت به السن وجدْتَ بوناً

(١) المزهر، ١ : ٨٦-٩٢.

(٢) ص ٣٨، نشرة فريتس كرنكو.

شاسعاً بين يوميه. وهو كذلك يكتب في فن من الفنون قوياً مُتقناً، على حين يكتب في غيره وهو من الضعف على حال. فلا يصح أن يجعل هذا القياس حاسماً باطراد، في تصحيح نسبة الكتاب.

وتُعَدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذي تُحْشَد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف، ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ، وعنوانه «كتاب تنبيه الملوك والمكايد»، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب. وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك؛ فإنك تجد من أبوابه باب «نكت من مكايد كافور الإخشيدي» و «مكيدة توزون بالمتقي لله». وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي ٢٩٢ و ٣٥٧ والمتقي لله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و٣٥٧. فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين. وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التي لا يصح أن تنتمي إلى قلم الجاحظ وهذا صدرها: «الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتاباً، وفتح للعبد إذا وافا (وافى) إليه بابا، قَسَم بين خليقته فَطُوِّروا أطواراً وتحزبوا أحزاباً وأنفذ فيهم سهمه وأمضى فيهم حكمه وجعل لكل شيء أسباباً، فهم دائرون في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً، داهشون في بدائع حكمته، ومشيئته، وإرادته، يعز من يشاء ويرزق من يشاء...».

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب في نفي نسبته إلى أبي عثمان الجاحظ.

تحقيق متن الكتاب:

ومعناه أن يؤدَّى الكتابُ أداء صادقاً كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُحلّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أَو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محلَه الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عبارته إيجازاً مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال.

ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حُكْم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين الأمانة والصبر، وهما ما هما!!

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟

فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه. وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي

واجب العلم.

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني لابد أن توضع في نصابها. وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها. ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٧: «فلما أتوا على وادي النمل» وهي «حتى إذا أتوا». وفي ص ١٥٩: «على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل» وهي «إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل». وفي ص ١٦٠: «يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين» وهي «يا موسى لاتخف إني لا يخاف لدي المرسلون» وفي الجزء الخامس ص ٣٢: «إني مبتليكم بنهر» وهي «إن الله مبتليكم بنهر». وفي ص ٩٣: «هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً» والوجه إسقاط «هو»: وفي ص ١٣٧: «وأنهار من ماء غير آسن» والوجه إسقاط الواو. وفي ص ٥٤٤: «ثم اسلكي سبل ربك» وإنما هي «فاسلكي سُبلَ ربك». وفي ص ٥٤٧ في بعض النسخ: «فلما جاء أمرنا وفار التنور» وفي بعضها: «ولما جاء» وكلاهما تحريف، وإنما هي «فإذا جاء أمرنا». إلى غيرها كثير.

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة، وفي ذلك يصدق المثل القائل: «يؤتى الحذر من مأمنه!».

وجاء في كتاب الجواري للجاحظ في مجموعة داماد: «ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا»، وهي «إنه كان فاحشة وساء سبيلا».

ومما عثرت عليه في مخطوطات تهذيب اللغة للأزهري من التصحيف القرآني ما جاء في مادة (وقى): «مالكم من الله من واق» وهى «ما لهم من الله من واق» وفي مادة (فوق): «ماينظرون إلا صيحة ما لها من فواق» وهي «وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة ما لها من فواق».

وفي مخطوطات كتاب سيبويه ونسخه المطبوعة في ثلاث طبعات[1]: «والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات» وصوابها «والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات».

وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر فإنّ التزمُّت في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما هو، فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يَجلُّ عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حق مؤلّف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النصّ القرآني الخاطئ يؤدّيه كما وقع من مؤلّفه والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير في كتابة اختصار علوم الحديث[2] ونصه ما يلي:

---

(١) انظر طبعة بولاق، ١: ٣٧، وكذا طبعة باريس، ٢٩، وطبعة الهند.

(٢) هو الذي طبع مشروحاً باسم الباعث الحثيث. انظر ص ١٦٢-١٦٣.

وأما إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور. وحكي عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبرة أنهما قالا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً. قال ابن الصلاح: وهذا غلوّ في مذهب اتّباع اللفظ. وعن القاضي عياض: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطّأ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي.

ثم قال: «وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل».

فالمسألة قديمة جداً مردُّها إلى الأمانة، وهي متحققة في المذهبين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه، مما هو واضح الخطأ.

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان. ذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور.

وأما نصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج. وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمِّل المؤلف أمانة روايته، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدلّ على ضعف روايته أو قوتها.

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج. ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الرواية حكماً خاصاً. فهذا قيد شديد يحرِّم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث، وليس معنى ذلك أن نستهين بغيرها، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة، ونستشعر لها من الحرص، ما يعادل خطرها البالغ.

خطر تحقيق المتن:

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف. وقديماً قال الجاحظ[1]: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام».

(١) الحيوان، ١ : ٧٩.

مقدمات تحقيق المتن:

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص ، فمنها :

١ ـ التمرس بقراءة النسخة ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ . وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط الإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص ، بل رسمه الخاص . قال الشيخ نصر الهوريني[١] : «وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف الحشوية الممالة بالياء ، كما يدل له قول القاموس : بُنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي . والأصح أنه ممال ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحاً» .

ولكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك ، فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام . أو بين رسمى الغين والفاء ، فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أن كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي . وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتب في ذلك «المطالع النصرية» للشيخ نصر الهوريني .

والنقط تختلف طرائقه في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ؛ ففي الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

---

(١) المطالع النصرية : ١١٠ .

وفي الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفاً واحداً وإما صفين ، وبعضهم يكتب سيناً صغيرة (س) تحت السين ويكتبون حاء (حـ) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء) ومنهم من يضع خطاً أفقياً فوقه (-) ومنهم من يضع رسماً أفقياً كالهلال (◡) ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم (٧) . وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً ، وذلك مثل «التسميت» و «التشميت» أي تشميت العاطس ، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين . و«المضمضة» و«المصمصة» تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهي القراءة .

وفي الإعجام - أي الشكل والضبط - يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة ، وهذا هو الذي كان يسميه أبو الأسود «النقط» . قال أبو الأسود لكاتبه القيسي : «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت ذلك شيئاً من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين» .

فهذه طريقة أبي الأسود يراها القارئ في المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القطعة ، أي الهمزة ، وهي صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلاً من الألف ، أو في

موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء. وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة «ما» وسماء بالفعل «سما». والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف وتكتب أحياناً فوقه.

والمدة، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو «مآ» التي نكتبها ماء بدون مدة.

والشدة، وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف وآناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة. ونجد خلافاً في كتابتها مع الفتحة فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا (ٍّ) فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة، مع أنّ وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة. والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدغماً في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل «بل رّان»، «يقول أهلكتَ مالا لّو قَنعت به».

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس، وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب العقفة والبررة لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُضْغَة)، أي مضغة.

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني (٧٨ قراءات دار الكتب) وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد (٧) فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة، ومشابهة للعدد (٨) فوقه للدلالة على الشدة والضمة. أما

الشدة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم (٨) لكن تحت الحرف .

وتخفيف الحرف، أي مقابل تشديده، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ) أو بإشارة (خف) إشارة إلى الخفة .

وهناك بعض الإشارات الكتابية، ومنها علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب . وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقي يتجه يميناً أو يساراً إلى الجهة التي دون فيها السقط هكذا (⌉) أو (⌈) وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التي يكتب إلى جوارها كلمة «صح»، أو «رجع»، أو «أصل» . وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب .

وهناك علامة التمريض، وهي صاد ممدودة (صـ) توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضبيب .

قال السيوطي في تدريب الراوي[1] : «ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلاً بها لايتجه لقراءة، كضبة الباب يقفل بها» .

وعلامة التثليث اللغوي، وهي (ث) توضع فوق الكلمة اقتباساً من كلمة التثليث . وجدتها في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد .

وأحياناً يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام، إشارة إلى وجود بياض

---

(١) تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي، ص ١٥٦ . طبع الحرية سنة ١٣١٧ .

في الأصل المنقول عنه. وجدته في نسخة من جمهرة ابن حزم.

وكذلك الحرف (عـ) رأس العين، إشارة إلى «لعله كذا»: وجدته في هامش بعض مخطوطات الجمهرة. وقد يكتب الحرف (ظ) في الهامش أيضاً إشارة إلى كلمة «الظاهر» وتوضع: (كـ) في بعض الهوامش إشارة إلى أنه «كذا في الأصل».

وإذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبيه بهذا الوضع (⁔) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (٥٥) أو بين نصفي دائرة ( ) وأحياناً توضع كلمة «لا» ، أو «من» ، أو «زائدة» فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة «إلى» فوق آخر كلمة منها.

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (ا) و (ا). وجدت بخط مُغلطاي على هامش الاشتقاق (سنة ومائة إحدى) أي سنة إحدى ومائة. أو يوضع الحرفان (خ) و (ق) أي تأخير وتقديم. (م) (م) أي مقدم ومؤخر.

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة (٦٥٤٣٢١) وهي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦)، وأحياناً تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (٢ ٤ ٥).

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث.

وهذا مما سبق به أسلافنا العرب، أو علماء العجم المتأخرون، وقلّدهم في ذلك الفرنجة[1].

ثنا = حدثنا.

ثنى = حدثنى.

نا = حدثنا، أو أخبرنا.

دثنا = حدثنا.

أنا = أنبأنا، أو أخبرنا.

أرنا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة.

أخ نا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة.

أبنا = أخبرنا.

قثنا = قال حدثنا.

ح = تحويل السند في الحديث.

صلعم = صلى الله عليه وسلم.

ص م = صلى الله عليه وسلم.

ع م = عليه السلام.

} وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء. وقد استعملها العجم.

رضي = رضي الله عنه.

(١) انظر المطالع النصرية، ٢٠٠-٢٠٢، وتدريب الراوي، ١٥٧-٢٠٧، وقواعد التحديث للقاسمي.

المصـ = المصنف بكسر النون.

ص = المصنف بفتح النون، أي المتن.

ش = الشرح.

الشـ = الشارح.

س = سيبويه.

أيضـ = أيضاً.

لايخـ = لا يخفى . للعجم في الكتب العربية.

الظـ = الظاهر.

نعم = ممنوع . للعجم في الكتب العربية.

م = معتمد ، أو معروف، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن بعده.

إلخ = إلى آخره.

اهـ = انتهى، أو إلى نهايته.

ع = موضع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

ج = جمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

جج = جمع جمع استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

ججج = جمع جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

د = بلد، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ح = أبو حنيفة ، أو الحلبي .

حج = ابن حجر الهيثمي في كتب الشافعية .

م ر = محمد الرملي .

ع ش = علي الشبراملسي .

ز ى = الزيادى .

ق ل = القليوبي .

شو = خضر الشوبرى .

س ل = سلطان المزاحي .

ح ل = الحلبي .

ع ن = العناني .

ح ف = الحفني

ا ط = الإطفيحي

م د = المدابغي .

ع ب = العباب .

سم = ابن أم قاسم العبادي .

ح = حينئذ . في غير كتب الحديث وكتب الحنفية .

ح = الحلبي عند الحنفية .

٢ ـ والثاني من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف، وأدنى صوره أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه، فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية، كما أن لكل مؤلف أعلاماً خاصة تدور في كتاباته، وحوادث يديرها في أثنائها.

وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطاً بين عباراته في هذا الكتاب وذاك. ومعرفة ذلك مما يعينه في تحقيق المتن، والتهدي إلى الصواب فيه.

٣ ـ وأمر ثالث، وهو الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهماً سليماً يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أي يحاول إفساد الصواب.

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة، حتى يكون على بصيرة نافذة.

٤ ـ فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات، واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألمَّ إلماماً كافياً بموضوع الكتاب، استطاعَ أن يمضي في التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

(أ) كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها .

(ب) الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تُقيد النصوص بضبطها أحياناً ، وتتكفل ببيان غوامضها ، وهو أمر له قيمته في مكمِّلات التحقيق .

ويليها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب ، فإن كلا منهما تلقي ضوءاً لا يستهان به في تحقيق النص . ومن البديهيّ أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة .

(جـ) وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ ، ولا سيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسُه من الكتب التي اعتمدت على كتاب «البيان والتبيين» ، ولا سيما في كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا ، ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه[١] .

وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتي ٢١٣ ، ٢٨٦ .

(١) انظر عيون الأخبار، ٣:١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ .

(د) ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف. فإذا تهدَّى المحقق إلى المنابع التي يستمدُّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معواناً له على إقامة النص. وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقَوا منها، كما فعل ابن فارس في مقدمة مقاييس اللغة، وابن منظور في مقدمة لسان العرب، والسيوطي في مقدمة «بغية الوعاة»، وابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب».

وبعضهم يعتمد اعتماداً كلياً على مؤلف آخر، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحياناً قليلة، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي. والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقاربُ الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته، ثم لا يرتاب أن التبريزي كان في جمهور شرحه كَلاًّ على المرزوقي.

ومن عجب أن التبريزي مع ذلك ينعى على هؤلاء الذين يهملون نسبة أقوال العلم إلى أصحابها، فيقول في تفسير الشطر الثالث من الحماسية٨٩: «قال المرزوقي: وذكر بعض المتأخرين - يعني ابن جني - ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه..».

وكما صنع التبريزي ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقصائد العشر، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات.

(هـ) الكتب المعاصرة للمؤلف، التي تعالج نفس الموضوع، أو موضوعاً قريباً منه.

(و) المراجع اللغوية، وهي المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص، فأحياناً يحكم المحقق العجلانُ أن في النص تحريفاً وما به من بأس، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تُفتيه بصواب ما خاله غيرَ الصواب. ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية:

١ - معاجم الألفاظ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي. ومنها معاجم المفردات الطبية، كالمفردات لابن البيطار، وتذكرة داود الأنطاكي، ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف، والنبات لأحمد عيسى. ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكليات أبي البقاء، وأوسعها جميعاً كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون».

وقد وضع بعض فضلاء المستشرقين معاجم استدركوا بها على المعاجم القديمة، ومنها معجم دوزى المسمى: Supplemeut Aux Dictionnaires Arabes ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس: Dictionnaire Detaille nems des des Vetements chex les Arabes.

وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.

٢ - معاجم المعاني، وأعلاها المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي.

٣ - معاجم الأسلوب، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر،

والألفاظ الكتابية للهمذاني .

٤ ـ كتب المعربات، ومن أعلاها في القديم المعرب للجواليقي، وشفاء الغليل للخفاجي، وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدِّي شير .

٥ ـ معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

(ز) المراجع النحوية، وهي كثيرة، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي، وحاشية الصبان على الأشموني .

(ح) المراجع العلمية الخاصة، وهذه لا يمكن حصرها، ولكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتى يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب، متداخل الأسباب . وحذقُ المحقق وسعةُ اطلاعه يهديانه إلى اختيار المراجع التي يتطلبها الكتاب .

معالجة النصوص

ترجيح الروايات:

تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صوراً شتى من الروايات، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى، فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف. ولينظر فيها طويلاً فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ، فبعض المسرفين من النُّسَّاخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين.

وقد عثرت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان[1]، وهذا نصها: «كنت بعجت بطن عقرب إذْ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة. حرره أبو بكر السروكني». فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لم يدخل مصر وعبارة «حرره أبو بكر السروكني» شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب.

وأما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى، ويؤيدها الفحص، فهي جديرة بالإثبات.

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوعة، أجدَرُ بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ. كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو

(١) حواشي الحيوان، ٤ : ١٧٠ .

يستحيل معها المعنى، أو ينعكس، أو يستغلق فهمه، هي رواية مرجوحة، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب.

وهذا كله في النسخ الثانوية. أما النسخ العالية فإن المحقق حريٌّ أن يثبت ما ورد فيها على علاته، خطأً كان أو صواباً، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأً، حرصاً على أمانة الأداء.

تصحيح الأخطاء:

سبق في الفصل الماضي أن المحقق قد يجد في تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها، فيختار من بينها ما يراه مقيما للنص مؤدياً إلى حسن فهمه. والأمانة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عالجها لينتزع من بينها الصواب، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجهاً أصوب من الوجه الذي ارتآه.

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلّها، ففي ذلك الأمانة وإشراك القارئ في تحملها.

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرف، فإذا أراد تقويمها فلا بد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان.

فتصحيح «ليط به» و«ليطبه» إلى «لُبط به» بمعنى صرع، تقويم صحيح، وتصحيح «النقيف» و«النقنق» بـ «النقنف» بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبني مستو تصحيح قويم أيضاً. وكذلك تصحيح «العصراء» «بالقصواء» اسم ناقة.

وهو في هذه الأحوال كلها جميعاً لا بد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها في «مقدمات تحقيق المتن»[1].

الزيادة والحذف:

وهما أخطر ما تتعرض له النصوص، والقول ما سبق: أن النسخة العالية يجب أن تؤدى كما هي دون زيادة أو نقص، أو تغيير أو تبديل.

على أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص، وفي نوع خطير من النصوص، وهو نصوص الحديث. قال ابن كثير[2]: « وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعضُ الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب». فقد يكون في النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف، فإثبات [بن] لاضير فيه ولا إخلال بالأمانة. وقد يكون في نص المتن نحو «بني الإسلام خمس» فلا جرم أن صوابه «على خمس» فإلحاق «على» ليس فيه عُدْوان على الكتاب ولا على صاحبه. وكذا

(١) انظر: ٥٦-٥٩. [هي في ص ٢٤٦-٢٥٠ من هذا الجزء].

(٢) في الباعث الحثيث، ص ١٦٣.

إذا كان المتن «بني الإسلام على خمس» كان المحقق في حلٍّ أن يحذف الحرف الزائد، على أن ينبه على المحذوف. والأولى في حالة الزيادة أن تميز بوضعها بين جزأي العلامة الطباعية الحديثة [ ]، أو أن ينبه في الحواشي على أنها مما أخلَّ به أصل الكتاب.

وأما النسخ الثانوية فكذلك، لا يزاد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعين، ولا سيما إذا وجد المحقق دعامة له في مراجع التحقيق التي سبق الكلام عليها.

ومن البديهي أن يعمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاها، وألا يُغفل من ذلك إلا ما يتضح أنه زيادة مقحمة لا تمتّ إلى الأصل بسبب. ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضاً.

وأما الزيادة الخارجية التي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصح أن تكون في منهج أداء النص، وللمحقق أن يشير في الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة، فما هو إلا ضوء جانبي يعين على تجلية الصورة وتضويئها، وليس من حقيقة الصورة في شيء.

التغيير والتبديل:

لا ريب أن إحداثهما في النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية، ولا سيما التغيير الذي ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب، أو تنميق العبارة، أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تعد جناية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغي، إذا قرن ذلك بالتنبيه.

ومن مذاهب أداء النصوص قديماً وحديثاً ألا يلجأ المحقق إلى أي تغيير أو تبديل كان إلا ما تقتضيه الضرورة الملحة ويحتمه النص، مما هو واضح وضوح الشمس، متعيِّن لدى النظرة الأولى، أو يكون المؤلف قد نص على إجازة إصلاح أخطائه[1]. ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل.

وأما النسخ الثانوية فإنَّ استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التي جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان.

وليكن ذلك كله في أضيق نطاق تتطلبه ظروف النص، مع التنبيه على الأصل أيضاً.

الضبط:

إن أداء الضبط جزء من أداء النص، ففي بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص، فهذا الضبط له حرمته وأمانته، وواجب المحقق أن يؤدِّيه كما وجده في النسخة الأم، وألا يغير هذا الضبط ولا يبدله، ففي ذلك عدوان على المؤلف.

وقد سبق في مقدمات تحقيق المتن[2]، أن للأقدمين طريقة خاصة في الضبط ومن الطبيعي أن يترجم المحقق هذا الضبط بنظيره في الطريقة الحديثة. فالشدَّة والفتحة القديمة(ـِّ) لابد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة (ـَّ) وهكذا.

---

(١) انظر هذه الإجازة النادرة في عيون الأثر، ٢ : ٣٤١ .

(٢) انظر ص ٤٨ ـ ٥٢ . (وهي في ص ٥٥٨ – ٥٦٢ من هذا الكتاب).

وكثيراً ما يرد بعض الكلمات موجهاً بضبطين، وهذا ينبغي أن يؤدى كما ورد في النسخة، وإذا تعذر أداؤه بالمطبعة فليؤد بالعبارة في الحاشية.

وأما الكتب التي خلت بعض كلماتها من الضبط، وأراد المحقق أن يضبطها فإنه حري أن يستأنس بطريقة المؤلف، فلا يضبطها ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها المؤلف. فإذا ضبط المؤلف كلمة «ضِنّ» مثلاً في كثير من مواضع كتابه بكسر الضاد. وأهمل ضبطها في موضع، وأردنا أن نضبطه، وجب أن نجاري ضبطه الأول، مع أن من المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الضاد. ومثلها كلمة «المعدلة» إذا وردت في معظم مواضعها بكسر الدال وأهملت في موضع وأردنا ضَبطه، فينبغي أن نضبطها بكسر الدال وننبه على اللغة الأخرى.

وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة النازلة، وإذا اتفقت لغات في العلو وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك.

ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف، فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد، فضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً يعد في هذه الحالة خطأ، لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة.

ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف. فقد ترد كلمة «الكَهول» بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها الضابط خطأ بالكُهول، و«العُلْب» بمعنى الوَسْم والتأثير، فتضبط «العَلَب» إلى نحو ذلك، مما تسوق الألفة إليه.

والألفة من أخطر البواعث على الخطأ.

ومن ذلك أعلام الناس، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط ككتب الرجال، والمؤتلف والمختلف، والمعاجم اللغوية، فإن انسياق المحقق وراء المألوف يوقعه في كثير من الخطأ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر، والمخفف بالمثقل، والمعجم بالمهمل. ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها.

التعليق:

لا ريب أن الكتب القديمة، بما تضمنت من معارف قديمة، محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غُفلا عن التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النص، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص وتقدير صحته.

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حري ألا يعجب جمرتهم. لذلك لم يكن بد من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول.

ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارئ كثيراً من الفائدة وأضاء الكتاب

بعضه ببعض.

ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة، وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو بلداني. ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها التي تستعصي معرفتها على خاصة القراء.

ويقتضي كذلك في آي الذكر الحكيم بيان السورة ورقم الآية. والأقرب لأمانة الأداء أن يكون ذلك في حواشي الكتاب لا في أثنائه، لما يترتب على جعلها في أثناء الكتاب من مخالفة الأصل وتشويه صورته.

وفي حديث الرسول يشار كذلك إلى تخريجها من الكتب الستة وغيرها ما أمكن التخريج.

وكذلك الأشعار والأرجاز وأقوال العرب الشاهدة، يشار إلى الدواوين والكتب الأصيلة التي ورد فيها ذلك.

وقد أصبح النهج العلمي الحديث يقتضي المحقق أن يشير عند اقتباس نصوص في التعليق، إلى الموارد التي استقى منها، وذلك بأن يذكر الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة التي وجد فيها النص.

وكان شبه ذلك قديماً. قال أبو عبيد: من شكر العلم أن تستفيد الشيء، فإذا ذكرت لك قلت: خفي علي كذلك ولم يكن لي به علم حتى أفادوني فلان فيه كذا وكذا. فهذا شكر العلم!

قال السيوطي[1]: «ولذلك لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذكره فيه».

---

(١) في المزهر، ٢: ٣١٩.

المكملات الحديثة:

لم يكن همُّ الناشر القديم إلا أن يعمل على إكثار نسخ المخطوطة، بأن يسوقها إلى المطبعة لتنسخ المئين منها والآلاف، إلا فريقاً من هؤلاء الناشرين أخذوا أنفسهم بالعناية بفنهم فراعوا الأمانة والدقة، واتجهوا إلى حسن الإخراج وتوضيح النص بالقدر الذي كانوا يحسنونه.

ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضل عظيم في تأسيس «المدرسة الطباعية الأولى» للتحقيق والنشر، وقلت «الطباعية» لأني أعلم أن تحقيق النصوص ليس فنّاً غربيّاً مستحدثاً، وإنما هو عربيّ أصيل قديم، وضعت أصولَه أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايته، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة؛ وكان نشاطهم في ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر.

وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلاً عن العرب، فظهر لهم روائع النشر أمثال النقائض، وديوان الأعشى، وكامل المبرد، وشرح المفضليات. ثم كان أكبر وسيط عربي في نقل هذا الفن عن المستشرقين، هو المرحوم العلامة «أحمد زكي باشا» الذي لم يقتصر جهده على أن ينقل هذا الفن فحسب، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم الحديثة التي كان لها أثر بعيد في توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلولها. وأشاع معها كذلك ضروباً من المكملات الحديثة للنشر العلمي، ومن أظهرها:

١ ـ العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته.

٢ ـ العناية بالإخراج الطباعي.

٣ ـ صنع الفهارس الحديثة.

٤ ـ الاستدراكات والتذييلات.

١ ـ تقديم النص:

١ ـ ويقتضي ذلك التعريف بالمؤلف، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ. وقد كان الناشرون القدماء يعنون بهذا بعض العناية، وربما اقتصر جهدهم على نقل نصٍّ من كتاب معين يتضمن هذه الترجمة. وكثيراً ما وضعوا تلك الترجمة في صفحة العنوان أو في صفحة الخاتمة.

٢ ـ ويقتضي كذلك عرض دراسة خاصة بالكتاب وموضوعه وعلاقته بغيره من الكتب التي تمتّ إليه بسبب من الأسباب.

٣ ـ وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب، مقرونة بالتحقيق العلمي الذي يؤدي إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى متنه. وجدير بالمحقق أن يشرك القارئ معه بأن يصف له النسخ التي عوَّل عليها، وصفاً دقيقاً يتناول خطها، وورقها، وحجمها، ومدادها، وتاريخها، وما تحمله من إجازات وتمليكات، ويتناول كذلك كلّ ما يلقي الضوء على قيمتها التاريخية، وهو إن قرن ذلك بتقديم بعض نماذج مصورة لها كان ذلك أجدر به وأولى.

وقد جرت العادة أن يصور في ذلك وجه الكتاب وبعض صفحاته، ولا سيما صفحته الأولى والأخيرة؛ لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات.

ومن المستحسن ألا يقدم كل أولئك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب، وذلك لتيسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وليتمكن المحقق من تتميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التي تخرجها المطبعة.

٢ ـ العناية بالإخراج الطباعي:

ويتناول ذلك القول في إعداد الكتاب للطبع، ومعالجة تجارب الطبع معالجة دقيقة.

إعداد الكتاب للطبع:

وهي ناحية خطيرة من نواحي النشر، إذ إن لهذا الإعداد أثره البالغ في ضبط العمل وإتقانه، فالأصل المعَدُّ للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة، مراعى في كتابته الوضوح والتنسيق الكامل. ويكون ذلك:

١ ـ بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة، بالخط الواضح الذي لا لبس فيه ولا إبهام.

٢ ـ وأن يكون مستوفياً لعلامات الترقيم التي سيأتي الكلام عليها.

٣ ـ وأن يكون منظم الفقار والحواشي.

٤ ـ وأن يزوّد بالأرقام التي يحتاج إليها الباحث.

٥ ـ وأن يتجنب الناشر التعقيدات الطباعية.

علامات الترقيم:

وهي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدلُّ على معنى الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليهما. وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوربي، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلا في الكتابة العربية، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوفة هكذا (O). وكان يضعها الناسخ قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية. وكان قارئ النسخة على الشيخ أو معارضها على النسخ يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة (ʘ) ليدل بذلك على أنه انتهى في مراجعته إلى هذا الموضع.

قال ابن الصلاح: وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة. وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم الحربي، وابن جرير الطبري.

قال ابن كثير[١]: «قد رأيته في خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله».

قال الخطيب البغدادي: «وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً فإذا قابلها نقط فيها نقطة».

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها، فربَّ فصْلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً، ولكنها إذا

(١) الباعث، ص ١٥١.

وضعت موضعها صحّ المعنى واستنار، وزال ما به من الإبهام.

مثال ذلك: «وكان صَعصعة بنُ ناجيةَ، جدّ الفرزدق، بن غالب عظيم القدر في الجاهلية». فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهم أولاً أن «ناجية» هو جد الفرزدق، ويوهم ثانياً أن غالباً والد ناجية؛ وكلاهما خطأ تاريخي، فإن الفرزذق هو ابن غالب بن صعصعة.

ومنها علامات التنصيص (« ») التي تفصل بين الكلام المقتبس وغيره فلا تختلط عبارة المقتبسات بغيرها، واستعمالها يحتاج إلى حذر، إذ لا بد أن يتيقن المحقق مقدار الكلام الذي وضع بين العلامتين، لئلا يضيف إلى الكلام ما ليس منه ويحذف ما يجب أن يكون فيه.

ومن ذلك الأقواس( ) التي تستعمل في إبراز بعض الكلمات وإظهارها.

ومنها علامة التكملة الحديثة [ ]، وكاد المحققون جميعاً أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة؛ وقلة نادرة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم ** أو الأقواس المعتادة ( ). والأولى بالناشر أن يلتزم العُرف الغالب.

تنظيم الفقار والحواشي:

وكان القدماء لا يعنون بتنظيم الفقار إلا بقدر يسير، فكان بعضهم يضع خطاً فوق أول كلمة من الفقرة، وبعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف، أو يكتبها بخط كبير.

ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد يترك بعض الفراغ في أوله تنبيهاً إلى انتقال الكلام.

وأما الحواشي والتعليقات فلم يكن لها نظام عند الأقدمين، إذ كانت توضع أحياناً بين الأسطر، أو في جوانب الصفحة.

وأما المحدثون فاتبعوا في ذلك طرقاً.

١ - الأولى أن تعزل الحواشي في أسفل الصفحة بحرف مخالف.

٢ - الثانية أن تلحق الحواشي جميعها بنهاية الكتاب، ويكتفى بإدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب.

٣ - والثالثة أن يلحق الضربان جميعاً - أي التعليقات وذكر اختلاف النسخ - بنهاية الكتاب.

وحجة أصحاب الطريقتين الأخيرتين ألا يشغل القارئ بغير نص الكتاب، لئلا يتأثر برأي المحقق أو وجهة نظره.

أما أنا فإني أستحسن أن يكون كل أولئك في أسفل كل صفحة، تيسيراً للدارس الذي ينبغي أن يكون ناقداً لا متأثراً برأي غيره أو وجهة نظره، فإن المفروض في أغلب قراء الكتب المحققة أنهم في درجة عالية من التبصر، وفي طبقة رفيعة من تحرُّر الفكر.

ويستحسن كذلك أن تبتدئ كل حاشية بسطر مستقل.

الأرقام:

وقد استحدث فيها أنواع ثلاثة :

١ ـ أرقام صفحات الأصل المعتمد، وتوضع في أحد جانبي الصفحة على أن يعين بدؤها في صلب الكتاب بوضع علامة خاصة كخط مائل (/) أو رأسي(ا) أو نجم (*). ويقصد بتلك الأرقام التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة.

٢ ـ أرقام الطبعات السابقة. وقد جرى الناشرون الذين يحققون كتباً سبق نشرها من قبل، أن يشيروا إلى أرقام الطبعات السابقة التي كثر تداولها، كما صنعت دار الكتب في نشرتها لكتاب الأغاني، إذ أشارت إلى أرقام طبعة بولاق ابتداء من الجزء الثاني، كاقتراح الأب أنطون صالحاني. وذلك لأن كثيراً من الأبحاث الجليلة قد اعتمدت على تلك الطبعات القديمة، فوضع تلك الأرقام يسهل على القارئ أن يهتدي إلى تلك النصوص في ثوبها الجديد أو القديم.

٣ ـ أرقام الأسطر، وتوضع على جانب آخر غير الجانب الذي وضعت عليه الأرقام السابقة. وفائدة هذه الأرقام غير خفية عند اقتباس النصوص أو الرجوع إليها. وقد جرى العرف على النظام الخماسي، بأن تكتب الأعداد ممثلة في (٥، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥).

معالجة تجارب الطبع:

ومن مارس فن النشر وجد أنه يجب أن يباشر بنفسه معظم الخطوات الطباعية، ووجد أن معالجة التجارب فن يحتاج إلى مزاولة طويلة متنبهة إلى مزلات التصحيح. ومن أخطر تلك المزلات:

١ ـ الإلف، فالمصحح الذي يقرأ التجربة بالإلف، كما يقرأ الصحف والكتب الخفيفة لا بد أن يخطئ كثيراً؛ لأنه لا يقرأ بعينه كلها وإنما يقرأ بفكره وعينه معاً، فيجوز الخطأ عليه جوازاً وهو ليس يدري به.

وعلاج ذلك أن يقرأ المصحح حروف الكلمة حرفاً حرفاً ولا يقرأها دفعة واحدة، فإذا انتهى من الكلمة الأولى بدأ في قراءة الثانية على النحو السالف.

٢ ـ انتقال النظر عند جامع الحروف، وهذا يحدث بوضوح في الجمل المتشابهة النهايات، كما في هاتين العبارتين:

«وللحَمام من الفضيلة والفخر أن الحمام الواحد يباع بخمسمائة دينار، ولو أردنا أن نحقق الخبر بأن برذوناً أو فرساً بيع بخمسمائة دينار، لما قدرنا عليه إلا في حديث السمر».

ينتقل نظر الجامع من «بخمسمائة دينار» الأولى إلى ما بعد «بخمسمائة دينار» الثانية، فيجعل بعدها «لما قدرنا عليه». فإذا لم يتيقظ المصحح وقع في مثل ما وقع فيه الطابع، لذلك كان من المستحسن أن تكون المقابلة الأولى مزدوجة، أي يقابلها المصحح مع غيره من القراء الأمناء.

٣ـ تكرار النظر، وهو أن يجمع العبارة مرتين. مثال ذلك: «البغش: المطر الضعيف، ويقال له(الضعيف، ويقال له) الرذاذ». أصل العبارة «البغش: المطر الضعيف، ويقال له الرذاذ».

والأمر في هذا مثله في سابقه.

٤ ـ الثقة بحروف الطباعة، فقد ترد التاء ثاء خفيفة النقطة الثالثة لا يفطن لها إلا الخبير، أو ترد الحاء منقوطة بنقطة خفيفة من أعلاها فيظنها المصحح بعض هنات الطبع فيهملها، وكثيراً ما يلتبس السكون بالضمة، والضمة بالسكون، والشدّة ذات الفتحة بالشدة ذات الكسرة، بعامل الانطماس.

وعلاج ذلك أن يستعمل المصحح الشك في كل موجب للريبة، ويتداركه قبل استفحاله، وألا يُقرَّ من الحروف إلا ما هو واضح تمامَ الوضوح، ظاهر كل الظهور، فإن الحرف المريض في التجربة يكون في أغلب الأمر مريضاً بعد الطبع.

ويستحسن أن يستعان في مراجعة التجربة الأخيرة بعين أخرى غير عين المحقق، لأن القارئ الغريب أيقظ نظراً، وأدق انتباهاً.

٣ ـ صنع الفهارس الحديثة:

وللفهارس المقام الأول بين هذه المكملات، إذ بدونها تكون دراسة الكتب ـ ولا سيما القديمة منها ـ عسيرة كل العسر. فالفهارس تفتش ما في باطنها من خفيّات يصعُب التهدِّي إليها، كما أنها معيار توزن به صحةُ نصوصها، بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.

وقد أصبح عصرنا الحديث المعقّد في حاجة ملحة إلى اختزال الوقت وإنفاق كل دقيقة منه في الأمر النافع.

وللفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال والتراجم والبلدان ومعاجم اللغة، ولكن لإخواننا المستشرقين فضل التوسع في هذا التنويع الحديث، فقد عرفنا عنهم فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشعر والأيام والأمثال والكتب.

وقد اقتبسنا نحن هذه الأنواع، وزدنا فيها ضروباً أخرى كثيرة.

فمما ابتدعه محقق الحيوان «فهرس أنواع الحيوان» وقد بلغ عدد صفحاته نحو مائة صفحة، وظهر هذا الفهرس مرتباً ترتيباً علمياً دقيقاً على هذا الوضع:

١ ـ تسمية الحيوان وبيان جنسه وأنواعه وأشباهه.

٢ ـ الكلام في أعضائه وتطوراته وألوانه.

٣ ـ بيان طعامه وشرابه، وسلاحه، وصوته، وصنعته، ونفعه وضرره.

٤ ـ الكلام في تناسله ، وطباعه ، وتعليمه ، وأمراضه ، وعمره .

٥ ـ بيان موطنه ، وأثر الطبيعة فيه ، وعلاقته بغيره من الحيوان .

فيستطيع الباحث أن يستخرج معارف كل حيوان منظمة على هذا النسق المرتب .

ومنها في كتاب الحيوان أيضاً «فهرس المعارف العامَّة» التي لا تدخل تحت العنوانات المألوفة في الفهارس ، وقد بلغ نحو ثلاثين صفحة .

ومنها فيه أيضاً «فهرس المباحث الكلامية» التي تتعلق بعلم الكلام .

وفي كتاب البيان والتبيين : «فهرس البيان والبلاغة» وكذلك «فهرس الحضارة» ، ويشمل نظم العرب الاجتماعية والسياسية والمالية والخلقية والتعليمية .

وفي كتاب مقاييس اللغة «فهارس ما فات المعاجم المتداولة ، أو انفرد به ابن فارس» .

وفي شرح المفضليات «فهرس الأوصاف» و «فهرس التشبيهات» .

وابتدع الأستاذ محب الدين الخطيب في نشر كتاب «الميسر والقداح» «فهرس ما في متن الكتاب من لغات الميسر والقداح وصفاتهما وأدواتهما» .

كما صنع الأب أنستاس ماري الكرملي في نشر «الإكليل» فهرس المعمّرين ، والفهرس العمراني . وله فهارس أخرى طريفة في نشر «نخب الذخائر» .

وكذلك ابتدع الأستاذ محمد عبد الغني حسن في نشر «حلية الفرسان» ١١ فهرساً تتعلق بالخيل .

وصنع الأستاذ كوركيس عواد في نشر «الديارات للشابستي » فهرساً عمرانياً طريفاً.

ولغير هؤلاء من إخواننا المحققين العرب جهود أخرى موفقة في الفهارس قد يضيق بسردها هذا المقام.

وإنما ذكرت هذا كله لأسجل هذه الاتجاهات العلمية الحديثة التي تحاول أن تبحث الكنوز وتقلبها المرة تلو المرة، لتعثر على ما يفيد العلم والتاريخ الحضاري.

و أكثرت من عرض ذلك أيضاً لأقول: إن لكل كتاب منهجاً خاصاً في فهرسته دون التقيّد بالطرق العامة للفهارس، وهي الطرق التقليدية القديمة، أي التي كانت حديثة بالأمس، إذ إن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع.

طرق صنع الفهارس:

أمثل الطرق لصنع الفهارس طريقتان:

١ ـ طريقة الجذاذات ، يكتب فيها ما يراد فهرسته، ثم يرتب ترتيباً هجائياً على أوائل الكلمات ثم ثوانيها ثم ثوالثها وهكذا.

ويهيّأ لفرز هذه الجذاذات صندوق خاص، مقسم إلى بيوت صغيرة يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء.

ولهذه الطريقة عيبان:

أولهما: احتمال فقد بعض الجذاذات.

والثاني: أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلي.

٢ ـ طريقة الدفتر المفهرس، الذي يخصِّص لكل حرف من الحروف أوراقاً خاصة، يخصص سطر منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس.

وهذه الطريقة أضبط من سالفتها، إذ تكون موادُّ الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة. ولكنها لا تستغني عن الطريقة الأولى ولا سيما في الفهارس الكبيرة، إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات للترتيب فحسب، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها؛ ليجعله دليلاً له في كتابة الفهرس بعد ترتيبه.

استخراج الفهارس:

تحتاج الفهارس إلى تمهيدات في النسخة التي ترصد للفهارس، بأن يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته من الكلمات. وبعض المفهرسين يميز كل نوع من أنواع ما يراد فهرسته بلون خاص، أو يضع بإزائه رمزاً يدل على نوعه مثل «ق» للقبائل و «ع» للعلم و «ح» للحديث و «م» للمثل، و«ك» للكتاب، وهكذا. فإذا انتهى من تسجيل الكلمة في الجذاذة أو في الدفتر صنع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها. ذلك لأن المفهرس جدير أن يسلك السبيل التي تجلب إليه الطمأنينة أنَّ عمله قد سار على دقة بالغة في الاستيعاب؛ إذ إن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلُب الفهرس قيمته.

ترتيب الفهارس:

ويشمل: أ- ترتيب كل فهرس في نطاقه نفسه.

ب- ترتيبه مع غيره من الفهارس.

١ - أما الأول فمن اليسير أن نجري هذا الترتيب بوساطة صنع مجموعات مرتبة على الثواني ثم الثوالث وهكذا. وينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال «صندوق الجذاذات».

وترتيب (آي الذكر الحكيم) جرى كثير من المحققين فيه على اتباع السورة ورقم الآية، فبعضهم مع ذلك يرتب السور على حسب ورودها في الكتاب العزيز، وبعضهم يرتب السور على حسب حروف الهجاء، وقد جريت على ذلك في كثير من منشوراتي، ولكن وجدت في تجربتي الطويلة أن في ذلك شيئاً من الصعوبة، وأنه لا يجدي الباحث كثيراً، ولا سيما إذا كان بحثه عن آية يجهل سورتها مع علمه بلا ريب ببعض ألفاظها، فاهتديت بعون الله إلى طريقة ميسرة للتهدي إلى آيات الكتاب بترتيبها في نطاق المواد اللغوية، اعتماداً على بروز بعض كلمات الآية:

مثال ذلك:

أرب: ولي فيها مآرب أخرى ص ٥ .

بتل: وتبتل إليه تبتيلا ص ١٠ .

ترب: يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥ .

ثوب: وثيابك فطهر ص ٢٠ .

وهكذا[1].

ومثل هذا يقال في ترتيب (الأحاديث النبوية) التي ينبغي أن ترتب حسب المواد اللغوية أيضاً.

وترتيب (الأعلام والبلدان والقبائل) ونحوها ليس فيه شيء من العسر إلا في مراعاة «الإحالات». وذلك فيما إذا ورد العلم مرة باسمه، وأخرى بكنيته أو لقبه، فتحول أرقام كل من الأخيرين إلى «الاسم» لأنه هو المعتمد في الترتيب. وينبه المفهرس القارئ إلى ذلك.

وأما الكنى والألقاب التي لم يَرِدْ لها اسم تُرَدُّ إليه فإنها توضع كما هي في ترتيبها.

وبعض المفهرسين يعتبر كلمة «ابن» و«أبو» و «ذو» فيضعها في الألف والذال، وبعضهم يهمل ذلك فيرتب ما أضيفت إليه فقط، فابن الحسن في الحاء وأبو اليسر في الياء، وذو الإصبع في الألف. وبعضهم يهمل «ابن» و«أبو» فقط ويجعل «ذو» في الذال. وهذا النظام الأخير هو الذي ارتضيته في فهارسي وهو النظام الغالب بين المفهرسين. والأمر كله لا يعدو الجري على نظام خاص.

وأما ترتيب (الشعر) فإنه متنوع الضروب:

وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء ثم الألف اللينة في آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام: الساكنة، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة.

---

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ص ١٠٦-١٠٧.

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر، وهو ترتيب البحور الستة عشر، وقد يضم إليهما ترتيب ثالث هو صاحب الشعر، وفي كل ذلك ترتب الصفحات في كل قافية على حدة.

أما أنا فقد سرتُ في معظم كتبي الأخيرة على نهج خاص في الترتيب قصدتُ به التيسير والضبط، إذْ سرتُ على طريقة ميسّرة، مُلغياً ترتيب البحور، لجهل كثير من الناس بها أو بتطبيقها، وهي طريقة شبيهة بالعروضية، فأجعل ترتيب كل مجموعة من القوافي على النسق التالي:

فَعْلُ ـ مفَعَّلُ ـ فَعَلُ ـ فاعل ـ فعال وأفعال ـ فعول وفعيل.

مثل: أهلَ ـ المعوَّلُ ـ سُبُلُ ـ عواذلُ ـ الخَيَال وأمثال ـ تقول سليل.

وتفسيرها من علم القافية ـ وهو ما لم نقصده ـ أن ترتب على أنواع القوافي التالية: المتواتر ـ المتدارك ـ المتكاوس أو المتراكب. المؤسسة، المردوفة بألف. المردوفة بواو أو ياء.

وجعلت كل المشطورات من السريع والمنسرح والرجز فهرساً واحداً سميته. «فهرس الأرجاز»؛ وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة، ولأن أرجاز العرب جاءت على هذه البحور جميعاً.

وقد يعتري المفَهرس بعض الصعوبات التي تحتاج إلى إعمال الفكر. وأذكر أنني حين قمت بفهرس الأعلام لكتاب «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم راعني كثرة الأعلام التي لو ذكرت جميعها لظهر الكتاب في ثلاثة أضعافه على الأقل، فهو كثيراً ما يذكر أبناء رجل يتجاوز عددهم العشرة والعشرين والثلاثين يسردهم سرداً، ولا سيما أبناء الخلفاء والأمراء والولاة، فنظرت في ذلك طويلاً وبحثت عن طريقة معقولة تجمع بين الإيجاز والاستيعاب. فأغفلت ذكر أبناء الخلفاء والأمراء ونحوهم حيث

يذكر آباؤهم، مكتفياً بذكر أرقام هؤلاء الآباء في تلك الحالة بين قوسين ( ) إشارة مني إلى أنه الموضع الذي ذكر فيه أبناؤهم. أما إذا ذكر الأبناء وحدهم في موضع آخر فإن أرقامهم تثبت في تلك الحالة، وأما القبائل فقد ذكرت أرقام الآباء والأبناء فيها بالتفصيل، ووضع موضع الإنسال بين قوسين أيضاً ( ) بياناً لأنه الموضع الهام[1].

وهكذا لن يعدم شيء من تلك الصعوبات حلاً يتيحه إعمال الفكر، والتحرر من إسار التقليد، ما دام العمل في حدود الدقة والضبط، والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق.

ب ـ وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فإن المنهج المنطقي يقتضي تقديم أهم الفهارس وأشدها مساساً بموضوع الكتاب. فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قُدّم فيه فهارس الأعلام، أو كتاب أمثال قُدّم فهرس الأمثال، أو قبائل قدم فهرس القبائل وهكذا. ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف.

٤ ـ الاستدراك والتذييل:

ولا يعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج الكتاب، أن تفوته بعض التحقيقات أو التوضيحات، أو يزلّ فكره أو قلمه زلة تقتضي المعالجة. ففي باب الاستدراك والتذييل الذي يلحق غالباً بنهاية الكتاب، مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب أو شارحه، أو ما زلّ فيه فكره أو قلمه.

---

(١) انظر مقدمة جمهرة أنساب العرب، ص ١٨ .

وبعض الناشرين لا يُحلُّ هذا الأمر محله من العناية، ليسدل ثوب الجلال على كتابه، فيزعم لَنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ فكان بذلك كالنعامة، إذ تخفي رأسها زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه!

إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً، لا إثم ولا حوب ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم، والتقصير في أداء الأمانة. ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل!

وأما بعد، فهذا ما أدته إلي الدراسة الباحثة، وهدتني إليه تجارب الأعوام الطوال. ولعل في هذا ما يمنحني العذر في أن أسوق الحديث أحياناً عن عملي وعن تجربتي، في زمان أربى على الثلاثين عاماً[1]. والحديث عن النفس مملول مطّرح، ولكنه إذا أريد به في الأول والآخر خدمة العلم ورعاية الفن، فارقته مسحة الإملال، وأوشك أن يكون سائغاً مقبولاً.

تَمَّ الجزء الثاني من كتاب

البحث العلمي

وبه تمَّ الكتاب

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

(١) وأستطيع أقول الآن: إنه أربى على الأربعين عاماً، فإن بين هذه الطبعة وسابقتها نحو عشرة أعوام.

فهرس المصادر

١ - القرآن الكريم.

٢ - الآمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (المتوفى سنة ٦٣١ هـ).

الإحكام في أصول الأحكام. تعليق عبد الرزاق عفيفي، الرياض، مطبعة مؤسسة النور، سنة ١٣٨٧ هـ، الطبعة الأولى.

٣ - الأزهري.

تهذيب اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية العربية، سنة ١٣٧٤ هـ.

٤ - الأشقر: محمد سليمان الأشقر.

الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي. دار البحوث العلمية بالكويت، والدار العلمية ببيروت، سنة ١٣٩٢هـ، الطبعة الأولى.

٥ - ابن الأنباري.

القصائد السبع الطوال. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة المعارف، سنة ١٣٨٢ هـ.

٦ - باشا: أحمد زكي باشا (المتوفى سنة ١٣٥٣هـ).

الترقيم وعلاماته في اللغة العربية. قدم له الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤٠٧ هـ، الطبعة الثانية.

٧ - بدوي: عبد الرحمن بدوي.

مناهج البحث العلمي. الكويت، الناشر: وكالة المطبوعات، سنة ١٩٧٧م.

٨ ـ التميمي: عبد الغني أحمد مزهر التميمي.

تخريج الحديث النبوي. الرياض، مطبعة سفير، نشر دار الفرقان، سنة ١٤١٠ هـ، الطبعة الأولى.

٩ ـ ابن تيمية: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني (المتوفى سنة ٧٢٨هـ).

الرّد على المنطقيين. بمباي، المطبعة القيمة، سنة ١٣٦٨هـ.

١٠ ـ ثعلب.

مجالس ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، سنة ١٣٦٩ هـ.

١١ ـ الجاحظ.

البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون، مصر، لجنة التأليف، سنة ١٣٦٩هـ.

الحيوان. تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الحلبي، سنة ١٣٥٧ ـ ١٣٦٤هـ.

رسائل الجاحظ. تحقيق الحاجري وكيرواس، مصر، لجنة التأليف، سنة ١٩٤٣م.

رسائل الجاحظ: نسخة ثانية تحقيق عبد السلام هارون. مصر، سنة ١٣٨٥ هـ.

١٢ ـ الجويني: إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ).

البرهان في أصول الفقه. حققه وقدمه ووضع فهارسه الدكتور عبد العظيم الديب، قطر، سنة ١٣٩٩ هـ، الطبعة الأولى.

١٣ ـ حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. طهران، المطبعة الإسلامية، سنة ١٣٨٧ هـ، الطبعة الثالثة.

١٤ ـ ابن أبي الحديد.

نهج البلاغة. مصر، المطبعة الميمنية، سنة ١٣٢٩ هـ.

١٥ ـ ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (المتوفى سنة ٤٥٦هـ).

الإحكام في أصول الأحكام. مصر، مطبعة الإمام.

١٦ ـ الخثران: عبد الله الخثران وزميلاه.

تعريب الشهادات والألقاب العلمية (بحث مقدم للمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٨ هـ).

١٧ ـ الخشت: محمد عثمان الخشت.

مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه. القاهرة، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

١٨ ـ الخضري: محمد عفيفي الباجوري المعروف بالشيخ الخضري (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ).

أصول الفقه. مصر، مطبعة السعادة، سنة ١٣٨٢ هـ، الطبعة الرابعة.

١٩ ـ الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

تاريخ بغداد. القاهرة سنة ١٣٤٩هـ.

٢٠ ـ خفاجي: محمد عبد المنعم خفاجي.

البحوث الأدبية: مناهجها، ومصادرها. بيروت، دار الكتاب اللبناني، سنة ١٩٨٧م، الطبعة الثانية.

٢١ ـ ابن دريد:

الجمهرة. حيدر أباد، سنة ١٣٥١ هـ.

٢٢ ـ الربيعة: عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة.

السبب عند الأصوليين. الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر، مطابع جامعة الإمام، سنة ١٣٩٩ هـ، الطبعة الأولى.

علم أصول الفقه: حقيقته ومكانته وتاريخه ومادته. الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٢٣ ـ رمضان عبد التواب:

مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. القاهرة، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٦ هـ، الطبعة الأولى.

٢٤ ـ الزجاجي.

أمالي الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة مطبعة المدني، سنة ١٣٨٢ هـ.

٢٥ ـ الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ).

أساس البلاغة. تحقيق عبد الرحيم محمود، القاهرة، مطبعة أولاد أورفاند، سنة ١٣٧٢ هـ، الطبعة الأولى.

٢٦ ـ ابن السبكي: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى سنة ٧٧١هـ).

طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو والدكتور محمود الطناحي. مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤ هـ، الطبعة الأولى.

٢٧ ـ أبو سليمان: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.

كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية. جدة، دار الشروق، سنة ١٤٠٣ هـ، الطبعة الثانية.

منهج البحث الأصولي (بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى) العدد السادس، سنة ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ هـ.

٢٨ ـ السيرافي.

أخبار النحويين البصريين. الجزائر، سنة ١٩٣٦م.

٢٩ ـ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ).

تدريب الراوي شرح تقريب النواوي. المطبعة الخيرية، سنة ١٣٠٧ هـ.

الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ، الطبعة الرابعة.

المزهر. القاهرة، مطبعة الحلبي، سنة ١٣٦١ هـ.

٣٠ ـ ابن سيد الناس.

عيون الأثر. القدسي، سنة ١٣٥٦ هـ.

٣١ ـ الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (المتوفى سنة ٧٩٠هـ).

الموافقات في أصول الشريعة. مصر ، مطبعة المكتبة التجارية ومطبعة الشرق الأدنى بالموسكي بمصر.

٣٢ـ الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ).

الرسالة : تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، سنة ١٣٥٨هـ، الطبعة الأولى.

٣٣ـ شاكر : أحمد محمد شاكر.

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. القاهرة ، مطبعة صبيح ، سنة ١٣٧٠ هـ.

٣٥ـ شلبي : أحمد شلبي.

كيف تكتب بحثاً أو رسالة. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٦٦م، الطبعة الخامسة.

٣٥ـ الشوكاني : محمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ).

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. مصر، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، سنة ١٣٤٩هـ.

٣٦ـ الطاهر : علي جواد الطاهر.

منهج البحث الأدبي. بغداد ، مطبعة العاني، سنة ١٩٧٠م.

٣٧ـ الطحان : محمود الطحان.

أصول التخريج ودراسة الأسانيد. بيروت، طبع دار القرآن الكريم، سنة ١٤٠١ هـ، الطبعة الثالثة.

٣٨ ـ طرازي: الكونت فيليب دي طرازي.

خزائن الكتب العربية. بيروت، سنة ١٩٤٨م.

٣٩ ـ عبد الباسط محمد حسن.

أصول البحث الاجتماعي. مصر، المطبعة الفنية الحديثة، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٧٥م.

٤٠ ـ عجاج: محمد عجاج الخطيب.

لمحات في المكتبة والبحث والمصادر. بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ، الطبعة العاشرة.

٤١ ـ عصام الدين جلال.

نشرة الخريجين. المعهد القومي للإدارة العليا، رقم ١٩، يناير، سنة ١٩٦٩م.

٤٢ ـ عناية: غازي حسين عناية.

مناهج البحث. الإسكندرية، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٤٠٤هـ.

٤٣ ـ عوني: حامد عوني.

المنهاج الواضح في البلاغة (قسم البيان والبديع). مصر، مطبعة الإمام، سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٤ ـ أبو غدة: عبد الفتاح أبو غدة.

تعليقه على كتاب: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا. (انظر الترقيم وعلاماته في اللغة العربية).

٤٥ ـ ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ).

مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٣٦٦ ـ ١٣٧١ هـ.

٤٦ ـ الفيروز آبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ) في أحد الأقوال.

القاموس المحيط. مصر، مطبعة السعادة، سنة ١٣٣٢هـ.

٤٧ ـ القاسمي: محمد جمال الدين القاسمي (المتوفى سنة ١٣٣٢هـ).

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. دمشق، سنة ١٣٥٢هـ.

قواعد التحديث (نسخة ثانية). القاهرة، سنة ١٣٨٠هـ.

٤٨ ـ ابن قتيبة.

عيون الأخبار. القاهرة، دار الكتب، سنة ١٣٤٣هـ.

٤٩ ـ ابن قدامة: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى سنة ٦٢٠هـ).

روضة الناظر وجنة المناظر (في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل). القاهرة، المطبعة السلفية، سنة ١٣٧٨هـ.

٥٠ ـ القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (المتوفى سنة ٦٨٤ هـ).

الفروق. مصر، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٤٤ هـ، الطبعة الأولى.

نفائس الأصول في شرح المحصول (القسم الأول، رسالة دكتوراه) تحقيق عياضة بن نامي السلمي، كلية الشريعة بالرياض، قسم أصول الفقه، مطبوع بالإستنسل.

٥١ ـ القفطي.

إخبار العلماء بأخبار الحكماء. القاهرة، مطبعة السعادة، سنة ١٣٢٦هـ.

٥٢ ـ القلقشندي: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى سنة ٨٢١ هـ).

صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة، دار الكتب، سنة ١٣٤٠ هـ.

٥٣ ـ ابن قيم الجوزية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١هـ).

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. مصر، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٧٥ هـ.

٥٤ ـ ابن كثير: الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤هـ).

اختصار علوم الحديث. القاهرة، مطبعة صبيح، سنة ١٣٧٠ هـ.

٥٥ ـ اللقاني : عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي (المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ).

إتحاف المريد شرح الشيخ عبد السلام لجوهرة التوحيد. مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، سنة ١٣٦٨ هـ.

٥٦ ـ لويس معلوف اليسوعي.

المنجد في اللغة والأدب والعلوم. بيروت، المطبعة الكاثوليكية.

٥٧ ـ محمد محيي الدين عبد الحميد.

رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة. مصر، مطبعة السعادة، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، سنة ١٣٧٨ هـ، الطبعة السابعة.

٥٨ ـ ملحس: ثريا عبد الفتاح ملحس.

منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين. بيروت، الناشر: دار الكتاب اللبناني، سنة ١٤٠٢ هـ، الطبعة الثالثة.

٥٩ ـ ابن النجار الفتوحي : محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجار (المتوفى سنة ٩٧٢هـ).

شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، أو المختصر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه. تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد. دمشق، دار الفكر، سنة ١٤٠٠هـ.

٦٠ ـ ابن النديم : أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن أبي يعقوب النديم الوراق المتوفى سنة ٤٣٨ هـ) .

الفهرست . مطبعة الرحمانية .

٦١ ـ النشار : الدكتور علي سامي النشار .

مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي . مصر ، دار المعارف ، سنة ١٩٦٧م ، الطبعة الثانية .

٦٢ ـ هارون : عبد السلام محمد هارون .

تحقيق النصوص ونشرها . القاهرة ، مطبعة المدني ، سنة ١٣٨٥هـ ، الطبعة الثانية .

٦٣ ـ ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (المتوفى سنة ٧٦١هـ) .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . القاهرة ، مطبعة السعادة ، سنة ١٣٧٦ هـ .

٦٤ ـ الهوريني : نصر الهوريني .

المطالع النصرية . مصر ، مطبعة بولاق ، سنة ١٢٧٥هـ .



المحتوى